عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الانتخابات الإسرائيلية عام (2009م) ونتائجها على العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

محمود طالب السويطي

رسالة ماجستير

القدس–فلسطين

1435هـ–2014م

الانتخابات الإسرائيلية عام (2009م) ونتائجها على العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

إعداد

محمود طالب السويطي

بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة القدس المفتوحة–فلسطين

المشرف: أ.د. عزيز حيدر

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية– معهد الدراسات الإقليمية–جامعة القدس.

1435هـ–2014م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

الانتخابات الإسرائيلية عام (2009م) ونتائجها على العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

اسم الطالب: محمود طالب السويطي
الرقم الجامعي: 20912681

المشرف: أ.د. عزيز حيدر

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2014/5/12 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: أ.د. عزيز حيدر التوقيع:.....
2. ممتحناً داخلياً: د. أمنة بدران التوقيع:.....
3. ممتحناً خارجياً: د. عماد البشتاوي التوقيع:.....

القدس – فلسطين
1435هـ-2014م

إهداء

إلى والدي العزيز حفظه الله

إلى والدتي العزيزة التي غمرتني بدعائها ورضاها حفظها الله.

إلى زوجتي العزيزة وأبنائي الأعزاء حفظهم الله.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى أرواح الشهداء الأبرار.

إلى الأسرى الأبطال.

إلى كل أبناء فلسطين الأحرار.

وأهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة.

الباحث

إقرار

أُقر أنا مُعد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

محمود طالب السويطي.

التوقيع: .....

التاريخ: 2014/5/12م

شكر

الشكر لله تعالى أولاً، ثم إلى الناس انطلاقاً من قول النبي محمد ﷺ ﴿من لا يشكر الناس، لا يشكر الله﴾.

أتقدم هنا بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا البحث وساعدني معنوياً أو مادياً، فإلى أساتذتي الكرام في معهد الدراسات الإقليمية كلٌ باسمه ولقبه، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور القدير: عزيز حيدر على تفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وصبره وتشجيعه الدائم لي على إظهار الحضور وإبراز الشخصية وانجاز شيء جديد خدمة للبحث العلمي وللباحثين وإبداء الرأي دون رهبة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة على تكرمهم بمناقشة هذه الرسالة وإثرائها بما هو نافع ومفيد من أصيل علمهم وواسع خبرتهم، سائلاً المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم جميعاً، اللهم آمين.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إقرار	أ
شكر	ب
فهرس المحتويات	ت–ث
ملخص الدراسة باللغة العربية	ج–ح
مخلص الدراسة باللغة الإنجليزية	خ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
المقدمة	2–5
مشكلة الدراسة	5–6
أسئلة الدراسة	6
مبررات الدراسة	7
فرضية الدراسة	7
أهمية الدراسة	8
أهداف الدراسة	8–9
حدود الدراسة	9
منهجية الدراسة	10
مكونات الدراسة	10–11
الدراسات السابقة	12–23
الفصل الثاني: النظام السياسي في إسرائيل (النظام الانتخابي والنظام الحزبي)	24
المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل.	25–28
المبحث الثاني: النظام الانتخابي في إسرائيل.	28–32
المبحث الثالث: النظام الحزبي في إسرائيل.	33–35
الفصل الثالث: انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين ويهودية الدولة	36
المبحث الأول: عوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.	37–46
المبحث الثاني: البعد السياسي والاستراتيجي لمفهوم "يهودية الدولة".	46–49
الفصل الرابع: قراءة في نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي (2009)	50
المبحث الأول: نظرة على الأحزاب الإسرائيلية وأيديولوجيتها وتوجهاتها للصراع.	51–54
المبحث الثاني: برامج الأحزاب الإسرائيلية خلال انتخابات الكنيست الـ(18) (2009).	54–69

المبحث الثالث: تحليل نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي (2009).	86–70
الفصل الخامس: نتائج الدراسة	**87**
رؤية الباحث: اليسار واليمين في إسرائيل والقضية الفلسطينية.	91–88
نتائج الدراسة.	97–92
قائمة المصادر والمراجع	103–98

ملخص

هدفت الدراسة إلى بحث وتحليل وتقييم تأثيرات الانتخابات الإسرائيلية على عملية التسوية السلمية بين إسرائيل و(م.ت.ف)، واعتبار انتخابات (2009) نموذجاً للانتخابات الإسرائيلية وبالتحديد هدفت الدراسة إلى تقييم تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية (2009) على محاور حل الصراع من حيث حل الدولتين والقدس والاستيطان وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى تقييم تأثير مفهوم "يهودية الدولة" على حل الصراع وعلى فلسطيني الخط الأخضر (1948).

اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات السابقة حول الموضوع من مؤلفات ودراسات وأبحاث ومقالات لساسة إسرائيليين وغيرهم، إضافة إلى الاستعانة بمواقع الانترنت، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الكيفي والأسلوب الوصفي لوصف تأثير الانتخابات الإسرائيلية على التسوية السلمية بين الجانبين.

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: أن انتخابات (2009) أسهمت في ابتعاد إمكانية حل الصراع من خلال إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، خاصة في ظل إصرار إسرائيل على بقاء القدس موحدة وعاصمة أبدية لدولة إسرائيل، وفي ظل إصرارها على توسيع الاستيطان وخاصة حول مدينة القدس، بهدف القضاء على أية إمكانية لتقسيمها، بحيث تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية.

كما أشارت الدراسة إلى أن الأحزاب الإسرائيلية وعلى اختلاف تياراتها وأيديولوجيتها تتفق حول الخطوط العريضة لأية تسوية مع الجانب الفلسطيني، حيث تتفق الأحزاب حول مصير القدس وعدم الاعتراف بحق العودة، وعدم الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران (1967).

وأظهرت الدراسة مدى التأثير السلبي لمفهوم يهودية الدولة على كلٍ من فلسطيني (1948) وفلسطيني الضفة الغربية والشتات، حيث أن مفهوم يهودية الدولة يهدف إلى أن تكون إسرائيل دولة نقية لليهود فقط، وأي عربي يبقى فيها يجب عليه أن يعلن ولاءه لإسرائيل قولاً وفعلاً، وإلا ليس له مكان في الدولة.

كما أظهرت الدراسة أن انتخابات (2009) أسهمت في انزياح المجتمع الإسرائيلي أكثر فأكثر نحو اليمين والتطرف، كما أسهمت في زيادة قوة المستوطنين في السياسة الإسرائيلية، وزيادة النخب السياسية المؤيدة لهم والمتعاطفة معهم.

Israeli General Elections (2009) and its Consequences on the Peace Process Between the Palestinian and Israeli Sides.

Prepared By: Mahmoud Taleb Switey.

Supervisor: Dr. Aziz Haidar

Abstract:

This study aimed to explore, analyze and evaluate the effects of the Israeli elections in (2009) on the process of peaceful settlement between Israel and (P.L.O). In addition, this study will assess the impact of the election results on the two state solution, Jerusalem settlements and the right of return for Palestinian refugees. In addition to assessing the impact of the concept of "a Jewish state" solution to the conflict and the Palestinians in (1948) areas.

The research is conducted relying on the qualitative approach and descriptive method to describe the impact of the Israeli elections on a peaceful settlement between the two sides. The study found several results including; that the elections (2009) contributed to the move away from resolving the conflict through the establishment of a viable Palestinian state, especially in light of Israel's insistence on keeping Jerusalem united and eternal capital of the state of Israel, and with its insistence on expanding settlements, especially around Jerusalem, in order to eliminate any possibility of giving East Jerusalem as a capital for the Palestinian state.

The study also noted that the Israeli political parties with their different ideologies agree on the outlines of any settlement with the Palestinian side, where the parties agree on the fate of Jerusalem, the non-recognition of the right of return, and not to withdraw to the borders of June (1967).

The study showed the extent of the negative impact of the concept of “a Jewish state” on the Palestinians in (1948) areas, the Palestinians of West Bank, and the diaspora. Where the concept of “a Jewish state” aims to a pure state for Jews only, and any Palestinian people stay in this state must declare his loyalty to state of Israel.

The study also showed that the elections (2009) contributed in shifting the Israeli society more and more towards right and extremism, also contributed in increasing the power of the settlers in Israeli politics, and increasing political elites supporting them and sympathetic.

الفصل الأول

1- الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أسئلة الدراسة

1-4 مبررات الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 أهمية الدراسة

1-7 أهداف الدراسة

1-8 حدود الدراسة

1-9 منهجية الدراسة

1-10 مكونات الدراسة

1-11 الدراسات السابقة

الفصل الأول

1-الإطار العام للدراسة

يتناول هذا الفصل الإطار العام للدراسة، بحيث يشتمل على مقدمة الدراسة ومشكلتها وأسئلتها وفرضية الدراسة وأهميتها وأهدافها، وحدود الدراسة ومصطلحاتها، كما يتضمن هذا الفصل عرض موجز لعدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

1-1 المقدمة

جاءت انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثامنة عشرة (2009/2/10) في ظل انزياح مجتمعي كبير نحو اليمين، هذا الانزياح الكبير أفرزته عوامل وأسباب سياسية واقتصادية وإيديولوجية وأمنية منها ما له علاقة بتطورات الأعوام الأخيرة التي شهدت حربين شنتهما الحكومة الإسرائيلية بقيادة حزب "كاديما" -صاحب نظرية "الانفصال الأحادي"-، ضد لبنان وقطاع غزة، وتصدرت قضية الأمن واستعادة قوة الردع التي اهتزت في حرب (تموز، 2006) أجندة المجتمع الإسرائيلي الذي ارتفعت هواجس الوجود لديه مؤخراً، فضلاً عن تعاظم ما تسميه إسرائيل "الخطر النووي الإيراني"، وارتفاع القدرات العسكرية لإيران، ولا سيما في مجال الصواريخ البعيدة المدى، ورسخ الإسرائيليون مقولة "إن برنامج إيران النووي يفرض خطراً وجودياً عليهم" (1)، يضاف إلى هذه المقدمات، ما يتصل بسياسات

---

[1] الحسيني، مأمون، **الانتخابات الإسرائيلية: خيارات قلقة وتحديات وجودية**، 2009م، متاح عبر الموقع www.group194.net. (استرجع بتاريخ 2013/11/5).

وبرامج قوى اليسار والوسط، التي بدا انحدارها واضحاً منذ العام (2000م)، عندما تهرب أيهود براك رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك من استحقاقات التسوية مع الفلسطينيين، وأفشل مفاوضات "كامب ديفيد 2"، وأطلق العبارة الشهيرة حول "عدم وجود شريك فلسطيني"، وواصل حزبه وشريكه فيما بعد حزب كاديما بناء المستوطنات وعمليات الاجتياح لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، كما واصل عمليات القتل والاغتيال المبرمج ضد المناضلين الفلسطينيين، ثم تم تتويج ذلك بالانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة، والذي نفذه آرييل شارون، مع إبقاء قطاع غزة تحت الحصار والنار، وشن عدوانيين غاشمين على كلٍ من لبنان وقطاع غزة خلال عامين، لذلك يمكن القول أن انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009) جاءت في ظل عوامل إقليمية وداخلية كان لها تأثير مهم على قرار الناخب الإسرائيلي في حسم تصويته لحزب معين، هذه العوامل أفضت إلى رسم ملامح المشهد السياسي في إسرائيل عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009).

لقد حملت نتائج الانتخابات المبكرة للكنيست الثامنة عشرة (2009/2/10) دلالات عديدة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية، كما أوحت هذه النتائج ومنذ إعلانها بشكل أو بآخر إلى طبيعة الحكومة الإسرائيلية التي شُكلت بعد الانتخابات، والى برنامجها السياسي العام وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين، وانعكاس ذلك على مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط بشكلٍ عام، ومع الجانب الفلسطيني بشكل خاص. [1]

لقد تمخضت نتائج الانتخابات للكنيست الـ(18) عن فوز اليمين ومعسكره المتطرف وحصوله على أكثر من نصف مقاعد الكنيست الإسرائيلي البالغ عددها (120) مقعداً، حيث حصلت الأحزاب اليمينية والمتطرفة على (65) مقعداً من مقاعد الكنيست، بالإضافة إلى (18) عضواً من حزب كاديما

[1] الضاهر، بلال، **النتيجة الأسوأ للانتخابات الإسرائيلية وفوز اليمين**، مجلة قضايا إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد (33)، 2009، ص 45.

الذي انشق أصلاً عن حزب الليكود، وهم ذوي أصول يمينية، بما يضمن لها أغلبية مريحة –إلى حدٍ ما– داخل الكنيست وتنفيذ سياساتها المتشددة، مما يدل على تزايد العنصرية الإسرائيلية وتزايد تمثيل الأحزاب الدينية واليمينية المتطرفة ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة وفي المقابل حصلت أحزاب اليسار الليبرالية بما فيها حزب العمل (13) مقعداً، والأحزاب العربية (11) مقعداً وحزب ميرتس (3) مقاعد، أي أن أحزاب اليسار مجتمعة حصلت على (27) مقعداً، وهذا يشير إلى تراجع قوة اليسار الإسرائيلي، كما يدلل على انزياح المجتمع الإسرائيلي بشكل عام نحو اليمين واليمين المتطرف، مقابل تراجع واضح لليسار، كما يعني ذلك أن أية حكومة إسرائيلية ستكون اقرب إلى اليمين المتطرف إن لم تكن متطرفة، مما سيؤثر دون أدنى شك على مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى سيناريوهات الحلول الممكنة للقضية الفلسطينية. (1)

في ضوء ما سبق، وفي ضوء ما أشارت إليه دراسات عديدة، فإن انتخابات الكنيست الثامنة عشرة ونتائجها جاءت في مرحلة تشابكت فيها متغيرات عديدة، منها متغيرات دولية وأخرى إقليمية وثالثة محلية، فعلى المستوى الدولي جاء رئيس أمريكي جديد هو "باراك أوباما" إلى سدة الرئاسة في البيت الأبيض، خلفاً للرئيس "جورج بوش الابن" والذي كانت إدارته وطوال ثمانية سنوات من اكثر الإدارات الأمريكية دعماً وتأييداً لإسرائيل في شتى المجالات، أما على المستوى الإقليمي فإن الخطر النووي الإيراني، وظهور ايران كقوة إقليمة لها تحالفاتها ولها تأثيرها على القضايا المركزية في المنطقة، إضافة إلى التعثر الأمريكي في العراق، حيث رأت إسرائيل أن ايران تمثل تحدياً جوهرياً يمس كيانها ووجودها، أما على المستوى المحلي فقد جاءت هذه الانتخابات مبكرة قبل موعدها في ظل أزمة تعيشها إسرائيل، وفي ظل انعدام الاستقرار السياسي والذي تمثل في عدم إكمال أية حكومة إسرائيلية

[1] العوادي، رزاق، **تأثير فوز الأحزاب اليمينية في الانتخابات الإسرائيلية على عملية السلام في الشرق الأوسط**، مجلة الحوار المتمدن، العدد (2558)، 2009/12/15، متاح عبر الموقع www.ahewar.org. (استرجع بتاريخ 2012/7/7).

مدتها القانونية منذ سبعة عشر عاماً، إضافة إلى غياب الشخصيات الكاريزماتية عن الحكم في إسرائيل من أمثال بن غوريون ومناحيم بيجن واسحق رابين وأرئيل شارون، هذه العوامل مضافاً إليها نتائج حرب لبنان (2006) وتأثيرها على هيبة الجيش الإسرائيلي وقوة الردع الإسرائيلية، ووصول مظاهر الحرب إلى التجمعات السكنية الكبيرة في وسط إسرائيل مما أثر على نفسية المواطن الإسرائيلي، وعلى شعوره بالأمن، وكذلك حرب غزة أواخر عام (2008) وفيها طالت الصواريخ الفلسطينية عدة مدن إسرائيلية لم تكن سابقاً في مرمى نيران حركات المقاومة في غزة، هذه العوامل مجتمعة سببت تقديم الانتخابات من جهة وأثرت في نتائجها من جهة أخرى، هذه الانتخابات تشكل الموضوع الرئيس لهذه الدراسة بهدف تشخيص وتحليل انعكاسات وإفرازات نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثامنة عشرة، وبالذات تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نتائج هذه الانتخابات وتأثيرها على عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين وخاصة على قضايا حل الدوليتين والاستيطان والقدس والحدود وحق العودة، إضافة إلى تأثيرها على الفلسطينيين داخل الخط الأخضر في ظل بروز مفهوم يهودية الدولة الذي احتل موقعاً متميزاً في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين خاصة والعرب عامة.

1-2 مشكلة الدراسة

تناقش هذه الدراسة موضوع الانتخابات العامة الإسرائيلية، من خلال مناقشة النظام السياسي والنظام الانتخابي والنظام الحزبي في إسرائيل والعوامل المرتبطة بالانتخابات وتأثيرها على الاستراتيجية السياسية لدولة إسرائيل، خاصة تجاه السلام مع الفلسطينيين، وتركز هذه الدراسة بالذات على انتخابات الكنيست الثامنة عشرة ومقدماتها ونتائجها وانعكاساتها على عملية السلام مع الفلسطينيين، وخاصة على مشروع حل الدولتين والقدس والاستيطان وحق العودة والحدود، في ظل تنامي الأحزاب والقوى اليمينية المتطرفة والقوى الدينية، إضافة إلى تنامي قوة المستوطنين وتأثيرهم في صناعة القرار

السياسي الإسرائيلي، من خلال مؤسساتهم والأحزاب التي تمثلهم، وهذا ما أظهرته نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة والتي أفرزت تكتلاً يمينياً أثر بشكل سلبي على عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وعززت من التوجه اليميني لدى المجتمع الإسرائيلي، ومن هنا تولدت الرغبة لدى الباحث لدراسة تأثير نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009) على كافة جوانب عملية السلام بين إسرائيل و(م.ت.ف)، وهذا ما يستدعي بحث وتحليل نتائج هذه الانتخابات ودلالاتها، وعليه فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تتحدد بالعبارة الآتية:

الانتخابات الإسرائيلية عام (2009م) ونتائجها على العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

1-3 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي:

كيف أثرت سياسة الحكومة الإسرائيلية التي أفرزتها نتائج الانتخابات العامة للكنيست الثامن عشر على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية؟

ستجيب هذه الدراسة بالإضافة للسؤال الرئيسي على الأسئلة التالية :

1. هل انتخابات الكنيست الثامن عشر عززت من جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، وهل فشل عملية السلام أدى إلى زيادة التطرف داخل المجتمع الإسرائيلي؟
2. كيف أثرت نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشر وسيطرة اليمين المتطرف على عملية السلام؟
3. هل يوجد تأثير لنتائج الانتخابات على الخريطة الحزبية في إسرائيل، وما هي تأثيرات الخلفية السياسية للأحزاب الإسرائيلية على نتائج الانتخابات؟
4. ما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف وابتعاده عن معسكر الوسط واليسار؟

1-4 مبررات الدراسة: من أهم مبررات اختيار الباحث لهذا الموضوع هي:

1. الرغبة الشخصية لدى الباحث للتعرف على أسباب تحول المجتمع الإسرائيلي.
2. معرفة العوامل الكامنة وراء جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، وانحسار قوة اليسار الصهيوني.
3. معرفة انعكاسات الانتخابات (18) للكنيست على عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.
4. إن قضية الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل خاص يؤثر على كل جوانب حياة المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج، وعلى (فلسطيني 48) كذلك، ومن الضروري معرفة دلالات الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها، كونها تؤثر على كل فلسطيني وبشكل مباشر.
5. معرفة السياسات والمواقف الإسرائيلية نحو قضايا ذات أهمية بالغة مثل القدس، الاستيطان والحدود، اللاجئين، مشروع الدوليتين وكلها قضايا جوهرية ينبغي معرفتها.
6. قلة الدراسات الفلسطينية في هذا الموضوع –على حد علم الباحث– لذلك تشكل هذه الدراسة مرجعاً علمياً يضاف للمكتبة العربية والمحلية، يستفيد منه الباحثين والدارسين في هذا المجال.

1-5 فرضية الدراسة

الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الثامن عشر عززت من تحول المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، وهذا أدى إلى التأثير السلبي على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، خاصة أن الحكومة التي تشكلت نتيجة تلك الانتخابات لم تسر قُدماً في عملية السلام.

1-6 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- تبحث تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست (18) على عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- تحدد تداعيات نتائج هذه الانتخابات على شتى جوانب الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين كحل الدوليتين والقدس والحدود واللاجئين والاستيطان.
- تبرز سياسات ومواقف حكومة الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو نحو مستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.
- تبين أسباب وعوامل جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين والتطرف، سواءً الأسباب الداخلية أو الأسباب الخارجية.
- تلقي الضوء على النظام الانتخابي والنظام الحزبي في إسرائيل، وعلى قوانين الانتخاب وتعديلاتها.
- كذلك تكمن أهمية الدراسة من أهمية الانتخابات الإسرائيلية نفسها، والتي أصبحت ذات أهمية ليس على المستوى الداخلي وحسب، وإنما تعدت تلك الأهمية إلى المستوى الإقليمي والدولي لكون نتائجها تنعكس وتؤثر على مجريات الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام وعلى منطقة الشرق الأوسط برمتها.

1-7 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى هدف رئيس هو: معرفة تأثيرات الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي (2009) على عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. إضافة إلى:

1. معرفة عوامل وأسباب جنوح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين في السنوات الأخيرة، خاصة قبل هذه الانتخابات، ومعرفة لماذا زادت قوة أحزاب اليمين وانحسرت قوة أحزاب اليسار.
2. معرفة تأثير نتائج هذه الانتخابات على سياسات وقرارات الحكومة الإسرائيلية التي تشكلت على ضوء نتائج هذه الانتخابات.
3. معرفة أثر نتائج هذه الانتخابات على عملية السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وخاصة على قضايا الحل النهائي وأهمها: قضية القدس، قضية حق العودة والاستيطان، الحدود ومشروع حل الدولتين، وتأثير هذه الانتخابات على فلسطيني (48) ونظرة وسياسات الحكومات الإسرائيلية نحوهم.

1-8 حدود الدراسة

1. **الإطار المكاني (الجغرافي):** يتحدد الإطار الجغرافي للدراسة بفلسطين التاريخية ممثلة في ما يسمى بدولة إسرائيل ومناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلتها إسرائيل سنة (1967م) وقاطنيها من الشعب الفلسطيني بما في ذلك فلسطيني الداخل أو عرب (1948م).

2. **الاطار الزماني:** تتمثل الفترة الزمنية للدراسة من عام (2009م) وحتى عام (2013م)، على الرغم من أن هذه الفترة لا تعني إغفال أو استبعاد المراحل والفترات السابقة واللاحقة، بل تشير إلى ضرورة الرجوع إلى المراحل والفترات السابقة، وذلك للمقارنة ولتتبع التطورات والمواقف ذات العلاقة بنتائج الانتخابات الإسرائيلية وانعكاسها على العملية السلمية.

1-9 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث المنهج الكيفي بالأسلوب الوصفي التحليلي لكونه المنهج المناسب لوصف نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي، وانعكاساتها على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتحليل هذه التأثيرات والانعكاسات للتعرف على تأثيراتها على جوانب العملية السلمية وخاصة حل الدولتين وقضية القدس والاستيطان وعودة اللاجئين، وكذلك على يهودية الدولة ووضع عرب (1948م) فيها.

1-10 مكونات الدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول هي:

الفصل الأول: وفيه: مقدمة الدراسة ومشكلتها وأسئلتها ومبرراتها، وأهداف الدراسة وأهميتها وحدودها، ومنهجية الدراسة ومكوناتها، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني: النظام السياسي في إسرائيل (النظام الانتخابي والنظام الحزبي) وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل.

المبحث الثاني: النظام الانتخابي في إسرائيل.

المبحث الثالث: النظام الحزبي في إسرائيل.

الفصل الثالث: انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين ويهودية الدولة وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين (عوامل داخلية وعوامل إقليمية وعوامل دولية).

المبحث الثاني: البعد السياسي والاستراتيجي لمفهوم "يهودية الدولة".

الفصل الرابع: قراءة في نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي (2009)، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نظرة على الأحزاب الإسرائيلية وأيديولوجيتها وتوجهاتها للصراع.

المبحث الثاني: برامج الأحزاب الإسرائيلية خلال انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009).

المبحث الثالث: تحليل نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي (2009).

الفصل الخامس: نتائج الدراسة.

قائمة المصادر والمراجع.

1-11 الدراسات السابقة

فيما يلي تلخيص موجز لعدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، والتي استطاع الباحث الوصول إليها.

دراسة (الكيالي، 2010): قراءة في المشهد الإسرائيلي الفلسطيني في ضوء انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009). [1]

هدفت الدراسة إلى تقييم المشهد الفلسطيني –الإسرائيلي في ضوء نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثامنة عشرة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: استمرار انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد، وأن هذا الانزياح كان سبباً رئيسياً لنتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي، وفوز اليمين فيها، وأن تنامي شعور قطاعات واسعة من الشعب الإسرائيلي بالتهديدات الأمنية، خاصة بعد حربي لبنان (2006م) وغزة (2008م)، يدفع نحو اليمين، كما برز مفهوم يهودية الدولة بعد هذه الانتخابات بوصفة مهمة مركزية لإسرائيل وكأحد الشروط الواجبة والمطلوبة لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، وفي هذا الإطار تم تعديل مجموعة من القوانين ومنها قانون المواطنة خلال سنة (2010م) لينص على يهودية الدولة، كما أقرت الكنيست جملة من القوانين رداً على حرص الأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر على تأكيد هويتها ووجودها ومن هذه القوانين التي تم تعديلها سنة (2010م) تعديل قانون المواطنة، بحيث بات يفرض على كل من يريد الحصول على الجنسية الإسرائيلية أداء الولاء لإسرائيل، بصفتها دولة يهودية وديمقراطية، وإقرار قانون النكبة الذي يخول الحكومة بسحب الترخيص أو بحجب التمويل عن كل حزب أو هيئة أو منظمة تقوم بإحياء ذكرى نكبة فلسطين، وإقرار اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات، لقانون يدعو إلى منح أولوية في سوق العمل، وجهاز التعليم العالي لمن سبق وخدموا في الجيش الإسرائيلي، أو تطوعوا في إطار الخدمة

[1] الكيالي، عبد الحميد، **قراءة في المشهد الفلسطيني الإسرائيلي في ضوء انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009م)**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، لبنان، 2010م.

المدنية غير الإلزامية. أما فيما يخص الوضع الفلسطيني فقد خلصت الدراسة إلى تبني استراتيجية إسرائيلية مزدوجة تميز بين الضفة الغربية وبين قطاع غزة، ففي الضفة الغربية تتمسك إسرائيل بإبقاء الاحتلال من خلال الاستيطان ومصادرة الأرض والتحكم بالمنافذ البرية والبحرية والجوية كما هو الحال في قطاع غزة، وتعمل على إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، بما يخدم بقاء الاحتلال، وإجهاض أي مؤشرات للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما من حيث نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة على مسار التسوية مع الفلسطينيين فقد خلصت الدراسة إلى قدرة إسرائيل على حسم التجاذب الأمريكي لصالح وجهة النظر الإسرائيلية، والإصرار على الاستسلام الكامل للفلسطينيين للشروط الإسرائيلية، كما أن فكرة الدوليتين غابت عن الساحة السياسية، وعادت فكرة الدولة الواحدة، التي تبدو أنها غير قابلة للتطبيق ويسود اعتقاد متزايد لدى الحكومة والأحزاب والشعب الإسرائيلي، بعدم وجود مشروع تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبذلك تراجعت إسرائيل عن كل ما وقعت عليه ضمن اتفاقيات أوسلو وأن المفاوضات إذا جرت فهي من وجهة النظر الإسرائيلية مفاوضات من اجل المفاوضات وبدون أية مرجعية. تميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بكونها تناولت الأحزاب الإسرائيلية ومواقفها من القضية الفلسطينية، كما تطرقت الدراسة الحالية إلى مقارنة نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة بما قبلها وما بعدها من جولات انتخابية، وهذه الأمور لم تتطرق إليها دراسة الكيالي.

دراسة (الحسيني، 2009): الانتخابات الإسرائيلية الثامنة عشرة: خيارات قلقة وتحديات.[1]

هدفت الدراسة إلى تقييم نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي، والتي أفرزت ازدياد قوة اليمين، وتراجع قوة اليسار، وفق التصنيف الإسرائيلي، والذي يتحدد طبقاً للموقف من الفلسطينيين والتسوية معهم، وخلصت الدراسة إلى أمور عديدة أهمها: انزياح مجتمعي كامل نحو اليمين، ازدياد القناعات لدى الأحزاب والمواطن الإسرائيلي بعدم وجود شريك فلسطيني، كما خلصت الدراسة إلى أن فرص السلام مع الفلسطينيين أصبحت بعيدة المنال، وأن إسرائيل قايضت الموقف تجاه الفلسطينيين بالموقف الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني، كما صرح نتنياهو علانية بأنه يرفض مبدأ الأرض مقابل السلام، ويعارض أية تنازلات عن الأراضي، ويرفض حتى مجرد مناقشة مسألة القدس، وهذه الأمور تشير في المحصلة النهائية بأن انتخابات (2009م) ونتائجها جعلت التسوية مع الفلسطينيين أمراً بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلاً. تميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بكونها تناولت مفهوم يهودية الدولة، وبكونها تطرقت إلى التأثير المباشر للانتخابات الإسرائيلية عام (2009م) على قضايا العملية السلمية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

دراسة (شحادة، 2009): الانتخابات الإسرائيلية العامة (2009). [2]

هدفت الدراسة إلى تحليل نتائج الانتخابات العامة للكنيست الإسرائيلية الثامنة عشرة، والتي تمثلت بفوز اليمين المتطرف، والى تحديد التحولات في مواقف الناخب الإسرائيلي، وأسباب انهيار اليسار الصهيوني في الانتخابات الإسرائيلية (2009م) على وجه الخصوص، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن حرب لبنان (2006م)، وحرب غزة (2008م) هي من عوامل التحول إلى اليمين في المجتمع

---

[1] الحسيني، مأمون، **الانتخابات الإسرائيلية الثامنة عشرة خيارات قلقة وتحديات وجودية**، 2009، www.group194.net. (استرجع بتاريخ 2013/7/2).

[2] شحادة، امطانس، **الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009**، تحرير باسم مكحول وآخرون، مجلة قضايا إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد (33)، 2009م.

الإسرائيلي، إضافة إلى تزايد التشديد على الطابع الاثني للدولة اليهودية، كما خلصت الدراسة إلى أن التغيرات السياسية في إسرائيل وتقلبات الحكم، لم تكن وليدة غلبة ثقافة على أخرى ولم تعكس تحولاً جذرياً في بعض المواقف والمفاهيم لدى الجمهور الإسرائيلي، وإنما يعود ذلك إلى المنافسات إلى تتم بين النخب السياسية داخل إسرائيل، وخاصة داخل الأحزاب السياسية، وهذا ما يؤكد صعود اليمين بقوة في الانتخابات الأخيرة، والتي سوف يكون لها تأثير كبير على السياسيات الإسرائيلية بشكل عام، والسياسات تجاه حل المسألة الفلسطينية بشكلٍ خاص، حيث ستزداد وتيرة الاستيطان وسوف تراوح المفاوضات في مكانها، دون إحراز أي تقدم ملموس نحو الحل السلمي. وتميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بكونها تناولت النظام السياسي والنظام الحزبي في إسرائيل، كما تناولت تأثير الانتخابات الإسرائيلية في العام (2009م) على قضايا وجوانب حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وخاصة إقامة دولة فلسطينية وقضية القدس وحق العودة وهي أمور لم تتطرق إليها دراسة شحادة.

دراسة (يوسف وآخرون، 2009): تقرير مدار الاستراتيجي (2009). [1]

وهي دراسة لعدد من الباحثين والمختصين في الشأن الإسرائيلي، هدفت إلى تحليل مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية سواءٌ مع الطرف الفلسطيني أو الأطراف العربية والإقليمية والدولية في ضوء إفرازات ونتائج انتخابات (2009) للكنيست الثامنة عشرة، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الحرب على لبنان، والحرب على غزة، كانت من أهم أسباب تبكير موعد الانتخابات وخلصت الدراسة إلى أن التركيبة الحزبية التي أعقبت هذه الانتخابات ونتائجها ستؤثر سلباً على مجمل السياسات الإسرائيلية نحو قضايا التسوية مع الفلسطينيين، وخاصة في مجال الاستيطان الذي سيزداد بفعل برامج أحزاب الائتلاف الحكومي، كما تؤثر نتائج هذه الانتخابات سلباً على آمال وطموحات الشعب

[1] يوسف، أيمن وآخرون، **تقرير مدار الاستراتيجي (2009) والمشهد الإسرائيلي**، 2008، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2009.

الفلسطيني، في الوصول إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية. تميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بكونها تناولت تحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية عام (2009) وتأثيرها على قضايا الحل النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، وخاصة حل الدولتين وقضية القدس واللاجئين كما تناولت الدراسة الحالية موضوع يهودية الدولة وعوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين وهي أمور لم تتطرق إليها دراسة يوسف وآخرون.

دراسة (بيلهام، 2009): يمين إسرائيل الديني وعملية السلام. [1]

هدفت الدراسة إلى تفسير تصاعد نفوذ أنصار اليمين الديني في إسرائيل، على المستوى السياسي والمجتمعي، وأثره على مستقبل عملية التسوية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث أشارت الدراسة إلى أن الحكومة القادمة بعد انتخابات (2009م) سوف تتبنى برنامجاً سياسياً يقوم على توسيع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، واعتبار قيام دولة فلسطينية تهديداً لأمن إسرائيل فضلاً عن عدم تقديم أية تنازلات في إطار العملية التفاوضية، لا سيما الانسحاب من المناطق التي يسطر عليها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، كما أشارت الدراسة إلى زيادة الوزن الديمغرافي للمستوطنين المتشددين وأنصار اليمين الديني، الذين يشكلون (4%) من مواطني إسرائيل، بعدما كان عددهم لا يتجاوز (150) ألف نسمة، عندما تم توقع اتفاقية أوسلو، وأصبح عددهم الآن (300) ألف نسمة، كما أشارت الدراسة إلى أن المد الديني لم يقتصر على المستوطنين فقط، وإنما تجاوز ذلك ليجتذب قطاعات مختلفة من يهود إسرائيل، كما أشارت الدراسة إلى أن نهج نتنياهو الرافض لتجميد الاستيطان، سوف يقوى مع نتائج هذه الانتخابات، وأن نتنياهو بعد هذه الانتخابات يتعرض لثلاث ضغوط رئيسية تدفعه إلى مزيداً من التشدد في سياساته وقراراته، خاصة تجاه عملية التسوية مع

[1] بيلهام، نيكولاس، **يمين إسرائيل الديني وعملية السلام**، تقرير الشرق الأوسط، مشروع الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات The Middle Eest Resarch and information project، (12 أكتوبر)، 2009.

الفلسطينيين، وهذه الضغوط هي: ضغوط أحزاب اليمين المتطرف المنضمة للائتلاف الحكومي كحزب الاتحاد الوطني، وضغوط حاخامات إسرائيل (الحريديم) المتشددين والذين رفضوا حتى توقيع صفقة مع حماس لتحرير جلعاد شاليط، مقابل إطلاق سراح مئات الأسرى الفلسطينيين وضغوط كذلك من المجلس الاستيطاني الإسرائيلي، الذي سوف يمارس ضغوطاً لتوسيع الاستيطان ورفض قيام دولة فلسطينية، وبذلك فإن نتائج هذه الانتخابات لها تأثيرات سلبية عديدة، على مجمل العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن حكومة نتنياهو لا يمكنها تقديم أية تنازلات للفلسطينيين، وأن الطرف الفلسطيني ليس شريكاً يمكن الاعتماد عليه. ركزت هذه الدراسة على نفوذ اليمين الديني في إسرائيل ومواقفه من عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، في حين كانت الدراسة الحالية أعم وأشمل بكونها تناولت تأثير انتخابات (2009) على كافة القضايا الرئيسية بين إسرائيل والفلسطينيين، كما قامت بتحليل عوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، وتطرقت أيضاً إلى يهودية الدولة ودلالاتها وانعكاساتها.

دراسة (أبو المجد، 2009): قراءة في نتائج حرب غزة ونتائج انتخابات الكنيست (2009م). [1]

هدفت الدراسة إلى الربط بين نتائج حرب غزة (2008) ونتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الثامنة عشرة، حيث أشارت الدراسة إلى أن حرب غزة أظهرت تفشي التطرف والعنصرية في المجتمع الإسرائيلي، على الصعيد السياسي والعسكري والديني، مما أثر على نتائج انتخابات (2009) ولصالح اليمين المتطرف، الذي حصل على ما نسبته (77.5%) من مقاعد الكنيست، أي (93) مقعداً للأحزاب اليمينية (الليكود، شاس، القائمة الموحدة للتواره، البيت اليهودي إسرائيل بيتينو والحزب القومي الديني، وحزب كاديما)، وخلصت الدراسة إلى أن قضية الأمن هي الشغل الشاغل للناخب الإسرائيلي، لذلك ركز نتنياهو في حملته الانتخابية على القضاء على حماس وأنه لن ينسحب إلى حدود الرابع من

[1] أبو المجد، ليلي، **قراءة في نتائج حرب غزة ونتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلية (2009م)**، مجلة مختارات إسرائيلية، عدد مايو (2009م).

حزيران (1967م) ولن يتخلى عن الجولان. ركزت هذه الدراسة على الربط بين نتائج حرب غزة (2008) ونتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الثامنة عشرة (2009)، ولم تتطرق إلى انعكاسات نتائج انتخابات (2009) على قضايا الحل السلمي بين الجانبين، كما لم تتطرق إلى يهودية الدولة والأحزاب الإسرائيلية، وهو الأمر الذي تطرقت إليه الدراسة الحالية.

دراسة (بركائي، 2009): تأثير الخدمة العسكرية في تصويت الجنود في انتخابات الكنيست. [1]

هدفت الدراسة إلى إظهار تصاعد دور اليمين الديني المتطرف داخل الجيش الإسرائيلي مما يؤثر على تصويت الجنود في الانتخابات، وأن التيار الديني المتطرف يحظى بشعبية ودعماً كبيراً داخل أوساط الجيش الإسرائيلي، وأن الحرب على غزة (2009) عززت النزعة اليمينية لدى الجنود ومما دعم هذا التوجه فتاوى حاخامات اليهود التي صدرت أثناء الحرب على غزة، والتي تحض الجنود على التعامل بوحشية مع العدو الفلسطيني على حد تعبيرهم، وأن لا يفرقوا في الحرب بين المقاتل والمدنيين، وعلى رأس تلك الفتاوى، الفتوى التي جاءت في رسالة بعث بها الحاخام (موردخاي الياهو) الذي يعتبر المرجعية الدينية الأولى للتيار الديني القومي في إسرائيل إلى رئيس الوزراء آنذاك "أيهود اولمرت" وكل قادة إسرائيل قال فيها: "إن النصوص التوراتية قد أباحت لليهود العقاب الجماعي لأعدائهم، واستشهد بالمجزرة التي قام بها أبناء يعقوب ضد أهل (شكيم بن حمور). تميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بكونها أكثر شمولية في تناولها لتداعيات انتخابات عام (2009) على كافة محاور الحل السلمي بين إسرائيل والفلسطينيين، كما تناولت أيديولوجيات الأحزاب الإسرائيلية، وعوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي بشكلٍ عام نحو اليمين، وتأثير ذلك على نتائج الانتخابات، إضافة إلى تطرق الدراسة الحالية لمفهوم يهودية الدولة ودلالاته على كافة الأطراف وخاصة الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.

[1] بركائي، تسفي، **تأثير الخدمة العسكرية في تصويت الجنود في انتخابات الكنيست**، صحيفة معاريف (2009/9/3م).

دراسة (العلوي، 2008): الأحزاب الإسرائيلية وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية. [1]

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تأثير الأحزاب في رسم السياسة الإسرائيلية، من خلال برامجها الانتخابية، وتطرقت الدراسة إلى طبيعة النظام الحزبي في إسرائيل، والنظام الانتخابي وكيفية وصول الأحزاب السياسية إلى الحكم، من خلال انتخابات الكنيست، وممارسة التأثير في رسم السياسة الخارجية، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الحزبي في إسرائيل يعتمد على النظام النسبي والانتخابات بالقائمة، وأن طبيعة النظام الحزبي يتميز بظواهر عديدة أهمها، التعددية الحزبية العالية جداً لكثرة الأحزاب مقارنة بعدد السكان، كما خلصت الدراسة إلى أن التنافس بين الأحزاب ليس من اجل الوصول إلى السلطة فقط، وإنما من اجل تطبيق الأفكار والمبادئ والسياسات التي تتبناها في إدارة الدولة داخلياً وخارجياً، والتعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعملية التسوية، كما بينت الدراسة أنه على الرغم من وصول الحزب إلى الحكم، إلا أن التأثير الكبير يبقى لرئيس الحكومة كما حصل مع أرئيل شارون الذي نفذ أفكاره الخاصة، وخطته للفصل الأحادي الجانب مع قطاع غزة (2005م)، وتكرر الأمر نفسه مع وصول حزب "كاديما" إلى السلطة في انتخابات (2006م) إلا أن التأثير الأكبر لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، يكون في مجال الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ركزت دراسة العلوي على الأحزاب الإسرائيلية ودورها في رسم السياسة الإسرائيلية، والتأثير الكبير لرئيس الحكومة في النظام السياسي الإسرائيلي، لكنها لم تتطرق إلى تأثير انتخابات (2009) على العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، كما لم تتطرق إلى يهودية الدولة وعوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

[1] العلوي، محمد، **الأحزاب وأثرها في رسم السياسية الإسرائيلية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد (9)، 2008م.

دراسة (روحانا وآخرون، 2009): الانتخابات الإسرائيلية (2009): تحولات في الاتجاهات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل. (1)

هدفت الدراسة إلى رصد التحولات التي طرأت على الخيارات السياسية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر (عرب 1948)، كما ظهرت في السلوك الانتخابي لهم في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009م)، حيث خلص الباحثون الثلاثة (روحانا، شحادة، خوري) إلى رصد ثلاث تحولات أساسية هي: تراجع معدلات الاقتراع للأحزاب الصهيونية لدى الناخب العربي، تبلور فوارق جوهرية بين القائمتين الأوليين في الوسط العربي أي "التجمع الوطني الديمقراطي" و"الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"، ووصول أول امرأة عربية إلى عضوية الكنيست الثامنة عشرة وهي "حنين زعبي" كما أشارت الدراسة إلى ثلاث نتائج مركزية للانتخابات في صفوف الفلسطينيين هي: ازدياد العدائية والعدوانية المتبادلة بين دولة إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين فيها، تعزيز الوعي بأهمية الصراع الجوهري بشأن الدولة اليهودية "يهودية الدولة"، ودللت الدراسة على ازدياد الفجوة بين العرب في إسرائيل من جهة وبين الأغلبية اليهودية وأحزابها، وتطرقت إلى خطاب نتنياهو في الجلسة الخاصة التي عقدت في الكنيست (2008/12/19)، حيث كان نتنياهو يمثل فيها رئيس المعارضة البرلمانية فقد وجه نتنياهو تهديداً إلى المواطنين الفلسطينيين في أعقاب حرب غزة بقوله: "وللمتطرفين أقول: حذارِ سنضرب بيدٍ من حديد مؤيدي حماس داخلنا... نطالب جميع المواطنين في إسرائيل بالولاء الكامل للدولة"، وهذه إشارة واضحة إلى تعزيز العداء المتبادل بين السكان والأحزاب العربية في إسرائيل من جهة، وبين اليهود والأحزاب اليهودية من جهة أخرى. ركزت هذه الدراسة على التحولات التي طرأت على الخيارات السياسية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر وسلوكهم الانتخابي، ولم تتطرق

[1] روحانا، نديم وآخرون، **الانتخابات الإسرائيلية (2009): تحولات في الاتجاهات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل**، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني/وفا، 2009. متاح عبر الموقع www.wafainfo.ps. (استرجع بتاريخ 2013/11/12)

إلى القضايا الرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من جهة كما أنها لم تتطرق إلى تحليل مفهوم يهودية الدولة وأبعاده وآثاره، كما لم تتطرق إلى تحليل أسباب وعوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

دراسة (يونس، 2009): التركيبة الحزبية في إسرائيل في أعقاب انتخابات (2009م). [1]

هدفت الدراسة إلى تحليل التركيبة الحزبية في إسرائيل في أعقاب الانتخابات للكنيست الثامنة عشرة (2009م)، وإلقاء نظرة على القوى التي تتخذ القرار السياسي في إسرائيل، وخلصت الدراسة إلى أن قراءة الواقع الجديد للدولة اليهودية في ضوء ما أفرزته النتائج الأخيرة للانتخابات هو أمرٌ ضروري لفهم تطورات الصراع العربي الإسرائيلي، ومستقبل هذا الصراع، فلم يعد العرب يتعاملون مع أحزاب سياسية ذات صبغة علمانية، أو حتى أحزاب يمينية، وإنما أصبحت القرارات السياسية تصدر عن أحزاب دينية وقومية متطرفة، تطالب بالقضاء على الفلسطينيين، وإقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، كما أن نتائج الانتخابات للكنيست الثامنة عشرة تظهر طبيعة التعاطي الإسرائيلي مع عملية التسوية، فمعظم الأحزاب الإسرائيلية وحتى اليسارية منها تجمع على عدم العودة إلى حدود (1967م)، وتجمع على الاحتفاظ بالقدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل وإبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى ضمن حدود إسرائيل، وعدم تحمل أية مسؤولية بشأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، واستنتجت الدراسة بأن عملية التسوية سوف تشهد تراجعاً كبيراً، ويمكن أن تتوقف لان حزب الليكود الذي يرأس الائتلاف مع الأحزاب اليمينية الأخرى، لا يميل البتة إلى تسوية تتضمن التنازل عن الأرض المحتلة، ولا يقبل قيام دولة فلسطينية مستقلة، بل يفضل نظرية الحكم الذاتي وتحسين حياة الفلسطينيين، وبالنتيجة فإن التحولات السياسية الحاصلة في إسرائيل بمجملها، تعبر عن تنامي شعور الإسرائيليين بالخطر

[1] يونس، غالب، **التركيبة الحزبية في إسرائيل في أعقاب انتخابات (2009)**، متاح عبر الموقع www.alwatanvoice.com. (استرجع بتاريخ 2013/11/12)

الوجودي سواءٌ على مستوى الأحزاب والقادة السياسيين أو على مستوى الجمهور بشكلٍ عام. ركزت هذه الدراسة على الأحزاب الإسرائيلية والتركيبة الحزبية في أعقاب انتخابات (2009)، لكنها لم تتناول تأثير نتائج هذه الانتخابات على محاور وقضايا الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مثل الحدود، الاستيطان، حق العودة، حل الدولتين، كما لم تتناول أسباب وانعكاسات انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين ولم تتناول كذلك يهودية الدولة وانعكاساتها.

دراسة (مركز اللغات والترجمة، 2009م): انتخابات الكنيست الإسرائيلي (18): الواقع والآفاق.[1]

هدفت الدراسة إلى تحليل الواقع بعد انتخابات الكنيست الثامنة عشرة، وتحليل آفاق التسوية السلمية في ضوء نتائج هذه الانتخابات، وخلصت الدراسة إلى أن الموقف من القضية الفلسطينية ثابت لدى كل الأطراف والأحزاب في الكيان الإسرائيلي، وأن الأحزاب الإسرائيلية في معظمها ترفض العودة إلى حدود (1967م) وترفض حق العودة للاجئين، والإبقاء على المستوطنات بل وتوسيعها وزيادتها وتقطيع أوصال الضفة الغربية لتصبح تجمعات سكانية محاطة بمستوطنات إسرائيلية، كما أن معظم الأحزاب السياسية في إسرائيل، تعتبر القدس عاصمة موحدة وأبدية لدولة إسرائيل، كما خلصت الدراسة إلى أن القضية الفلسطينية يصعب حلها من خلال عملية سياسية مسؤولة لتسوية الصراع مع الفلسطينيين معتقداً بأن إصرار إسرائيل على مواقفها، سيجعل الفلسطينيين في نهاية المطاف يتعايشون مع هذا الواقع، وفي ظل هذا الواقع يصبح الحق الفلسطيني والدم الفلسطيني مجرد بضاعة للمزايدات الحزبية، كما خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق جوهرية بين الأحزاب الإسرائيلية بشتى أيديولوجيتها وبرامجها فيما يتعلق بالتسوية مع الفلسطينيين. تميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بكونها أكثر شمولية لقضايا وأبعاد العملية السلمية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في ضوء نتائج انتخابات

[1] مركز اللغات والترجمة، **انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثامنة عشرة: الواقع والآفاق**، 2009.

(2009)، كما تميزت الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بتناولها أسباب وعوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي بشكلٍ عام نحو اليمين وتأثير ذلك على نتائج الانتخابات، كما تناولت الدراسة الحالية يهودية الدولة وأسباب ونتائج تركيز الحكومة الإسرائيلية التي تشكلت في أعقاب انتخابات (2009) على يهودية الدولة.

الفصل الثاني

2-النظام السياسي في إسرائيل (النظام الانتخابي والنظام الحزبي)

2-1 المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل.

2-2 المبحث الثاني: النظام الانتخابي في إسرائيل.

2-3 المبحث الثالث: النظام الحزبي في إسرائيل.

الفصل الثاني

2-النظام السياسي في إسرائيل (النظام الانتخابي والنظام الحزبي)

2-1 المبحث الأول: النظام السياسي في إسرائيل.

يقوم نظام الحكم في إسرائيل على ثلاثة أعمدة هي: رئيس الدولة والسلطة التشريعية (الكنيست) والسلطة التنفيذية. أما منصب رئيس الدولة فهو منصب فخري، كما أن سلطات رئيس الدولة محدودة، أما السلطة التنفيذية، ممثلة في مجلس الوزراء، فهي الجهة المخولة لتسيير شؤون الدولة واتخاذ القرارات المباشرة فيما يخص الشئون الداخلية والخارجية السياسية والاقتصادية والعسكرية.[1]

ويمكن تعريف النظام السياسي في إسرائيل على أنه: "نظام الحكم القائم على وجود السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، بحيث تعمل هذه السلطات على وضع القرار وتنفيذه بما يضمن الحفاظ على المصالح العليا للدولة". [2]

لقد تبلور النظام السياسي الإسرائيلي في ظل غياب دستور مكتوب، يحدد أساس النظام ويضع الإطار الدستوري، الذي تقف عليه أُسس الدولة، ويعود غياب الدستور في إسرائيل إلى جملة أسباب منها: الاختلافات بين علمانية الدولة أو الدولة الدينية، فالنخب والأحزاب العلمانية كحزب العمل وغيره

---

[1] المسيري، عبد الوهاب، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد (7)، بيروت، دار الشروق، 1999 ص 168.

[2] العلوي، محمد، **الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 14.

من الأحزاب اليسارية تريد دولة علمانية، في حين أن الأحزاب القومية والدينية، تريد دولة دينية تكون التوراة فيها مصدراً للتشريع. (1)

أما الكنيست فهي تمثل السلطة التشريعية، وتحتل أهمية كبيرة في النظام السياسي خصوصاً في مجال التشريع، وإصدار القوانين وإقرار الموازنة العامة، ومنح الثقة للحكومة وسحب الثقة عن الحكومة، كما تقوم الكنيست بمراقبة نشاط الحكومة ومحاسبتها، من خلال اللجان الدائمة.(2)

أما السلطة القضائية فهي الأكثر استقلالية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتمثل محكمة العدل العليا رأس هذه السلطة، ومن حقها مراقبة مؤسسات الدولة بمختلف مستوياتها، وتتمتع بصلاحيات استثنائية تشمل النظر في جميع قرارات المحاكم، كما بإمكانها إصدار قرارات تفرض على السلطة التنفيذية القيام بعمل ما، أو الامتناع عن القيام بعلٍ ما.(3)

يعاني النظام السياسي في إسرائيل من أزمة حادة، جعلت الانتخابات المبكرة ظاهرة متكررة في إسرائيل، خاصة في العقدين الأخيرين، وتتعدد مسببات هذه الأزمة من سياسية واجتماعية وثقافية وحزبية، وأيضاً عرقية، وتجلت أزمة النظام السياسي الإسرائيلي جلياً في منتصف التسعينيات عندما تقرر استحداث الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، وهو الأمر الذي تم التراجع عنه بعد ثلاث جولات، كما حدث نقاش كثيف بعد حرب لبنان (2006) وحرب غزة (2008) حول أزمة النظام السياسي

[1] العلوي، محمد، **الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 23.

[2] أبو رمضان، موسى وآخرون، **إسرائيل: دليل عام 2004**، تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004، ص 10.

[3] العلي، وليد، **الديمقراطية السياسية في إسرائيل**، مركز الدراسات، 1985م، ص 107.

الإسرائيلي، إضافة إلى ظاهرة وجود راسين للحكومة كما حدث عند ائتلاف حزبي العمل والليكود وتقاسم فترة ولاية رئيس الوزراء. [1]

2-1-1 دور العسكر في النظام السياسي الإسرائيلي.

أما بالنسبة للجيش والمؤسسات العسكرية، فهي تلعب دوراً غير عادياً في حياة الكيان الصهيوني من خلال تسخير كل النشاطات الأخرى في هذا الكيان لخدمة هذه المؤسسة، بسبب الطبيعة الاستيطانية والدور الوظيفي لدولة إسرائيل، ويتميَّز المجتمع الإسرائيلي بصبغة عسكرية شاملة قوية، فجميع الإسرائيليين القادرين على حمل السلاح رجالاً ونساءً يؤدون الخدمة الإلزامية. وينطبق على هذا المجتمع وصف «المجتمع المسلح»، أو «الأمة المسلحة» كما يصف الإسرائيليون أنفسهم.[2]

وتتشكَّل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من العناصر العسكرية في المجتمع الإسرائيلي وتضم هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، والضباط المحترفين فيه، وأجهزة المخابرات المختلفة ومعاهد الدراسات الإستراتيجية، ومختلف التنظيمات التي يمتد إليها إشراف الجيش، وأفواج الضباط السابقين المنتشرين في المناصب الاستراتيجية في مختلف أنحاء الدولة. [3]

وتُشكِّل وزارة الدفاع الإسرائيلية مركزاً لقوة سياسية واقتصادية واجتماعية لا مثيل لها في العالم باستثناء بعض أنظمة الحكم الديكتاتورية العسكرية مثل جنوب إفريقيا (قبل سقوط النظام العنصري). فحجم التفاعلات التي تشترك فيها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تقدم نموذجاً خاصاً ومتميِّزاً لدور

---

[1] جاد، عماد وآخرون، **أزمة مجتمع ونخبة سياسية في إسرائيل**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2010، ص 12-13.

[2] شوفاني، الياس، **نظام الحكم في إسرائيل**، دليل عام (2004)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004، ص 13-14.

[3] جاد، عماد وآخرون، **أزمة مجتمع ونخبة سياسية في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 15-17.

العسكريين، وهو الدور الناجم عن البُعد التاريخي للوظيفة العسكرية المصاحبة لنشأة الكيان الاستيطاني الصهيوني، وهو ما جعل عسكرة المجتمع الإسرائيلي في جميع المجالات مسألة حتمية. (1)

2-1-2 عسكرة النظام السياسي

إن هيبة ونفوذ المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي تنطلق من أن أهم المسائل في هذه الدولة هي مسائل الحرب والسلام، والوظيفة العسكرية للدولة تسيطر على الوجود السياسي سواء في فترات السلم نتيجة تعدُّد الوظائف التي تقوم بها، أو في فترات الحرب بسبب ضرورة حماية البقاء الذاتي للبلاد وفرض سطوتها. واقترنت في الغالب بقوة أعلى منصب رسمي في إسرائيل، أي منصب رئيس الوزراء، حيث إن كثيراً من رؤساء الوزراء يأتون عن طريق وزارة الدفاع وغالباً ما يحتفظون بها إلى جانب رئاسة الوزارة. ولعل مثال ذلك بن جوريون وتَمسكه بالمنصبين طوال حياته، وكذلك بيجين ثم إسحق رابين الذي اغتيل وهو يجمع بين المنصبين. (2)

لذلك سعت الأحزاب الإسرائيلية، وبصفة خاصة بعد حرب (1967)، لضم القادة العسكريين اللامعين إليها بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات. (3)

2-2 المبحث الثاني: النظام الانتخابي في إسرائيل.

يقوم النظام الانتخابي الإسرائيلي ومنذ تأسيسها عام (1948م) على أساس التمثيل النسبي، بمعنى أن توزيع مقاعد الكنيست والبالغ (120) مقعداً، يتم بالتناسب مع النسبة المئوية التي يحصل عليها كل حزب من مجموع أصوات المقترعين، وأن الحد الأدنى المطلوب (نسبة الحسم هي 2%).(4)

---

[1] بوير، جوليان، **النظام السياسي الإسرائيلي ودور العسكر**، منشورات الجامعة الفرنسية، ترجمة جواد بشارة، 2000، ص 29-30.

[2] المسيري، عبد الوهاب، **اليهود واليهودية والصهيونية**، مرجع سابق، ص 172.

[3] جاد، عماد وآخرون، **أزمة مجتمع ونخبة سياسية في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 19.

[4] القانون الأساسي للكنيست (1958)، المادة الرابعة، موقع الكنيست، متاح عبر الموقع www.Knesset.gov. (استرجع بتاريخ 2013/12/2)

2-2-1 ملامح النظام الانتخابي الإسرائيلي.

1. يقوم على أساس التمثيل النسبي مما أسهم في كثرة الأحزاب الإسرائيلية وتنوعها.
2. تجري الانتخابات كل أربع سنوات، ويجوز إجراؤها قبل ذلك (انتخابات مكبرة).
3. تكون الانتخابات عامة، قطرية، متساوية، مباشرة، سرية، ونسبية.
4. تنشر نتائج الانتخابات بعد ثمانية أيام من تاريخ إجرائها.
5. تُعقد أول جلسة للكنيست بعد نحو أسبوعين من نشر نتائج الانتخابات، ويتم اختيار رئيس الكنيست ونوابه ويكلف رئيس الدولة أحد أعضاء الكنيست الفائزين بالانتخابات لتشكيل الحكومة الجديدة والمكلف يكون زعم الحزب الأكبر تمثيلاً في الكنيست حسب نتائج الانتخابات، ويمنح فترة (28) يوماً لتشكيل الحكومة، مع جواز تمديد المدة (14) يوماً أخرى، فإذا انتهت المدة وفترة التمديد دون تمكن المكلف بتشكيل الحكومية، يكلف رئيس الدولة عضواً آخر لتشكيلها.[1]
6. يمنح قانون الانتخابات حق الترشيح لكل مواطن إسرائيلي بلغ من العمر (21) عاماً فأكثر بغض النظر عن الجنس شريطة أن يكون مسجلاً في أحد الأحزاب السياسية في إسرائيل.[2]

2-2-2 تغيرات طرأت على النظام الانتخابي.

طرأت على النظام الانتخابي في إسرائيل العديد من التغيرات والتعديلات، بهدف خلق حالة من الاستقرار في النظام السياسي في إسرائيل، خاصة في أعقاب الخلافات والتباينات بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية في إسرائيل، والتي كثيراً ما حالت دون توفير بيئة حكم مستقرة، مما حدا

[1] العلوي، محمد، **الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 13.

[2] تميم، فوزي، **تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل: انتخابات مجالس الكنيست (1949-1996م)**، ط1، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997م، ص 21-22.

بالقائمين على النظام الانتخابي بالبحث عن الحلول التي يمكنها التخفيف من حالة عدم الاستقرار السائدة، وقد كان من أهم الحلول التي تم التوصل إليها والعمل بها ما يلي: [1]

أولاً: الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة:

بعد انتخابات (1984 و 1988م) والتكافؤ بين الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) وتشكل حكومات بالتناوب بين الحزبين على رئاسة الحكومة، وسميت تلك الحكومات بـ"حكومات الشلل الوطني" نتيجة لتعدد الأزمات، مما دفع عدداً من نواب الحزبين لتقديم مشروع تعديل لقانون الانتخابات ينص على انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من قبل الشعب، وتم إقرار هذا المشروع بالقراءة الثالثة في (1992/3/18م) وبذلك أصبح الناخب الإسرائيلي يقترع بورقتين، إحداهما للحزب الذي يريد التصويت إليه، والأخرى لشخصية رئيس الوزراء الذي يريده، وتم العمل بهذا القانون في انتخابات (1996، 1999، 2001م)، وفي عام (2001م) تم إلغاء هذا القانون والعودة إلى القانون والنظام السابق، مع تعديل آخر هام يتمثل بضرورة تأييد أغلبية (61) صوتاً من أعضاء الكنيست لحجب الثقة عن الحكومة. [2]

يرى الباحث أن تعديل قانون الانتخابات عام (1992م)، والذي ينص على انتخاب رئيس الحكومة بصورة مباشرة من قبل الشعب، ومن ثم إلغاء هذا التعديل في عام (2001م) والعودة إلى القانون الأساسي: الكنيست (1958م)، يدل على أزمة حكم تعيشها إسرائيل، ومما يدل على حالة التأزم هذه، عدم إكمال أي من الحكومات الإسرائيلية مدتها القانونية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، وحتى انتخابات الكنيست الثامنة عشرة عام (2009م).

---

[1] العلوي، محمد، **الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 14–15.

[2] شعبان، خالد، **أزمة النظام الانتخابي الإسرائيلي**، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (6)، 2006، متاح عبر الموقع www.oppc.pna.net، ص 7. (استرجع بتاريخ 2012/6/19).

ثانياً: رفع نسبة الحسم وتأثيرها:

حدد قانون الكنيست (1958م) نسبة الحسم في الانتخابات العامة بـ(1%) من مجموع الأصوات الصالحة، وسمحت هذه النسبة المنخفضة لجميع الفئات والتركيبات السكانية أن تكون ممثلة في الكنيست، كما سمحت هذه النسبة بتعدد الأحزاب السياسية، واستمرت هذه النسبة سارية المفعول حتى مطلع التسعينيات، حين اتفق الحزبان الكبيران آنذاك العمل والليكود، على رفع نسبة الحسم إلى (1.5%) من الأصوات الصالحة، وهو ما تم تطبيقه في انتخابات الكنيست الثالثة عشرة (1992م)، إلا أن هذا التعديل لم يسهم في الاستقرار الحكومي، فقد شهدت إسرائيل من (1992 وحتى 2003م) خمس دورات انتخابية مبكرة، مما حدا بالكنيست إلى رفع نسبة الحسم إلى (2%) وذلك في العام (2004م)، ومع ذلك فإن الواقع المأزوم في إسرائيل لم يتغير. [1]

2-2-3 تأثير النظام الانتخابي على القرار السياسي الإسرائيلي.

يعتبر النظام الانتخابي جزءاً مهماً من بناء النظام السياسي، فأي تغير أو تعديل في النظام الانتخابي الإسرائيلي يؤثر إما سلباً أو إيجاباً على تشكيل الحكومة، وهذا بدوره يؤثر على اتخاذ القرارات السياسية بشكل عام، وعلى القضايا المتعلقة بالتسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني بشكل خاص. [2]

كما عملت إسرائيل على التخلص من استحقاقات التسوية، بدعوى مراعاة حساسية قطاعات من المجتمع الإسرائيلي، وبدعوى غياب الإجماع بين تياراتها السياسية، وفي هذا الإطار كان التوجه

---

[1] مركز الخدمات والمعلومات الحكومي في إسرائيل، **نسبة الحسم والبرنامج الحزبي**، 2006، متاح عبر الموقع www.gov.il/first.gov. (استرجع بتاريخ 2013/11/5).

[2] شعبان، خالد، **أزمة النظام الانتخابي في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 9.

لانتخابات مبكرة تلو الأخرى، هو الوسيلة الوحيدة التي بررت بها إسرائيل تملصها من عملية التسوية.[1]

في الفترة الواقعة بين عام (1987) وعام (2003)، تعاقبت على إسرائيل تسع حكومات وستة رؤساء وزراء (شامير، اسحق رابين، شمعون بيرس، نتنياهو، باراك، وشارون)، وهذا الأمر لم يحدث في التاريخ السياسي لإسرائيل منذ قيامها عام (1948م). ويلاحظ أن معظم التعديلات في القانون الانتخابي لإسرائيل حدثت في تلك الفترة، مثل تطبيق قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء الذي احدث خللاً في التركيبة البرلمانية، وازدياد قوة الأحزاب الصغيرة وتأثيرها على القرار السياسي وزيادة مشاركتها في الائتلافات الحكومية. فالتغيرات التي حدثت على النظام الانتخابي، ارتبطت مع التغيرات في التوجه الإسرائيلي نحو التسوية مع الفلسطينيين، فانتفاضة عام (1987م)، غيرت أولويات الأحزاب في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت عام (1988م). [2]

يرى الباحث أن التغيرات والجدل في النظام الانتخابي الإسرائيلي مرتبط إلى حد ما بتغيرات التوجه الإسرائيلي نحو العملية السلمية مع الجانب الفلسطيني، كما أن طبيعة النظام الانتخابي المتبع في إسرائيل تضمن تركيبة المجتمع الإسرائيلي المعقدة بتنوعاته الطائفية والعرقية فهذا النظام يضمن الوصول السهل لأي حزب سياسي يمثل أي عرق أو طائفة أو توجه سياسي وهذا الأمر جعل النظام السياسي في إسرائيل يعاني من عدم الاستقرار في الحكم، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات وخصوصا تلك القرارات المتعلقة بالعملية السلمية مع الجانب الفلسطيني. فقد لعب النظام الانتخابي في الإسرائيلي دوراً في إعاقة التقدم في عملية السلام.

---

[1] كيلاني، ماجد، **ماذا عن خيارات التسوية بعد الانتخابات الإسرائيلية**، المركز الفلسطيني للإعلام، (2009/2/16م)، متاح عبر الموقع http://www.palinfo.com. (استرجع بتاريخ 2012/8/10).

[2] شعبان، خالد، **أزمة النظام الانتخابي في إسرائيل**، مرجع سابق، ص 11.

2-3 المبحث الثالث: النظام الحزبي في إسرائيل.

2-3-1 أهم خصائص النظام الحزبي في إسرائيل.

تميز النظام الحزبي الإسرائيلي ومنذ نشأته بالعديد من الخصائص التي جعلته يتناغم ويتلاءم مع مجتمع متعدد الأصول، والتناقض الاجتماعي الصارخ الذي يشوب المجتمع الإسرائيلي، ولعل من أهم المميزات التي طبعت النظام الحزبي الإسرائيلي هي:

1. كثرة الأحزاب وتعددها: إن ظاهرة كثرة الأحزاب وتعددها قياساً بعدد سكان دولة إسرائيل يُعد من أهم سمات النظام الحزبي في إسرائيل، ومما يشجع على كثرة الأحزاب وتعددها تعدد القوميات في إسرائيل من أشكناز وسفارديم، ومتدينين وعلمانيين، وانخفاض نسبة الحسم المطلوبة لدخول الكنيست. [1]

ويرى الباحث أن طريقة الانتخابات الإسرائيلية القائمة على أساس التمثيل النسبي عززت الاتجاه نحو التعددية الحزبية، لأن هذه الطريقة تضمن –إلى حدٍ ما– التمثيل للأحزاب الصغيرة تمثيلاً يتناسب مع حجمها في الكنيست، كما أن ظاهرة التعددية وكثرة الأحزاب السياسية الإسرائيلية تُعد من النسب العالية في العالم من حيث نسبة عدد الأحزاب إلى عدد السكان.

2. ظاهرة التكتل والانشقاق: تُعد ظاهرة التكتل والانشقاق من أهم خصائص النظام الحزبي الإسرائيلي، وتتجلى هذه الظاهرة في اندماج بعض الأحزاب مع بعضها لتشكل كتلة واحدة وهذه الظاهرة تتكرر في أوقات الأزمات والأخطار، إن ظاهرة الانقسام والانشقاق كنتيجة لطريقة الانتخابات، تظهر جلية عند بدء التحضير للانتخابات القادمة، وظاهرة الاندماج والانشقاق ترافق كل جولة انتخابية

[1] النعامي، صالح، **النظام الحزبي في إسرائيل**، 2009، متاح عبر الموقع www.naamy.net. (استرجع بتاريخ 2013/11/2).

تقريباً، مثل انشقاق حزب كاديما عن حزب الليكود والانشقاقات داخل حزب العمل، والائتلاف بين حزب كاديما وحزب العمل وحركة شاس. (1)

3. معظم الأحزاب السياسية خاصة القوية منها، قد نشأت في الدول الأوروبية بعد انتشار الدعوة الصهيونية لتجميع اليهود في أرض الميعاد. (2)

4. معظم الأحزاب الإسرائيلية تتلقى مساعدة مالية من المنظمات اليهودية في الخارج.

5. تقوم الأحزاب الإسرائيلية فضلاً عن النشاط السياسي بأنشطة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي مما أدى إلى تعزيز شأن الحياة الحزبية وأثرها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى في المحصلة إلى توطيد نظام التعددية الحزبية.

6. تتميز الأحزاب الإسرائيلية بالسيطرة على أعضائها، وخاصة ممثليها في الكنيست، وأن النائب يجد نفسه مديناً بمقعده للحزب الذي ينتمي إليه. (3)

2-3-2 دور الأحزاب السياسية في القرارات والسياسات الإسرائيلية.

يمكن تلمس دور الأحزاب السياسية في السياسة الإسرائيلية من خلال البرامج التي طرحتها في الانتخابات، إلا أن التأثير الأكبر في السياسة الإسرائيلية هو لأحزاب "العمل" حتى بداية التسعينيات ثم "الليكود" وحزب "كاديما"، ثم حزب "يسرائيل بتينو" وهذا لا يعني أن بقية الأحزاب ليس لها أثر في القرارات والسياسات، بل على العكس من ذلك، فكثيراً ما تكون الأحزاب الصغيرة هي الحد الفاصل بين

[1] الجادر، عادل، **ظاهرة تعدد الأحزاب الإسرائيلية وتعدد الانشقاقات فيها**، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (60)، 2008، ص 7.

[2] المشاقبة، تيسير، **الخارطة الحزبية الإسرائيلية عشية الانتخابات للكنيست الثامنة عشرة حسب الصحافة الإسرائيلية**، 2009، www.dpp.gov. (استرجع بتاريخ 2013/11/2)، ص 11.

[3] شعبان، خالد، **تركيبة الكنيست السابعة عشرة**، 2006، مرجع سابق، www.oppe-pnam.com.

استمرار الائتلاف الحكومي أو سقوطه، وتمارس الابتزاز السياسي رغم صغرها وهذه ظاهرة موجودة ومنظورة في السياسة الإسرائيلية. (1)

ويمكن القول أن النظام السياسي الإسرائيلي يمنح الأحزاب السياسية حرية واسعة للعمل حيث تقوم هذه الأحزاب بنشاطات عديدة وخاصة الأحزاب الدينية على وجه التحديد، والتي تتولى الإشراف بنفسها على العديد من المهمات مثل نظام التعليم الديني (المدارس الدينية)، وإدارة العديد من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، والإشراف على الكيبوتسات والمستشفيات، وكثيراً من الأحزاب لها مشاريعها الخاصة، من حيث الإسكان والنظام الصحي والتعليمي، هذا إضافة إلى النشاط السياسي ومحاولة التأثير على الحكومة ووزاراتها وأجهزتها لخدمة مصالحها وبرامجها الحزبية.

ومن حيث الإيديولوجية، فإن لها تأثير كبير على مجمل مناحي الحياة السياسية والحزبية في إسرائيل، كما أن لها تأثير كبير في عمليات الانشقاق والاندماج في الأحزاب السياسية، ويشكل مستقبل المناطق المحتلة والعلاقة مع الفلسطينيين تحديداً سواءً في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو عرب (1948م) والمسائل السياسية المتصلة بها كالمفاوضات والتنازلات، وسياسة الانسحاب ومسألة القدس والحدود، مصدراً رئيسياً للخلافات بين الأحزاب السياسية، وإلى جانب ذلك تأتي قضية العلاقة بين الدين والدولة ويهودية الدولة لتلقي بظلالها على العلاقة الحزبية، من حيث الأيديولوجيا الكامنة وراء أفكار المتدينين من جهة والعلمانيين من جهة أخرى ويظهر تأثير الاعتبارات الإيديولوجية بشكل صارخ في معيار تصنيف الأحزاب السياسية الشائع في إسرائيل.

[1] العلوي، محمد، **الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 13–14.

الفصل الثالث

3-انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين ويهودية الدولة

3-1 المبحث الأول: عوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

3-2 المبحث الثاني: البعد السياسي والاستراتيجي لمفهوم "يهودية الدولة".

الفصل الثالث

3-انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين ويهودية الدولة

3-1 المبحث الأول: عوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

تُصر الأطراف الفلسطينية التي تؤمن بالحلول السلمية للصراع مع إسرائيل، على أن تفكيك المشروع الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية والقدس، هو أحد متطلبات تحقيق مثل هذه الحلول وذلك بعدما استولت إسرائيل على (78%) من فلسطين التاريخية، إذ إنه بدون تحقيق هذا الشرط فإن قدرة هذه الأطراف على تمرير أية تسوية سياسية تؤول إلى الصفر. سيحاول الباحث في هذا الجزء رصد وتحديد آليات مراكمة القوة التي توظفها قيادات المستوطنين السياسية ومرجعياتهم الدينية، ومعهم جهات عديدة، وعلى رأسها أحزاب اليمين، في سعيها المتواصل لجر المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين والتطرف، وفي سعيها لنسف أية فرصة لتحقيق تسويات سياسية للصراع تنطلق من تفكيك المستوطنات، إلى جانب فحص موازين القوى الإقليمية والدولية، التي تسهم في مساعدة هذه الجهات، وعلى رأسها المستوطنين على ذلك، مع التطرق إلى انعكاسات انتخابات الكنيست التاسعة عشرة (2013م) باعتبارها من إفرازات انتخابات الكنيست الثامنة عشرة واستمراراً لنتائجها. ويمكن القول أن عوامل انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين تمثلت في ثلاثة فئات من العوامل هي: عوامل داخلية، وعوامل إقليمية، وعوامل خارجية.

1.1.3 العوامل الداخلية التي أسهمت في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

أولاً: توظيف الثقل السياسي.

عززت نتائج الانتخابات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة بشكل واضح، موقع النخب السياسية التي تمثل المستوطنين بشكل مباشر، وتلك التي تتبنى مطالبهم بشكل كلي أو جزئي، داخل دوائر

صنع القرار في إسرائيل بشكل واضح، فعلى سبيل المثال، قفز تمثيل حزب "البيت اليهودي" المتدين وهو الحزب الأكثر تمثيلاً للمستوطنين، في الحلبة الحزبية الإسرائيلية، من ثلاثة مقاعد في البرلمان السابق، إلى (12) مقعدًا في البرلمان الحالي، في الوقت ذاته زاد تمثيل الأحزاب الدينية الحريدية (حركة شاس وحزب يهودت هتوراة)، التي تتبنى أيضاً مواقف المستوطنين، من (16 مقعدًا إلى 18) مقعدًا في البرلمان الحالي الكنيست الـ(19). [1] لكن من الأهمية بمكان التأكيد هنا على حقيقة أنه لا يشترك في الدفاع عن مصالح المستوطنين الأحزاب المتدينة فحسب، فهذه الأحزاب حصلت على (23%) من الأصوات [2]، فداخل الأحزاب العلمانية هناك نواة صلبة تمثل لوبي أيديولوجي يخدم مصالح المستوطنين، سيما في حزب الليكود الحاكم، حيث أن جميع نواب الحزب الجدد، هم جزء من هذا اللوبي، وقد تعزز موقع المستوطنين داخل حزب الليكود بانتخاب "موشيه فايغلين" أحد قادة المستوطنين على قائمة الحزب، وهو في الوقت ذاته يتزعم معسكر "القيادة اليهودية"، أحد أهم المعسكرات تأثيراً داخل الليكود. [3]

لقد غدا المستوطنون هم القوة الأيديولوجية الأكثر تأثيراً داخل الحزب الحاكم، لدرجة أن هناك داخل إسرائيل من بات يطلق على الليكود بعد الانتخابات الأخيرة (2013م) "حزب المستوطنين".[4]

ثانياً: المستوطنات: محل إجماع إسرائيلي.

إن أوضح مؤشر على نجاح المستوطنين في بلورة "الإجماع الوطني" الإسرائيلي بما يخدم مصالحهم، هو النجاح الكبير والمفاجئ الذي حققه حزب "يش عتيد"، بزعامة يئير لبيد، والذي يمثل

---

[1] النعامي، صالح، **المستوطنات وتآكل حل الدولتين**، مركز الجزيرة للدراسات، 2006، htpp://studies Aljazeera.net. (استرجع بتاريخ 2013/12/18).

[2] بيرغ، جدعون، **حدود الوسط الديني في إسرائيل**، صحيفة هآرتس، (2013/1/27م)، متاح عبر الموقع www.haaretz.com (استرجع بتاريخ 2013/12/15).

[3] يفراح، يهودا، **وجع رأس لنتنياهو**، صحيفة معاريف، (2012/11/27)، متاح عبر الموقع .www.nrg.com.il/online (استرجع بتاريخ 2013/11/18).

[4] النعامي، صالح، **المستوطنات وتآكل حل الدولتين**، مرجع سابق، ص10.

الوسط الإسرائيلي، والذي خاض الانتخابات لأول مرة، حيث حلّ الحزب في المكانة الثانية بعد تحالف حزبي الليكود ويسرائيل بيتنا. فالبرنامج السياسي لحزب "ييش عتيد" ينص بشكل أساسي على تحصين معظم المكاسب التي حققها المستوطنون منذ حرب عام (1967م) وحتى الآن، فعلى سبيل المثال يدعو برنامج الحزب إلى عدم تخلي إسرائيل عن القدس، التي يجب أن تبقى "عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية" وفي الوقت ذاته، فإن هذا الحزب يدعو إلى ضم كل التجمعات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية إلى إسرائيل في أية تسوية سياسية للصراع، مع العلم أن هذه التجمعات تضم حوالي (75%) من المستوطنين في الضفة الغربية. ليس هذا فحسب، بل إن الحزب يدعو إلى احتفاظ إسرائيل بمنطقة غور الأردن التي تشكّل (25%) من الضفة الغربية، أي أن التسوية السياسية للصراع مع الفلسطينيين، كما يقبل بها حزب "ييش عتيد"، تُبقي حوالي (50%) من مساحة الضفة الغربية تحت سيطرة إسرائيل. إن أكثر ما يُبدي هذا الحزب مرونة تجاهه هو استعداده لتفكيك المستوطنات النائية في أرجاء الضفة الغربية. وحتى حزب العمل الذي يمثل اليسار الإسرائيلي والذي كان يقدم نفسه على أنه ممثل "معسكر السلام الإسرائيلي"، فإن مواقفه الأيديولوجية من الصراع باتت تتقاطع مع مواقف المستوطنين، فقد حرصت زعيمة الحزب، شيلي يحموفيتش، منذ بدء الحملة الانتخابية الأخيرة، على ترديد الحجة، التي تمثل إحدى ركائز الخطاب السياسي للمستوطنين، حيث قللت يحموفيتش من أهمية حل الصراع مع الشعب الفلسطيني بالنسبة للإسرائيليين، وأكدت أن على إسرائيل أن تستثمر في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، بدلاً من تخصيص الوقت والجهد للتفرغ لحل الصراع. (1)

[1] فيرتر، يوسي، وعوز، عاموس، **يحموفيتش أكثر سوءاً من باراك**، صحيفة هآرتس، (2013/2/11)، متاح عبر الموقع www.haaretz.com. (استرجع بتاريخ 2013/12/9).

لقد رأت النخب الإسرائيلية في نتائج الانتخابات الإسرائيلية انتصاراً واضحاً للخط الرافض لتقديم إسرائيل الحد الأدنى من المرونة، التي يضمن تحقيق تسوية سياسية للصراع مع الفلسطينيين وهذا يمثل إضافة كبيرة للموقف الذي يتشبث به المستوطنون. (1)

لذا فإن الحكومة الإسرائيلية المُشكلة في أعقاب الانتخابات الأخيرة، ستحافظ على المشروع الاستيطاني اليهودي في الضفة الغربية والقدس، بشكل لن يكون من الممكن معه التوصل لتسوية سياسية للصراع، يمكن أن يقبل بها أي طرف فلسطيني. (2)

ثالثاً: توظيف ورقة الجيش.

لم يكتف المستوطنون بأشكال العمل السياسي المختلفة لضمان تعاظم مكاسبهم، بل إنهم فطنوا إلى آليات عمل أخرى تضمن تقليص قدرة مؤسسات الحكم في تل أبيب، على اتخاذ قرارات سيادية تمس المشروع الاستيطاني، لقد أدرك قادة المستوطنين الحساسية التي تنظر بها النخب الحاكمة لموقع الجيش، كالمؤسسة الضامنة لبقاء الكيان الإسرائيلي، فحثوا أبناءهم على اختراقه بشكل منهجي، وذلك في مسعى واضح لتوظيف هذا التغلغل في منع النخب السياسية الحاكمة من القيام بأية خطوة تهدد المشروع الاستيطاني. (3)

من هنا، فقد أدركت المرجعيات الدينية للمستوطنين أهمية أن يكون لهم أكبر عدد من الممثلين في قيادة الجيش، لذا فبعد أن كانت هيئة أركان الجيش تضم فقط جنرالاً متدينًا واحدًا، هو الحاخام

---

[1] روزنفيلد، شاؤول، **سلام على السلام في صندوق الاقتراع**، صحيفة يديعوت احرونوت (2013/1/28م)، متاح عبر الموقع www.ynet,com. (استرجع بتاريخ 2013/11/2).

[2] ارئيلي، شاؤول، **بعكس قوانين الرياضيات**، صحيفة هارتس، (2013/7/23م)، متاح عبر الموقع .www.haaretz.com (استرجع بتاريخ 2013/11/22).

[3] النعامي، صالح، **المستوطنات وتآكل حل الدولتين**، مرجع سابق، ص 12–13.

العسكري حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، فإن هناك حاليًا أحد عشر جنرالاً متدينًا من أصل تسعة عشر يشكّلون هيئة أركان الجيش. [1]

رابعاً: تهديد استقرار النظام السياسي.

لا يكتفي المستوطنون بتوظيف ثقلهم السياسي وتغلغلهم في الجيش من أجل الحفاظ على المشروع الاستيطاني، بل إنهم لا يترددون في تهديد استقرار النظام السياسي الإسرائيلي، في حال شعروا بأن هناك أية محاولة للمسّ بهذا المشروع، وذلك عبر الدعوة لاستخدام القوة من أجل إثناء الحكومة عن اتخاذ أية قرارات تهدد هذا المشروع، فقد أدت الرصاصات التي أطلقها المستوطن "إيغال عمير" على صدر رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إسحاق رابين"، إلى إسدال الستار على أية إمكانية للتوصل لتسوية سياسية للصراع. لقد اغتال عمير رابين أواخر عام (1995م) لأنه اعتقد أن رابين مستعد للتنازل عن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام (1967م) وقد حقق عمير هدفه حيث إن الانتخابات التي أُجريت بعد اغتيال رابين مباشرة، في صيف عام (1996م) قد أدت إلى انتصار اليمين الإسرائيلي وهو التطور، الذي قضى على فرص التوصل للتسوية. ولقد سجّل المفكر الإسرائيلي، "روفيك روزنتال" [2]، حقيقة مفادها أنه منذ اغتيال رابين ودوائر صنع القرار في إسرائيل تخشى حتى مجرد طرح جدل حقيقي بشأن مستقبل الأراضي المحتلة، خوفًا من تكرار الاغتيال السياسي، مما جعل لهذا الحدث تأثير الدومينو، بحيث إنه يردع الساسة عن التعاطي بجدية مع أي مقترح لتسوية الصراع سلميًا مع الفلسطينيين، وما زالت المرجعيات الدينية تصدر الفتاوى التي تبيح

[1] زون، جابي، **موقف بنت من قضية رفض الخدمة العسكرية منطقي**، صحيفة يديعوت أحرنوت، (2013/1/17م)، متاح عبر الموقع www.ynet.com.il. (استرجع بتاريخ 2013/11/18).

[2]. روزنتال، روبيك، **عمير وأبروشمي يضحكان**، صحيفة معاريف، (2013/2/10م)، متاح عبر الموقع .www.nrg.co.il (استرجع بتاريخ 2013/11/21).

إراقة دماء الساسة الذين يبدون استعدادًا لـ "التفريط" بالأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام (1967م).[1]

خامساً: سياسة تكريس الأمر الواقع.

حرص المستوطنين على توظيف قوتهم السياسية داخل مؤسسات الدولة، وبفعل تلويحهم بتغيير قواعد اللعبة الداخلية، وفي ظل الموقف الأميركي، وموقف السلطة الفلسطينية، يواصل المستوطنون تكريس الحقائق على الأرض، بما يخدم منطلقاتهم الدينية والأيديولوجية. ويبادر المستوطنون للسيطرة على الأراضي الفلسطينية الخاصة، التي تقع في محيط المستوطنات، وإقامة نقاط استيطانية عليها، بعد تجريف ما عليها من حقول، ومنذ التوقيع على أوسلو تمكن المستوطنون من تدشين أكثر من مائة نقطة استيطانية تقع في محيط المستوطنات. وعلى الرغم من أن الحكومة الإسرائيلية التزمت أمام إدارة الرئيس بوش بإزالة كل النقاط الاستيطانية، إلا أنها لم تحرك ساكنًا ومع أن جميع هذه النقاط الاستيطانية التي تُدشَّن في محيط المستوطنات القائمة تُعتبر "غير قانونية" حسب تعريف الحكومة الإسرائيلية، لأنها أقيمت بدون إذنها، إلا أن الحكومة والجيش يحرصان على توفير الأمن وكل مرافق الخدمة لقاطنيها. وفي الوقت ذاته، يحرص المستوطنون على محاولة المس بإرادة الصمود والبقاء لدى الفلسطينيين الذين يقطنون بالقرب من المستوطنات. [2]

وأخيراً يرى الباحث أنه لا يوجد ما يهدد قدرة المستوطنين على مواصلة مراكمة القوة والنفوذ وإملاء مواقفهم السياسية والأيديولوجية على الكيان الصهيوني وعلى الحكومات المتعاقبة وسياساتها وقراراتها، وسيواصلون توظيف فائض القوة السياسية على الصعيد الداخلي، بشكل يسمح لهم بمواصلة مشروعهم الاستيطاني التهويدي للأرض الفلسطينية في بيئة مثالية، ومما لا شك فيه أن أكثر ما

[1] روزنتال، روبيك، **عمير وأبروشمي يضحكان**، مرجع سابق، متاح عبر الموقع .www.nrg.co.il (استرجع بتاريخ 2013/11/21).

[2] النعامي، صالح، **المستوطنات وتآكل حل الدولتين**، مرجع سابق، ص 17.

يساعد قيادات المستوطنين على مواصلة هذا النهج، هو غياب تحديات إقليمية ودولية تجعل إسرائيل تدفع أثمانًا حقيقية بسبب المشروع الاستيطاني. إن أكبر إنجاز حققه المستوطنون على مدى أكثر من أربعة عقود على انطلاق مشروعهم يتمثل في جعل هذا المشروع في بؤرة الإجماع الإسرائيلي العام، وهذا ما يجعلهم يشعرون بقدرٍ كبير من الثقة بالنفس، وتجلت هذه القدرة بشكلٍ خاص في أعقاب انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009) والتاسعة عشرة (2013).

2.1.3 العوامل الخارجية التي أسهمت في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

هناك العديد من العوامل الخارجية التي أسهمت في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين ومن أهمها:

أولاً: الموقف الأمريكي.

إن الموقف الأميركي يعزز البيئة السياسية للمشروع الاستيطاني، حيث أنه على الرغم من الضريبة الكلامية التي تدفعها الإدارة الأميركية في انتقاداتها الخجولة للبناء في المستوطنات، إلا أن سلوكها العملي يشجع الحكومة الإسرائيلية على مواصلة دعم المستوطنين. فعلى سبيل المثال لم تَحُل الانتقادات التي ترددها إدارة أوباما تجاه الاستيطان، من مواصلة الدعم العسكري والاقتصادي والاستراتيجي لإسرائيل، لذا لا يوجد ما يقنع دوائر صنع القرار في تل أبيب بتغيير سلوكها إزاء المستوطنات، في حال لم تؤثر ردة الفعل الدولية، وتحديداً الأميركية على مصالح إسرائيل بشكل سلبي، وأكثر من ذلك، أن الولايات المتحدة التي تنتقد الاستيطان، لا تتردد في استخدام حق النقض الفيتو ضد أي مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الاستيطان، فضلاً عن حقيقة أن القانون الأميركي

يعفي التبرعات السخية التي يقدمها الأثرياء اليهود للمشروع الاستيطاني من الضرائب بزعم أنها تذهب لأغراض خيرية. (1)

ثانياً: الموقف الأوروبي.

كثيراً ما يتماهى الموقف الأوروبي بشكلٍ عام والبريطاني والألماني بشكلٍ خاص مع الموقف الأمريكي فيما يتعلق بالشرق الأوسط وإسرائيل، فكثيراً ما يؤيد الاتحاد الأوروبي القرارات والسياسات الأمريكية تجاه إسرائيل، كما تدعم الدول الأوروبية الموقف الأمريكي في مجلس الأمن والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. إضافة لذلك فإن العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل هي علاقات قوية ومتطورة، مما يعني عدم وجود رادع أوروبي يردع إسرائيل عن سياسة التطرف، كما لا يوجد ضغط أوروبي بالشكل المطلوب لإرغام إسرائيل على حل عادل للقضية الفلسطينية. (2)

ثالثاً: الموقف الدولي

في ظل النظام الدولي أحادي القطب، فإن الكثير من دول العالم ليس لها تأثير يذكر على قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فمن هذه الدول ما له مصالح مع الولايات المتحدة أو مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لا يستطيع الخروج من دائرة السياسة الأمريكية أو الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، كما أن العديد من دول العالم لها علاقات قوية مع إسرائيل مثل دول أوروبا الشرقية التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي، والعديد من الدول الإفريقية التي لها علاقات قوية مع إسرائيل حتى في المجالات العسكرية. لذلك يمكن القول أن الموقف الدولي الضعيف لا يشكل رادعاً لإسرائيل، مما أدى

---

[1] مؤسسة شهيد فلسطين، الجامعة العربية، **جمعيات أمريكية معفاة من الضرائب تمول الاستيطان في القدس**، (2009/10/17)، متاح عبر الموقع .www.shahidpalestine.org (استرجع بتاريخ 2013/11/18).

[2] المرجع نفسه.

إلى قناعات لدى شرائح عديدة من المجتمع الإسرائيلي بأن إسرائيل لن تتعرض لضغوط قوية وآثار سلبية ناتجة عن الموقف الدولي. (1)

3.1.3 العوامل الإقليمية التي أسهمت في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

أسهم الوضع الإقليمي بشكلٍ أو بآخر في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، ومن أهم العوامل الإقليمية التي أسهمت في انزياح المجتمع الإسرائيلي هي:

أولاً: ضعف الموقف العربي:

أدت الخلافات العربية من جهة، وحرب الخليج الثانية واحتلال العراق من جهة أخرى، إلى ضعف الموقف العربي تجاه إسرائيل، وتجلى هذا الضعف في مظاهر عديدة من أهمها: عدم الضغط الفعلي على الولايات المتحدة وأوروبا لإرغام إسرائيل على حل عادل للقضية الفلسطينية كما أن القوة العسكرية الإسرائيلية شكلت رادعاً للعديد من الدول العربية فيما يتعلق بمواجهة عسكرية مع إسرائيل، لذلك بات المواطن الإسرائيلي مقتنعاً بعدم قدرة الدول العربية على اتخاذ موقف موحد وحاسم من إسرائيل، بل على العكس من ذلك يشعر المواطن الإسرائيلي بأن معظم الدول العربية تسير في الفلك الأمريكي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإسرائيل. (2)

ثانياً: الانقسام الفلسطيني.

أدى الانقسام الفلسطيني إلى ضعف الموقف الفلسطيني تجاه إسرائيل، كما أدى إلى انفصال في المواقف بين كلٍ من حماس المسيطرة على قطاع غزة، والسلطة الوطنية الفلسطينية المسيطرة على الضفة الغربية، وهذا الانقسام عزز من شعور المواطن الإسرائيلي بضعف الموقف الفلسطيني في

---

[1] النعامي، صالح، **المستوطنات وتآكل حل الدولتين**، مرجع سابق، ص 18.

[2] مؤسسة شهيد فلسطين، الجامعة العربية، **جمعيات أمريكية معفاة من الضرائب تمول الاستيطان في القدس**، (2009/10/17)، متاح عبر الموقع .www.shahidpalestine.org (استرجع بتاريخ 2013/11/18).

مواجهة إسرائيل، وفي المحصلة النهائية يمكن القول أن الانقسام الفلسطيني ساهم بشكلٍ أو بآخر في انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين.

ثالثاً: الشعور بالخطر النووي الإيراني.

شكل المشروع النووي الإيراني ولو نظرياً عاملاً رئيسياً في سياسة إسرائيل نحو المنطقة كما أن إسرائيل اتخذت من المشروع النووي الإيراني سبباً لسياساتها المتطرفة في المنطقة بشكلٍ عام، وتجاه الفلسطينيين بشكلٍ خاص، كما أن المشروع النووي الإيراني أعطى إسرائيل ذريعة قوية تجاه الولايات المتحدة وأوروبا والعالم بأنها واقعة تحت التهديد الإيراني، وبالتالي حازت على تعاطف أمريكي أوروبي دولي في مواجهة الخطر الإيراني، وتجلى هذا الموقف في الضغط الأمريكي الأوروبي والدولي على إيران، والذي أدى إلى فرض عقوبات عديدة على إيران، لذلك يشعر المجتمع الإسرائيلي بأن الولايات المتحدة وأوروبا سوف تساند إسرائيل في مواجهة الخطر الإيراني. (1)

3-2 المبحث الثاني: البعد السياسي والاستراتيجي لمفهوم "يهودية الدولة".

اشترط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، قبوله لانطلاقة أية مفاوضات مع الفلسطينيين قبولهم الاعتراف بفكرة يهودية دولة إسرائيل، وقد رافق الحديثَ عن مفاوضات محتملة دعا إليها وزير الخارجية الأميركي "جون كيري" نشاط استيطاني إسرائيلي محموم في الضفة الغربية وبشكل خاص في مدينة القدس، وكذلك في الأراضي المحتلة عام (1948م) وعلى وجه الخصوص في منطقة النقب جنوب فلسطين المحتلة، وتسعى المؤسسة الإسرائيلية من وراء ذلك إلى فرض يهودية الدولة على الأرض، وإخراج الفكرة إلى حيز الوجود العملي، واللافت أن مصطلح يهودية الدولة الإسرائيلية برز إلى الواجهة في السنوات الأخيرة بوتيرة متسارعة وذلك رغم أنه ليس حديث العهد، بل ظهر في

[1] ملتقى المفكرين والسياسيين العرب، **دراسة في الانتخابات الإسرائيلية عام (2009)**، متاح عبر الموقع www.almoltaqa.com، (استرجع بتاريخ 2013/7/6).

أدبيات المؤتمر الصهيوني الأول، الذي أنهى أعماله نهاية أغسطس/آب (1897م) في مدينة بازل السويسرية. فقد كانت فكرة يهودية الدولة دائماً إحدى ركائز الفكر الصهيوني، وبغض النظر عن أن درجة هذه اليهودية وبعض مضامينها، كانت مثار جدل بين تيارات معينة في الحركة الصهيونية، فإن هذا الزخم الكبير لهذه المقولة المتجددة، ينطوي على أبعاد هامة سياسية واستراتيجية في ذات الوقت. وفي سبيل إثبات يهودية الدولة، طرح شارون فكرة إسكان أهالي الضفة الغربية وغزة في العراق، وتجنيسهم بالجنسية العراقية، وأكد مراراً أن إسرائيل دولة يهودية نقية وهي لليهود في إسرائيل وكل العالم. (1)

1.2.3 قوننة التهويد لترسيخ الفكرة.

صدرت قوانين إسرائيلية عديدة، في السنوات الخمس الماضية، ذات علاقة بيهودية الدولة كان من أهمها القانون المتعلق بتهويد أسماء الأماكن والمعالم العربية التاريخية الإسلامية والمسيحية، على حدٍ سواء، وأصدر الكنيست الإسرائيلي يوم (2003/7/16م) قراراً يقضي بضرورة ترسيخ فكرة يهودية الدولة، والعمل على تعميمها على دول العالم، ومحاولة انتزاع موقف فلسطيني إلى جانب القرار المذكور، وهذا ما يفسر اشتراط إسرائيل قبول المفاوض الفلسطيني بفكرة يهودية الدولة قبل انطلاق مفاوضات محتملة بين الطرفين. (2)

وفي قراءة متأنية للمصطلح المذكور، يمكن الجزم بأنه يحمل في طياته توجها إسرائيلياً لطرد أبناء فلسطين من وطنهم، بزعم الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية، ويستوي في ذلك فلسطينيو الأراضي المحتلة عام (1967م) بمن فيهم العرب المقدسيون، وفلسطينيو الأراضي المحتلة عام (1948م) الذين

---

[1] السهلي، نبيل، **يهودية دولة إسرائيل**، موقع الجزيرة نت، (2013/5/31م)، متاح عبر الموقع .www.aljazeera.net (استرجع بتاريخ 2013/11/22).

[2] بدوان، علي، **إسرائيل: من اصطناع فكرة قومية إلى دولة يهودية**، (20 تشرين الأول 2010)، متاح عبر الموقع www.almawqef.com، (استرجع بتاريخ 2013/11/2).

فرضت عليهم الجنسية الإسرائيلية، في الوقت الذي تسعى فيه المؤسسة الإسرائيلية إلى أسرلتهم، وجعلهم هامشيين في كافة مناحي الحياة. (1)

2.2.3 البعد السياسي والاستراتيجي للمصطلح.

إضافة إلى ما تقدم عملت المؤسسة الإسرائيلية في المدى البعيد على سن القوانين التي تؤمن لها عملية الإقصاء الدائمة والتهميش المستمر للأقلية العربية، وعقد مؤتمرات بمسميات عديدة لطرح أفكار حول الهاجس الديمغرافي الإسرائيلي، جراء التزايد الطبيعي المرتفع بين العرب، وهذا ما حصل فعلياً في مؤتمرات هرتسيليا السنوية التي عقدت بين عامي (2000 و2012م). وفي هذا الإطار بالذات تندرج الدعوات من قبل بعض القادة الإسرائيليين، لمبادلة الأراضي الفلسطينية التي تقوم عليها الكتل الاستيطانية الكبيرة بالتجمعات الكبيرة داخل الخط الأخضر، مع الدولة الفلسطينية القادمة، وتشمل تلك التجمعات منطقتي المثلث ووادي عارة، ويلحظ المتابع للشأن الإسرائيلي بأن كافة الأطياف السياسية الإسرائيلية، وكذلك قادة إسرائيليين كثيرين، باتوا يتحدثون في السنوات الأخيرة عن يهودية دولة إسرائيل، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي يقود دفة المؤسسة التنفيذية في إسرائيل، والآن أصبحت مقولة الدولة اليهودية بصورة غير مسبوقة ولا معهودة قاسماً مشتركاً بين مختلف التيارات والكتل والأحزاب والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية في إسرائيل. (2)

وبات من المؤكد أن مصطلح يهودية الدولة يشكل جوهر ومضمون الغايات الأسمى والأهداف الكبرى السياسية والإستراتيجية لإسرائيل، وسعت المؤسسة الإسرائيلية إلى محاولة تعميم شعار يهودية الدولة، على اعتبار أنه الشعار الأنجع لإنهاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم،

---

[1] ديبيترو، دانا، **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل**، جريدة حق العودة، العدد (25)، 2013م، متاح عبر الموقع .www.badil.org (استرجع بتاريخ 2013/11/10).

[2] السهلي، نبيل، **يهودية دولة إسرائيل**، مرجع سابق، ص 4.

وبالتالي تصفية وإزاحة الأساس القانوني لهذا الحق والحلم والأمل، من أجندة الأمم المتحدة بدايةً لشطب الحق الفلسطيني، والمقصود هنا العمل على شطب القرار (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم (1948/12/11م) والداعي إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين، في أقرب فرصة ممكنة، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جراء اللجوء إثر نكبة عام (1948م).

3.2.3 الهجرة اليهودية ويهودية الدولة.

من الأهداف السياسية والإستراتيجية الأخرى التي تضمنتها عملية تعميم فكرة يهودية إسرائيل وترسيخها، محاولة تهيئة الظروف لجذب مزيد من يهود العالم إلى إسرائيل، فالحركة الصهيونية وإسرائيل تعتبران اليهود في جهات الأرض الأربع، بمثابة المادة البشرية لتحقيق أهداف إسرائيل التوسعية من جهة، وركيزة لاستمرار المشروع الصهيوني برمته في المنطقة العربية من جهة ثانية. وفي هذا السياق يذكر أنه رغم مرور أكثر من (65) عاماً على إنشاء إسرائيل، لم تستطع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، جذب غالبية يهود العالم إلى فلسطين المحتلة، ولهذا يستغل قادة إسرائيل كافة المناسبات للتأكيد على أهمية جذب مزيد من اليهود إلى فلسطين المحتلة. (1)

ويرى الباحث أن لفكرة يهودية إسرائيل ومحاولة تعميمها أبعاداً سياسية وإستراتيجية تتقدمها تهيئة الظروف لشطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم الوحيد فلسطين، فضلاً عن جعل حياة الأقلية العربية في أرضها هامشية بغية أسرلتها في نهاية المطاف، وطردها إن أمكن ذلك.

[1] ديبيترو، دانا، **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل**، مرجع سابق.

الفصل الرابع

4- قراءة في نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي (2009)

4-1 المبحث الأول: نظرة على الأحزاب الإسرائيلية وأيديولوجيتها وتوجهاتها للصراع.

4-2 المبحث الثاني: برامج الأحزاب الإسرائيلية خلال انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009).

4-3 المبحث الثالث: تحليل نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي (2009).

الفصل الرابع

4- قراءة في نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي (2009)

4-1 المبحث الأول: نظرة على الأحزاب الإسرائيلية وأيديولوجيتها وتوجهاتها للصراع.

خلافًا للسائد في العالم والشارع العربيّين، فإن الدولة الحديثة لا تقوم على فكر شخص الحاكم بعينه ملكاً كان أم رئيساً، أم رئيساً للوزراء، أو على توجّهاته فحسب وإنما تقوم وبشكل أساس ومركزي على منظومة من العقائد والمفاهيم تقوم في صلب مؤسّسات الدولة. فهي التي تضع الخطوط العريضة وتمنحها جُملاً من المعاني، وتحرّك صنّاع القرار السياسي والاستراتيجي في جهاز الدولة، وتعتبر الأحزاب إحدى هذه المؤسّسات، ولكنها ليست الوحيدة، حيث يشاركها بصنع القرار واتخاذه، مؤسّسات عدّة أخرى مثل المؤسّسة الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والدينية وما إلى ذلك، لكن يبقى هذا صحيحًا على المستوى النظري السطحي فقط، حيث تتغذّى كلٌ من هذه المؤسّسات الواحدة من الأخرى، حيث أن العلاقة الجدلية بينها تتملكها، وقائمة في أرومتها. فالمؤسّسة الأمنية ليست غير متأثرة من وجهات النظر والأيديولوجيات الاقتصادية القائمة في المجتمع والدولة، والعكس صحيح، بحيث أن الواحدة تؤثّر في الأخرى بدرجات متفاوتة. (1)

يصح هذا الوصف إلى حدٍ كبير جدًا في الحالة الإسرائيلية، وذلك لوقوع جميع الأحزاب الإسرائيلية المركزية تحت كنف الأيديولوجية الأم، ألا وهي الصهيونية، فعلى الرغم من تنوّع أطيافها، بات من الواضح أن الأحزاب الإسرائيلية، وإن كانت عديدة وتعود جذورها الفكرية والأيديولوجية إلى ما قبل قيام الدولة، تتغذّى من فكر ومبادئ الصهيونية، بوصفها النافذة والمنبع الأساسيّين لتفسير الواقع

[1] بشير، نبيه، **نظرة سريعة على الأحزاب الإسرائيلية**، المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة (بديل)، 2006، متاح عبر الموقع http://www.badil.org. (استرجع بتاريخ 2013/11/18).

والتاريخ والمستقبل. وككل أيديولوجية أخرى، فإن الصهيونية أكبر من أن تكون مجرد برنامج سياسي ثقافي واضح المعالم وثابت، بل هي منظومة فكرية عقديّة تتغذّى من تأويل مستمر للتاريخ وسيرورات الواقع وصور المستقبل. فهي أشبه فيما اصطلح عليه الفلاسفة الألمان في العصر الروماني (القرن التاسع عشر) "منظار إلى العالم"، فللصهيونية مواقف من جميع مجالات الحياة. (1)

من جانب آخر، فان التغيّرات في المنطقة متسارعة بشكل كبير جداً وعميق، فمن معركة انتخابية لأخرى، تتبدّل الشروط الموضوعية وتدخل متغيرات جديدة إسرائيلية محلية، وأخرى متعلقة بالشرق الأوسط بشكل عام، وفي منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل خاص، تدخل إلى المعادلة التي تشكّل الخطوط العريضة للواقع، لم يكن بالإمكان تصوّرها قبل ذلك، تترك هذه التغيّرات والمتغيرات الجديدة آثراً بالغاً على الخارطة الحزبية الإسرائيلية. ولكن، تبقى مفاهيم أساسية ومرتكزات ثابتة، أو شبه ثابتة، فظواهر الأمور تتبدّل ولكنها بجوهرها تقوم على الثبات. (2)

وأخيراً فإن التوجه الإسرائيلي نحو عملية السلام، إنما جاء لسببين رئيسين هما: العمل على العزل بين الفلسطينيّين وبين اليهود والفصل بينهما، لأن الأوائل يهدّدون الهوية اليهودية للدولة من جهة ولأن الاحتلال أصبح ثقيلاً ومخسّراً للجانب الإسرائيلي، بدل أن يكون مربحاً اقتصادياً ومعنوياً، كما كان قبل الانتفاضة الأولى (1987). وهذا الحديث ينطبق على جميع الأحزاب الإسرائيلية من أقصى يسارها وحتّى أقصى يمينها. حتّى أن "توم سيغف" (3)، أحد المؤرخين الصحفيّين الإسرائيليّين وصف هذا الأمر بأنه "تركة شارون". ويعلّق أنطوان شلحت، أحد المراقبين للثقافة والسياسة في إسرائيل، بقوله: "والآن عشية المعركة الانتخابية القريبة ليس من المبالغة القول إن هناك إجماعاً صهيونياً يتماشى مع المبدأ الشاروني الأساسي: "أرض أكثر وعرب أقل"، ويكاد هذا الإجماع يشكل

[1] شلحت، انطوان، **المشهد الإسرائيلي**، 28 كانون الثاني 2006، متاح عبر الموقع .www.idi.org.il (استرجع بتاريخ 2013/11/11).

[2] بشير، نبيه، **نظرة سريعة على الأحزاب الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 4-5.

[3] شلحت، أنطوان، **تركة شارون**، صحيفة هآرتس 13 كانون الثاني 2006.

أسّس البرامج الانتخابية للأحزاب الكبيرة كافتها، المنطلق من القناعة بوجوب الانفصال ديموغرافيًا عن الفلسطينيين، دون الحاجة إلى تحقيق حل عادل ودائم، أي دون الحاجة للانسحاب إلى حدود العام (1967م) ودون حق العودة، ودون القدس، وبطبيعة الحال يشمل هذا الانفصال، المرغوب فيه الفلسطينيين في إسرائيل" (1)

هناك إجماع إسرائيلي ويهودي في إسرائيل والعالم بخصوص الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة وحول عدم السماح لعودة اللاجئين إلى المناطق السيادية لإسرائيل، فقد سنّ الكنيست في اليوم الأول من عام (2002م) قانون "ضمان إسقاط حق العودة – 2001"، والذي نصّ على عدم إعادة لاجئين فلسطينيّين إلى المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية إلا بمصادقة مسبقة لأغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست (أي 61 عضواً)، وقد صوّت إلى جانب مشروع القرار هذا (56) عضو كنيست من جميع الأحزاب الصهيونية (العمل والليكود والأحزاب الدينية والحزب القومي الديني) واعترض عليه (12) عضواً غالبيتهم نواب عرب، وثلاثة امتنعوا عن التصويت، جاء في تسويغ هذا القانون والذي اقترحه عضو الكنيست "يسرائيل كاتس" ما يلي: "دخلت حكومة إسرائيل في مرحلة مفاوضات حول الحل الدائم مع الفلسطينيّين، وسيتم من خلالها طرح موضوع لاجئي العام (48 والعام 67) على طاولة المفاوضات، ويهدف هذا القانون إلى تفادي إمكانية اتخاذ الحكومة لأي قرار بدون مصادقة الكنيست، أو اتخاذ قرار في الكنيست بأغلبية عادية حول إعادة لاجئين إلى داخل حدود دولة إسرائيل"، وجاء في معرض القراءة التمهيدية (17 أيار 2000م) لمشروع القانون ما يلي: "يشكّل مشروع القانون هذا إجماعاً صهيونياً، بعدم السماح لعودة لاجئي العام (1948 والعام 1967) إلى داخل الحدود السيادية لدولة إسرائيل، مشروع القانون هذا هو مشروع فوق الأحزاب، وصهيوني ويهودي، وإسرائيلي، وأخلاقي وعادل من الناحية التاريخية. حق العودة هو شعار الكثير من النواب

[1] شلحت، أنطوان، **تركة شارون**، صحيفة هآرتس 13 كانون الثاني 2006.

العرب في هذه الكنيست الذين يرغبون بإبادة دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية وبإبادة العلم الإسرائيلي والنشيد الوطني والطابع اليهودي للدولة، هناك مكان بيننا لمن يريد العيش بمساواة وديمقراطية، أما من يريد هوية قومية أخرى، فليذهب إلى مكان آخر، حق العودة ودولة لكل مواطنيها هي مصطلحات مرادفة للرغبة في القضاء على إسرائيل". (1)

وتشير استطلاعات الرأي في إسرائيل منذ مطلع التسعينيّات وحتّى اليوم إلى وجود أغلبية في الشارع الإسرائيلي الذي يشجّع ترحيل السكّان العرب من حدود سيادة إسرائيل أو تشجيعهم على الرحيل، إضافة إلى ذلك فإن هناك أحزاباً إسرائيلية عديدة ترفع شعار الترحيل صراحة كشعار انتخابي، منهم حزب "حيروت (كلاينر)، و"تسوميت"، والجبهة اليهودية القومية" (باروخ مارزل) وقائمة "الوحدة القومية المفدال"، التي تضم العديد من الأحزاب الصغيرة المنتمية إلى التيار القومي الديني مثل "موليدت". (2) وفيما يلي نظرة حول الإيديولوجية الفكرية للأحزاب الإسرائيلية وتوجهاتها نحو الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

4-2 المبحث الثاني: برامج الأحزاب الإسرائيلية خلال انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009).

إن أهمية دراسة وفهم ما يجري داخل الأحزاب الإسرائيلية السياسية، لا يقل أهمية عن عملية مقاومة مشروع الاستيطان وتهويد مدينة القدس، ولفهم المذهب الصهيوني يلزم أن نمهد لذلك بتوضيح أسس الفلسفة اليهودية في تحديد علاقة اليهود بغيرهم من البشر، تلك الفلسفة المستمدة من "التلمود" – كتاب تعليم ديانة وآداب إسرائيل_ وتقوم تلك الفلسفة على ثلاث أفكار أساسية هي:

---

[1] النعامي، صالح، **تآكل حل الدولتين**، مركز الجزيرة للدراسات، 2006، متاح عبر الموقع htpp://studies.aljazeera.ne . (استرجع بتاريخ 2013/12/18).

[2] المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، استطلاع للرأي، 2006، متاح عبر الموقع .www.tau.ac.il/peace (استرجع بتاريخ 2013/11/21)

1. أن اليهود شعب الله المختار، فأرواح بني إسرائيل تتميز عن باقي الأرواح بأنها جزء من الله كما أن الابن جزء من والده، والأرواح الأخرى أرواح شيطانية شبيهة بأرواح الحيوانات والإسرائيلي عند الله أعظم من الملائكة.
2. أن الدنيا بأسرها ملك للإسرائيلي، ومن حقه أن يتسلط عليها بوصفه مساوياً للعزة الإلهية.
3. أن نقطة الارتكاز التي يبدأ منها اليهود سيطرتهم على العالم هي فلسطين، ففيها يجب أن تقوم دولتهم لأنها أرض الميعاد، ولذلك يقول اليهود إن فلسطين أرض مقدسة لا يحق لأي فرد احتلالها وإنما هي حق لليهود وحدهم. (1)

في هذا المبحث سنلقي الضوء على أقوى الأحزاب الإسرائيلية التي حصلت على أعلى نسبة من الأصوات في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009م)، ولغرض التحليل تم تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى أربعة معسكرات هي:

أولاً: معسكر اليمين القومي.

يندرج تحت تصنيف معسكر اليمين القومي في إسرائيل ثلاثة أحزاب هي: حزب الليكود الحاكم، وحزب إسرائيل بيتنا الواقع في الخريطة الحزبية إلى يمين الليكود، وحزب الاتحاد الوطني الواقع في أقصى اليمين. (2)

أولاً: حزب الليكود.

الليكود (التكتل) هو حزب يميني أسس سنة (1973) من حزبي حيروت والأحرار، ومن حزبين صغيرين هما المركز الحر والقائمة الرسمية، ومن مجموعة من أصول عمالية كانت تنتمي إلى حركة

[1] حجاج، طارق، **مواقف الأحزاب الإسرائيلية من القضية الفلسطينية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد (3768).

[2] خليفة، أحمد، **الأحزاب السياسية الإسرائيلية، دليل إسرائيل لعام 2011**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011، ص 197.

ارض إسرائيل الكاملة [*]، وانضم إليه بعد انتخابات عام (2003) حزب يسرائيل بعلياه ممثل اليهود الروس. وكان المبادر بالدعوة إلى تأسيسه الجنرال ارائيل شارون، الذي استقال من الجيش قبيل انتخابات الكنيست الثامن (1973)، وانضم إلى حزب الأحرار، وقد حكم الليكود إسرائيل اثر انتخابات (1977) بالتحالف مع الأحزاب الدينية ومشاركة الحركة الديمقراطية للتغير حتى سنة (1981). وتمكن في أثناء ذلك من تنفيذ برنامج استيطاني واسع النطاق في الضفة الغربية، إلا أنه في أعقاب انتخابات الكنيست الحادي عشر (1984) ونتيجة وضعي التكافؤ بين معسكر اليسار ومعسكر اليمين الديني والقومي تشارك مع حزب العمل في حكومة وحدة وطنية تناوب على رئاستها كلٌ من شمعون بيرس (حزب العمل)، ويتسحاق شمير (حزب الليكود)، وبقي الحزبان في إطار حكومة وحدة وطنية حتى عام (1990)، وفي انتخابات الكنيست الثالثة عشر (1992) خسر الليكود الحكم وانتقل إلى صفوف المعارضة، لكنه عاد إلى الحكم عام (1996) بعد فوز زعيمه بينامين نتنياهو في انتخابات رئاسة الحكومة، لكنه خسر هذا المنصب في انتخابات عام (1999) وعاد إليه مرة أخرى في سنة (2001)، ولكن بزعامة اريئيل شارون الذي حل محل نتنياهو في رئاسة الحزب. [1]

وفيما يتعلق بانتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009) كان الهم الأساسي لحزب الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو تعزيز النواة الصلبة المتمسك بمبادئ الليكود، وذلك لرص صفوف الحزب وجذب الناخبين، وفي الوقت نفسه استمالة الناخبين اللذين لديهم ميلاً نحو أحزاب الوسط، وعمل على ذلك باستعادة قادة يتمتعون بجاذبية خاصة كانوا تركوا الحزب في فترات سابقة مثل بنيامين بيغن –ابن مناحم بيغن– الذي يعتبر من أكثر صقور اليمين تطرفاً وتمسكاً بأرض إسرائيل الكاملة كما استقطب

[*] أرض إسرائيل بحدودها الكاملة: المقصود بها الأراضي الواقعة ما بين نهري النيل في مصر والفرات في العراق، ويشار إلى ذلك في العلم الإسرائيلي بالخطين الزرقاوين اللذين يمثلان النهرين وبينهما نجمة داود التي تمثل إسرائيل.

[1] خليفة، أحمد، **الأحزاب السياسية الإسرائيلية، دليل إسرائيل لعام 2011**، مرجع سابق، ص 198–199.

قادة على غرار دان ميريدور الذي ترك الحزب في عام (1999) والذي يعرف عنه تمسكه بمواقف معتدلة فيما يتعلق بقضايا الأمن والخارجية.

وتتمثل مواقف معسكر اليمين القومي من العملية السلمية في: لا انسحابات أحادية الجانب المسؤولية عن اللاجئين في يد الدول العربية، القدس موحدة وتحت الحكم الإسرائيلي، تعزيز المستوطنات وتعزيز التواصل الجغرافي بين كتل المستوطنات الكبيرة في يهودا والسامرة وبين مناطق الدولة داخل الخط الأخضر. غور الأردن يمثل المنطقة الأمنية الشرقية لدولة إسرائيل وعملت حكومة الليكود بعد انتخابات (2009) على تعزيز الاستيطان والبنى التحتية في غور الأردن وعارضت ولا زالت تعارض أي انسحابات منه. الجولان جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل ويجب منع إيران من الحصول على السلاح النووي. (1)

بغض النظر عن الخلافات في الرأي داخل دولة إسرائيل سواءٌ بين مؤيدي حزب العمل أو الليكود أو بين المعارضة والحكومة، فإن معظم الجمهور الإسرائيلي يؤمن بأن إسرائيل لا تستطيع العودة إلى حدود حزيران (1967) دون أن تعرض وجودها للخطر، وأنه لا يحق لها التفريط بالسيطرة الإستراتيجية على الجولان ومناطق الضفة الغربية. (2) ويتابع نتنياهو قوله: "تبدو مسائل مثل الحدود والمناطق والعمق الاستراتيجي أموراً هامشية في نظر سكان الدول التي يكون فيها السلام ظاهرة روتينية. لكن هذه المسائل ذات أهمية مصيرية في الشرق الأوسط، فإذا أخذنا بعين الاعتبار الأهمية الإستراتيجية لمناطق الضفة الغربية وهضبة الجولان، فلا بد أن نستنتج أن الشعار (ارض مقابل السلام) غير صحيح من أساسه، وأن سيطرة إسرائيل على هذه المناطق ليست عائقاً أمام السلام، إنما هي عائقاً أمام الحرب، ولكي نحقق سلاماً دائماً يتوجب على إسرائيل المحافظة على قدرة ردع قوية

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، 2013، متاح عبر الموقع http://www.wafainfo.ps، (استرجع بتاريخ 2013/11/22).

[2] نتنياهو، بينامين، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، ترجمة محمد الدويري، المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993، ص 310.

طيلة فترة طويلة، والى حين حدوث تحول حقيقي في نظرة العرب تجاهها. أن وجود إسرائيل بالذات في هذه المناطق هو الذي ردع العرب عن شن حرب شاملة على إسرائيل وهو الذي زاد احتمالات تحقيق سلام حقيقي في المستقبل".[1]

يرى الباحث أن حزب الليكود عبر في برنامجه الانتخابي عن رفضه للقضايا الجوهرية التي تعتبر لب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وهي: حق العودة للاجئين، والرجوع إلى حدود عام (1967م) التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية، والأهم من ذلك لا تقسيم للقدس، بل ستكون عاصمة موحدة لدولة إسرائيل وللأبد، وهذا ما سوف يرفضه الفلسطينيون وبشكل قاطع لا جدال فيه. نخلص مما سبق إلى نتيجة مضمونها استحالة قيام دولة فلسطينية بالمفاوضات بين إسرائيل وفلسطين في فترة تولي حزب الليكود لمقاليد الحكم في إسرائيل وهذا ما حدث بعد انتخابات (2009م) وكذلك بعد انتخابات (2013م)، بل أن حزب الليكود يزداد تطرفاً وعداءً للشعب الفلسطيني مع مرور الزمن.

ثانياً: حزب إسرائيل بيتنا.

هو حزب صهيوني يميني عنصري يمثل اليهود الروس، ويقع في الخريطة الحزبية إلى يمين الليكود، أسسه سنة (1999) أفيغدور ليبرمان. خاض الحزب انتخابات الكنيست الخامسة عشر (1999) وفاز بأربعة مقاعد، وتحالف في أوائل سنة (2000) مع حزب الاتحاد الوطني اليميني المتطرف، وخاضا معاً انتخابات الكنيست السادسة عشرة (2003) في إطار قائمة مشتركة برئاسة ليبرمان وحصلوا على سبعة مقاعد، وقبيل انتخابات الكنيست السابعة عشرة (2006) بفترة وجيزة انفصل حزب إسرائيل بيتنا عن حزب الاتحاد الوطني وخاض الانتخابات منفرداً وحقق تقدماً ملحوظاً، حيث فاز بـ(12) مقعداً، أما في انتخابات الكنيست الثامنة عشرة التي أجريت عام (2009) حقق

[1] نتنياهو، بينامين، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، مرجع سابق، ص 310.

الحزب انتصاراً كبيراً بفوزه بـ(15) مقعداً رفعته إلى مقام الحزب الأكبر الثالث في إسرائيل بعد حزبي كاديما والليكود، وعززت إلى حدٍ كبير موقعه في الحياة السياسية والمنظومة الحزبية اليمينية. [1]

وحول البرنامج السياسي لحزب إسرائيل بيتنا والذي خاض على أساسه انتخابات (2009) فيتركز على: محور الشر (إيران، سوريا، المنظمات الإرهابية) هي العدو الرئيسي لإسرائيل وترميم القدرة الردعية الإسرائيلية بصورة جذرية من خلال انتهاج سياسة أمنية تتميز بالمبادرة والحزم.

وحول النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يرى الحزب أن الادعاء الذي يقول أن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو لب النزاع في الشرق الأوسط هو ادعاء باطل من الأساس، ويترتب على ذلك أن المطالبة بإقامة دولة فلسطينية وكذلك حق العودة، إنما يهدفان إلى إزالة دولة إسرائيل كدولة يهودية وصهيونية، وأن غزة هي كيان إرهابي سياسي وجهادي معادٍ يجب إلحاق الهزيمة بها، وأن حزب إسرائيل بيتنا يعتبر غزة ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) كيانين منفصلين، كما يؤمن الحزب بشعار "السلام مقابل السلام"، حيث ينادي بضرورة التحرر من مبدأ الأرض في مقابل السلام، وأن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وللشعب اليهودي فقط، وأن قانون المواطنة يعتبر ركناً مهماً لأمن إسرائيل كدولة يهودية وصهيونية وديمقراطية. [2]

يرى حزب "إسرائيل بيتنا" في مبدأ "الأرض مقابل السلام" هاجساً يجب التخلي عنه، وأي اتفاق سلام يوقع في المستقبل يجب أن يقوم على أساس مبدأ المعاملة بالمثل "السلام مقابل السلام" أما بخصوص القدس فهي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل والشعب اليهودي وحدهما، ولن يكون هناك أي مفاوضات حول القدس، ويجب أن تشهد المدينة حالة من البناء والتسارع في معاليه أدوميم شرقاً وغوش عتصيون جنوباً للاتصال الفوري، وخلق التواصل الجغرافي للمستوطنات في غلاف القدس.

[1] خليفة، أحمد، **الأحزاب السياسية الإسرائيلية، دليل إسرائيل لعام 2011**، مرجع سابق، ص 206–207

[2] المصدر: نقلاً عن مجلة الدراسات الفلسطينية العدد (77)، 2009، ص 153–155.

ومن ناحية أخرى فإن الحزب لا يعترف بالاتفاقات التي أبرمت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهو غير راضٍ تماماً عن اتفاقية أوسلو، بحيث يرى فيها تنازلات إسرائيلية للجانب الفلسطيني، ويرفض وبشدة قيام دولة فلسطينية. ويدعو ليبرمان إلى طرد فلسطينيي الـ (48) من إسرائيل، والإبقاء على من يوالي دولة إسرائيل ويهودية الدولة الإسرائيلية، وقدم مشروعات قوانين عديدة في هذا السياق. (1)

نستخلص مما سبق، أن الحزب يريد سلاماً مقابل سلام، أي دون المطالبة بالحقوق والالتزامات الدولية، بمعنى أن يمتنع الفلسطينيون عن القتال من أجل حقوقهم وعندها فقط تمتنع إسرائيل عن قتالهم، وبهذا ينتهي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من وجهة نظر حزب "إسرائيل بيتنا" أي دون المطالبة بدولة فلسطينية على حدود (1967م). أما عن القدس فإن مجرد الحديث عنها ممنوع، فلا نقاش بشأن القدس، فهي عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية. وعند الحديث عن حق عودة اللاجئين نجد أن ليبرمان يريد تهجير الفلسطينيين من جديد، وذلك بطرد فلسطينيي الداخل "48" من أراضيهم ممن لا يثبت ولائه لدولة إسرائيل، وبالتالي فإن الحديث عن عودة اللاجئين مستحيل، وأخيراً فإن غالبية اليمين تقبل بنموذج الانفصال عن الفلسطينيين ديموجرافياً، وذلك بقبول إقامة كيان سياسي على أصغر رقعة ممكنة من الأرض. ويرى اليمين أن القيادة الفلسطينية لم تنضج بعد لقبولها ويجب إنضاجها على نار الضغط والقمع والحصار للقبول بوجهة النظر الإسرائيلية.

ثانياً: المعسكر الديني.

ينطوي تحت لواء هذا المعسكر ستة أحزاب هي: البيت اليهودي، المفدال، يهدوت هتوراه، اغودات يسرائيل، ديغل هتوراه، وحزب شاس. (2)

---

[1] بدوان، علي، **فكرة الدولة اليهودية**، 2010، متاح عبر الموقع www.almawqef.com (استرجع بتاريخ 2013/11/21).

[2] خليفة، أحمد، **الأحزاب السياسية الإسرائيلية، دليل إسرائيل لعام 2011**، مرجع سابق، ص 215.

فيما يتعلق بحزب البيت اليهودي فهو حزب ديني صهيوني متطرف في عدائه للعرب والفلسطينيين ويحتل في الخريطة الحزبية موقعاً في أقصى اليمين، وينظر إليه هو وحزب الاتحاد الوطني باعتبارهما أشد الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً من الناحية السياسية، تأسس هذا الحزب في تشرين الثاني (2008) عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009)، وفاز فيها بثلاثة مقاعد، وشارك في حكومة بنيامين نتنياهو التي شكلت في أعقاب انتخابات (2009). [1]

من الناحية الإيديولوجية يبين البرنامج السياسي للحزب والذي خاض على أساسه انتخابات الكنيست الثامنة عشرة مواقفه من المناطق المحتلة ومصيرها والاستيطان اليهودي فيها، والاتفاقيات التي عقدت مع الفلسطينيين، ويمكن القول بأن أهم المبادئ الواردة في برنامجه الانتخابي هي:

- أرض إسرائيل ملك للشعب اليهودي بحسب التوراة وسيسعى الحزب لتجسيد ذلك على ارض الواقع.
- يؤيد الحزب المفاوضات السلمية المباشرة مع الدول العربية ومع السلطة الفلسطينية بناءً على الأسس التالية:
  - ضمان الأمن الكامل للدولة والكفاح للقضاء على الإرهاب داخل الدولة وعلى حدودها.
  - لن تقوم سوى دولة إسرائيل في المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.
  - القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل ودولة إسرائيل فقط.
  - الاستيطان اليهودي في أنحاء ارض إسرائيل هو الأساس للسيطرة والأمن للدولة، ويجب ضمان عدم اقتلاع أي مستوطنة يهودية من مكانها في ظل أي اتفاق سياسي.
  - يعارض الحزب حق العودة للسكان العرب إلى مناطق ارض إسرائيل.

[1] فيشباين، ياعيل، **حمائمية حريدية**، صحيفة يديعوت احرنوت، (2008/11/4).

- يعتبر الحزب اتفاق أوسلو وخطة خريطة الطريق لاغيين نظرياً وسيعمل الحزب على إلغاءهما عملياً بواسطة قرار سياسي إسرائيلي رسمي. [1]

أما حزب المفدال فيتمثل برنامجه السياسي حول القضايا المتعلقة بالمناطق المحتلة، ويعارض الحزب أي انسحاب من الأراضي الفلسطينية ويؤمن بفكرة "ارض إسرائيل الكبرى" ويضعها على رأس قائمة اهتماماته، ويرفض حق العودة ويرفض الخدمة العسكرية للمتدينين في الجيش. [2]

أما حزب يهدوت هتوراه فهو حزب ديني حاز على خمسة مقاعد في انتخابات (2009) وفيما يتعلق بموقفه من العملية السلمية فهو يرفض الانسحاب من الضفة الغربية ويعتبرها ضمن ارض إسرائيل الكبرى، شأنه في ذلك شأن معظم الأحزاب الدينية، ومن المعرف أن هذا الحزب يرفض تولي منصب وزاري ويشارك في الحكومات الائتلافية من خلال تولي منصب نائب وزير، ورئاسة لجنة برلمانية مهمة، ويدعو الحزب إلى مواصلة الاستيطان في يهودا والسامرة. [3]

ويرى الباحث أن موقف الأحزاب الدينية وحزب شاس تحديداً يتعارض مع توجه إسرائيل نحو التسوية، لأن التسوية تعني تنازلاً عن جزء من الأرض التي يرون أنها أرض مقدسة لا يجب التنازل عنها، بل إنهم يشجعون على احتلال المزيد من الأراضي والتوسع في الاستيطان لذا أصدر الكثير من الحاخامات فتاوي تقضي بتحريم الانسحاب من الضفة الغربية، وتأمر الجنود بالتمرد على الأوامر العسكرية في هذا الشأن.

ثالثاً: معسكر الوسط.

يعتبر حزب كاديما الذي تأسس في عام (2005) بمبادرة من ارئيل شارون بعد انشقاقه عن حزب الليكود ممثلاً لمعسكر الوسط في الحياة السياسية في إسرائيل، ويقبل الحزب ولو نظرياً بحل

[1] مجلة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص 156–157.

[2] خليفة، أحمد، **الأحزاب السياسية الإسرائيلية، دليل إسرائيل لعام 2011**، مرجع سابق، ص 221.

[3] المرجع نفسه، ص 222–223.

الدولتين الذي يعني القبول بقيام دولة فلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يقبل الحزب تفكيك المستعمرات النائية والهامشية، ويؤيد ضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل. وفي انتخابات (2009) حصل الحزب على (28) مقعداً برئاسة "تسبي لفني" متفوقاً بذلك على حزب الليكود الذي حصل على (27) مقعداً، ومع أنه الحزب الأكبر إلا أن فرصه في تأليف الحكومة كانت معدومة، نظراً لتفوق معسكر اليمين القومي –الديني على معسكر اليسار –الوسط، وينص برنامجه بالنسبة للفلسطينيين على المبادئ التالية:

- يقبل الحزب حل الدولتين، يرى الحزب أن المصلحة في بقاء إسرائيل دولة قومية يهودية تقتضي القبول بمبدأ قيام دولتين قوميتين بحيث تكون الدولة الفلسطينية هي الحل القومي النهائي والكامل للفلسطينيين أينما كانوا، مع إدخال مناطق ضرورية لأمن إسرائيل داخل حدود دولة إسرائيل.
- لشعب إسرائيل حق قومي وتاريخي في ارض إسرائيل كلها.
- تطبيق السيادة اليهودية في دولة ديمقراطية.
- القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.
- عودة اللاجئين يجب حلها مع الدول العربية.
- لدى دولة إسرائيل مصلحة واضحة في تشكيل حدود واضحة في إطار تسوية تضمن المصالح القومية والأمنية لدولة إسرائيل وتنهي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. [1]

مما سبق يخلص الباحث إلى أن سياسة حزب كاديما تهدف إلى قيام دولة فلسطينية، ولكن وفقاً لما تحدث عنه نتنياهو في مقابلته لصحيفة هآرتس السابق ذكرها، بحيث يؤيد الحزب قيام دولة ولكن وفقاً لشروطه فهي مستحيلة القيام، ونعرض المعوقات التي يعتبرها كاديما ثوابت لا يمكن التنازل

[1] بدوان، علي، فكرة الدولة اليهودية، 2010، متاح عبر الموقع www.almawqef.com (استرجع بتاريخ 2013/11/21).

عنها. ونورد القضايا الثلاث الجوهرية وهي قضية القدس وقضية اللاجئين وقضية حدود عام (1967م)، حيث يرفض الحزب تقسيم القدس ويتمسك بها كعاصمة لدولة إسرائيل الموحدة وبشأن العودة إلى حدود (1967م) وتسليم الضفة الغربية كاملة، فإنه يشير بطريقة غير مباشرة إلى استحالة تطبيق ذلك، والدليل "إدخال مناطق ضرورية لأمن إسرائيل في تلك الحدود"، أي أننا نرجع إلى مصطلح الحدود الآمنة، وإلى السيطرة على مناطق تمكنه من السيطرة والمراقبة والدفاع والهجوم، وهي بالتأكيد داخل حدود عام (1967م)، لأنهم سوف يقطعون أوصال الدولة بالإبقاء على التكتلات الاستيطانية الضخمة التي تقع داخل أراضي الدولة الفلسطينية. أما حق العودة للاجئين فقد أشار له الحزب إشارة واضحة؛ حيث ذكر أنه لاحق للاجئين بالعودة إلى أراضي إسرائيل، وبالتالي فإن موقف حزب كاديما لم يختلف عن موقف حزب الليكود، إلا في حدة التعبير في النصوص، أي أنه اختلاف ظاهري، أما المعني الباطني الجوهري فهو واحد لم يختلف.

رابعاً: معسكر اليسار.

يندرج تحت تصنيف معسكر اليسار اليهودي في إسرائيل بالمعنى الشائع لهذا المصطلح حزب العمل الإسرائيلي وميرتس، فحزب العمل هو حزب صهيوني تأسس عام (1968) من ثلاثة أحزاب كانت تمثل التيار العمالي في الحركة الصهيونية، ويعتبر حزب العمل استمراراً مباشراً لحزب مباي التاريخي الذي أسس عام (1930)، وتراوحت قوة حزب العمل البرلمانية في الفترة الممتدة من انتخابات (1981) إلى انتخابات (1992) بين (39) مقعداً و(47) مقعداً في الكنيست، ثم انحدرت هذه القوة إلى (34) مقعداً في انتخابات (1996)، ثم (26) مقعداً في انتخابات (1999) والى (19) مقعداً في انتخابات (2003) و(2006)، لكنها تبلورت في انتخابات (2009) إلى (13) مقعداً فقط.[1]

[1] حجاج، طارق، **مواقف الأحزاب الإسرائيلية من القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 18–19.

وفيما يلي مقتطفات من البرنامج السياسي الذي خاص حزب العمل على أساسه انتخابات (2009): قاد حزب العمل الصراع مع العرب لسنوات طويلة، وقام بارتكاب المجازر العديدة فارتكب سلسلة مجازر في حق التجمعات الفلسطينية، وشن الحروب الكبيرة مثل حرب (1956م) وحرب (1967م)، وحرب (1973م)، وحرب (1978م)، وجاء في برنامج الحزب السياسي للعام (2009م) عدة نقاط وهي: [1]

- يرفض الحزب الانسحاب من أراضٍ احتلتها إسرائيل من جانب واحد.
- سيجري حزب العمل مفاوضات سياسية إلى جانب مكافحة "الإرهاب" والعنف بصورة حازمة من أجل ضمان أمن دولة إسرائيل ومواطنيها، وسيعمل الحزب على إنهاء المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بصورة سريعة على نحو يؤدي إلى إنهاء النزاع وتوقيع اتفاق استناداً إلى المبادئ التالية:
  - أن تكون هناك دولتان قوميتان للشعبين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام، واستقرار الحدود بين الدولتين في المفاوضات بين الطرفين، وأن الكتل الاستيطانية التي يوجد فيها كثافة سكانية يهودية عالية، ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية بينما ستُخلى مستوطنات يهودا والسامرة (الضفة الغربية) التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية التي جرى ضمها إلى إسرائيل.
  - أن القدس بأحيائها اليهودية كلها هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وستبقى كذلك، وسيطبق في البلدة القديمة و"الحوض المقدس" نظام خاص يعبر عن خصوصية المكان بالنسبة إلى الأديان الثلاثة، وستبقى الأماكن المقدسة لليهود تحت الحكم الإسرائيلي، وسيعمل الحزب من أجل نيل الاعتراف الدولي بالقدس كعاصمة لإسرائيل.
  - في أية تسوية سلمية يجب ضمان التزام السلطة الفلسطينية بالمحافظة على الأمن والاستقرار والهدوء، بما في ذلك غزة. ولم يشر الحزب إلى موقفه من اللاجئين الفلسطينيين خلال برنامجه

[1] أريان، آشر، وميخال، شمير، **مرشحون: أحزاب وكتل**، المعهد الإسرائيلية للديمقراطية، القدس، 2009، ص 18.

الانتخابي، إلا أنه سبق أن أشار إليه بالإجماع مع حزب الليكود، بحيث تم تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن تكتل الليكود برئاسة "ميخائيل إتيان" وممثلين عن حزب العمل برئاسة بيلن وجاء في الوثيقة التي صدرت عن الطرفين وسميت باسم وثيقة "بيلن– إيتان":

- ❖ منع دخول لاجئي فلسطين إلى داخل دولة إسرائيل.
- ❖ السلطة الفلسطينية مخولة باستيعاب كل شخص داخل أراضيها حسب اعتباراتها. (1)

ولم يختلف موقف اليسار عن اليمين لأن اليسار يتمسك بما يتمسك به اليمين، وهو ما سبق لنا ذكره بأن هناك ثوابت لا يمكن للأحزاب الإسرائيلية تجاوزها، وإنما يسمح بتباين التصريحات عند التعبير عن التمسك بهذه الثوابت، دون التلاعب في الجوهر نفسه، فعن قضية القدس يحاول الحزب تزيين موقفه بالقول أنه "سيطبق في البلدة القديمة نظام خاص، وستبقى الأماكن المقدسة تحت الحكم الإسرائيلي". ويؤيد اليسار نموذج الانفصال عن الفلسطينيين ديموجرافياً، وذلك بتقبل كيان سياسي فلسطيني على أصغر رقعة ممكنة من الأرض "حتى لو سمي دولة" وبطبيعة الحال ليست على الأراضي المحتلة عام (1967م). ويعتقد اليسار أن القيادة الفلسطينية جاهزة لقبول مثل هذا الحل وإذا لم تكن جاهزة يجب أن يتم إقناعها بمزيج من توسيع رقعة أرض الكيان الفلسطيني قليلاً دون أن تصل إلى حدود الرابع من حزيران "يونيو" (1967م)، وبالضغط الدولي والعربي، وبالدعم المالي الموجه لخلق مصالح وأصحاب مصالح معنية بمثل هذا الحل.

وفي الختام وبعد سرد مواقف الأحزاب السياسية في إسرائيل بجميع أطيافها يمينية أو يسارية أو دينية، يمكن ملاحظة عدة استنتاجات وهي: أن الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية يقوم على

[1] حجاج، طارق، **مواقف الأحزاب الإسرائيلية من القضية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 18–19.

أساس اعتبارات عديدة دينية وأمنية واقتصادية وإستراتيجية وديموغرافية، فكل الأحزاب الإسرائيلية ترى أن فلسطين جزء من أرض إسرائيل، ويتبلور في إسرائيل الإجماع على عدة أسس وهي:

1. عدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة.
2. القدس عاصمة دولة إسرائيل الأبدية، وقد أكد ذلك البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" في (1990/10/9) حيث أكد أن القدس الكاملة عاصمة إسرائيل، وليست ولن تكون موضوعاً للمفاوضات، والكنيست يطالب الحكومة بأن تحافظ خلال البحث في مبادرتها للسلام على إظهار وتوقيع مقصد إسرائيل لبقاء سيادتها على القدس دون تحفظ.
3. لا يمكن العودة إلى حدود الرابع من حزيران (1967م) لأنها حدود غير آمنة على حد زعمهم.
4. ستُبقي إسرائيل على الكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة والتي تتضمن كثافة سكانية عالية.
5. لن يُسمح للاجئين بالعودة إلى مدنهم وقراهم التي هاجروا منها "إسرائيل الآن"، ويمكن أن تقبل إسرائيل عودتهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية فقط. (1)

وبناءً على ما تقدم يرى الباحث أنه يمكن تصنيف الأحزاب الإسرائيلية إلى ثلاث مجموعات رئيسية من حيث موقفها من الموضوع الفلسطيني، وهي على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تتكون من حزب "الليكود" وحزب "إسرائيل بيتنا" و"البيت اليهودي" وهذه الأحزاب ترفض الدولة الفلسطينية وتشجع الاستيطان، وتعتبر القدس عاصمة أبدية، وترفض حق العودة، وتؤمن بيهودية الدولة واتخاذ موقف متشدد من المفاوضات مع الفلسطينيين.

[1] عبد العزيز، خالد، **الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية**، تطور الحركة الحزبية، موسوعة مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com (استرجع بتاريخ 2014/1/3).

المجموعة الثانية: تتكون من حزب العمل، و"كاديما" و"الحركة"، و"يوجد مستقبل"[*] وهي أحزاب تدعم شكلياً حل الدولتين، وتدعو إلى العودة لطاولة المفاوضات، وتتمسك بالتجمعات الاستيطانية الكبرى، وترفض تقسيم القدس، وتدعو إلى حلول شكلية، وترفض حق العودة إلى إسرائيل نفسها.

المجموعة الثالثة: تتكون من: حزب "ميرتس" بالإضافة إلى الأحزاب العربية وتؤيد قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وتعارض الاستيطان.

وأخيراً إن المتتبع لتفاصيل الدعاية الانتخابية في إسرائيل يلمس أن المواقف الإسرائيلية اتجهت نحو المزيد من التطرف تجاه الفلسطينيين، وأن هناك شبه إجماع على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، الأمر الذي ينذر ببقاء حالة الجمود في العملية السياسية، وترسيخ الاحتلال والحصار والاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وبالتالي الاتجاه بالمنطقة نحو فصل جديد من العنف والدمار.

[*] تشكل هذا الحزب عام (2012) برئاسة الاعلامي يئير لبيد قبيل انتخابات الكنيست التاسعة عشر، وخاض انتخابات الكنيست وحصل على (19) مقعد في تلك الانتخابات وكان في المرتبة الثانية بعد حزب الليكود بيتنا واعتبر الحزب نفسه على معسكر الوسط.

والجدول رقم (1) يوضح الفروق السياسية بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية حول القضايا الجوهرية بين إسرائيل والفلسطينيين.

بند المقارنة	معسكر اليمين القومي	معسكر اليسار	معسكر الوسط	المعسكر الديني
الاستيطان	تشجيع الاستيطان في كل أرض إسرائيل والتحالف مع المستوطنين والحرص على اتخاذ قرارات سياسية في صالح المستوطنين.	إبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة ضمن السيادة الإسرائيلية وتأييد إخلاء بعض المستوطنات الصغيرة والنائية	لشعب إسرائيل حق تاريخي في أرض إسرائيل كلها ولا مانع من التنازل عن بعض المستوطنات في إطار عملية تسوية	تشجيع الهجرة ومواصلة الاستيطان في الضفة الغربية والإيمان بحق كل يهودي أينما كان بالاستيطان في ارض اسرائيل.
الانسحاب من الأراضي المحتلة	رفض أي انسحاب أحادي الجانب ويرى أن كل انسحاب يوحي للآخرين بالضعف.	يرفض الانسحاب من كافة الأراضي المحتلة عام (1967) بكاملها وإنما يريد تعديلات حدودية تضمن أمن إسرائيل ويؤيد مبدأ مبادلة الأرض	إن التنازل عن بعض الأراضي ليس تنازلاً عن الإيديولوجية وإنما هو تطبيق للايدولوجيا تسعى لضمان بقاء دولة ديمقراطية يهودية في ارض إسرائيل	يدعو إلى ضم الضفة الغربية كاملة إلى إسرائيل كما قام بعض الحاخامات بإصدار فتاوى تحرم الانسحاب من الضفة الغربية.
حق العودة	رفض تام لحق العودة ويرى أن المسؤولية عن اللاجئين الفلسطينيين هي في يد الدول العربية وعليها حل مشكلة اللاجئين	يرفض دخول اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل دولة إسرائيل لكنه لا يمانع دخولهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية	لن يسمح بعودة لاجئين إلى إسرائيل في إطار أي تسوية سياسية بين الطرفين.	ترفض حق العودة جملاً وتفصيلاً.
القدس	الحفاظ على القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل والشعب اليهودي	يؤيد إبقاء القدس عاصمة لدولة إسرائيل مع تطبيق نظام خاص في الأماكن المقدسة والبلدة القديمة	يرفض تقسيم القدس ويعتبرها عاصمة موحدة لإسرائيل	القدس ليست موضوعاً للمساومة ولا موضوعاً للمفاوضات باعتبارها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل.
حل الدولتين	يعارض قيام دولة فلسطينية ولن يسمح للفلسطينيين بالسيطرة على حدودهم ومجالهم الجوي	يؤيد أن تكون هناك دولتان قوميتان تعيشان جنباً إلى جنب بسلام، ويؤيد قيام كيان فلسطيني على اصغر بقعة ممكنة من الأرض	يؤيد دولتان قوميتان وفق خارطة الطريق، ويرى أنه من مصلحة إسرائيل تشكيل حدود واضحة في إطار تسوية تضمن المصالح القومية والأمنية لإسرائيل وتنهي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني	يبدي معارضة شديدة لأي فكرة تنادي بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ويعتبر الضفة الغربية جزءاً لا يتجزأ من أرض إسرائيل التاريخية.

4-3 المبحث الثالث: تحليل نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي (2009).

4-3-1 تمهيد

جرت انتخابات الكنيست الثامنة عشر في (2009/2/10م) وتنافس في هذه المعركة الانتخابية (34) قائمة حزبية، ولكن وحسب آراء المحللين السياسيين الإسرائيليين فإن المنافسة الحقيقية كانت بين الأحزاب الإسرائيلية الكبرى الثلاثة، المتواجدة على الساحة السياسية الإسرائيلية وهي أحزاب كاديما والليكود والعمل. وهناك عوامل إقليمية وداخلية، كان لها تأثير مهم على الناخب الإسرائيلي في حسم تصويته لحزب معين، وتلك العوامل هي: العدوان على قطاع غزة والعلاقة مع الفلسطينيين، ومع الإدارة الأمريكية الجديدة، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية.[1]

يرى الباحث أن انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009/2/10م)، هي انتخابات مبكرة عن موعدها القانوني إثر فشل "تسبي ليفني" زعيمة حزب كاديما في تشكيل حكومة ائتلافية خلفاً لحكومة أولمرت جراء رفضها القبول بمطالب حركة شاس الدينية والمتمثلة في زيادة امتيازاتها واعتماداتها المالية وشرطها بعدم الدخول في مفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وخاصة فيما يتعلق بالقدس، مما دعا إلى الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات. ويعتقد الباحث أن هذه الانتخابات جرت في ظل متغيرات داخلية وخارجية متنوعة، أثرت في مجملها على عملية حراك أصوات الناخبين، وبالتالي على نتائج الانتخابات، والتي أسفرت عن إضعاف وتراجع قوى حزبية كبيرة، مقابل تعزيز مكاسب تعزيز قوى حزبية أخرى، حيث فازت أحزاب اليمين واليمين المتطرف بأغلبية مقاعد الكنيست بشكلٍ لم تشهد إسرائيل مثيلاً له منذ تأسيسها عام (1948م) إضافة إلى حجم التراجع الكبير الذي أصاب حزب العمل وكتلة ميرتس وهما المكون الأساسي لمعسكر اليسار في إسرائيل.

---

[1] ريخيس، ايلي، **انتخابات الكنيست الـ(18) بداية عهد جديد**، المعهد الإسرائيلية للديمقراطية، القدس.

ويمكن القول أن نتائج حرب لبنان (2006م)، وما تبعها من تراجع في قوة الردع للجيش الإسرائيلي، وتنامي شعور الهاجس الأمني لدى المواطن الإسرائيلي في أعقاب هذه الحرب، هي من أهم عوامل صعود اليمين واليمين المتطرف، وانخفاض شعبية معسكر اليسار وخاصة حزب العمل. فقد جاء العامل الأمني في طليعة العوامل التي أثرت بشكل كبير في أنماط التصويت، نظراً للأهمية التي يحظى بها هذا العامل، وعلى كافة المستويات، إضافة إلى ذلك، فإن تنامي العداء والتمييز ضد الأقلية العربية، وانزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف، له دورٌ في التأثير على مجريات ونتائج هذه الانتخابات.

4-3-2 قراءة في نتائج الانتخابات للكنيست الثامنة عشرة.

للحكم على نتائج الانتخابات الثامنة عشرة للكنيست الإسرائيلي، وعلى تطور قوة الأحزاب السياسية المختلفة والتمعن في تحولات موازين القوى في الكنيست الإسرائيلي، يورد الباحث مقارنة بين نتائج انتخابات سلسة زمنية بدايةً من (1992-2013م) حيث تشمل هذه الفترة سبع جولات انتخابية من الكنيست (13) إلى الكنيست (19)، والجدول التالي يوضح موازين القوى للأحزاب الإسرائيلية.

الكنيست رقم	13	14	15	16	17	18	19
السنة	1992	1996	1999	2003	2006	2009	2013
الأحزاب	–	–	–	–	–	–	–
حزب العمل	44	34	26	19	19	13	15
حزب الليكود	32	32	19	38	12	27	الليكود/بيتنا
حزب إسرائيل بيتنا	–	–	8	7	11	15	31
حزب كاديما	–	–	–	–	29	28	2
حزب شاس	6	10	17	11	12	11	11
هناك مستقبل/يش عاتيد	–	–	–	–	–	–	19
حزب المفدال	6	9	5	6	9	7	12
حزب يهدوت هتوراه	4	4	5	5	6	5	7
ميرتس	12	9	10	6	5	3	6

حزب المتقاعدين	–	–	–	–	7	–	–
الحركة/هتنوعاه	–	–	–	–	–	–	6
الأحزاب العربية							11

من تحليل الجدول السابق يمكن ملاحظة الصعود القوي لليمين المتطرف، من خلال صعود تمثيل الأحزاب اليمينية في الكنيست الإسرائيلي، مما يشير إلى تغيير واضح في بنية المجتمع الإسرائيلي ونزوحه نحو اليمين، كما يلاحظ أن هناك استقطاباً لجهة الوسط ظهر من خلال حزب كاديما في الانتخابات السابعة عشرة والثامنة عشرة، ومن خلال حزب "يش عاتيد" (يوجد مستقبل) في انتخابات (2013م)، وهي أول انتخابات يخوضها هذا الحزب، كما يوضح الجدول التراجع الكبير لليسار ممثلاً بحزب العمل وكتلة ميرتس.

كما يلاحظ أن الأحزاب الدينية ضاعفت من نسبة تمثيلها في الكنيست كحزب إسرائيل بيتنا وحزب شاس، كما يشير الجدول إلى بروز أحزاب جديدة ظهرت على الخريطة الحزبية واندثار أحزاب أخرى كحزب كاديما الذي حاز على أعلى الأصوات في انتخابات (2006م) وانتخابات (2009م) إلا أن هذا الحزب انهار في الانتخابات للكنيست التاسعة عشرة (2013م) إلى الحضيض بحصوله على مقعدين فقط في انتخابات (2013م).

ويرى الباحث أن انتخابات (2009م) و(2013م) هي تعبير واضح عن توجهات الرأي العام الإسرائيلي، والاستقطاب بين العلمانيين والدينيين، واليسار واليمين، ومعتدلين والمتطرفين وتُعد قضية التسوية مع الفلسطينيين، من أهم عوامل تغير موازين القوى في انتخابات الكنيست الإسرائيلي، والتي أفرزت تصاعداً كبيراً في قوة معسكر اليمين ومعسكر المتدينين في مقابل معسكري اليسار والوسط، كما يلاحظ أن حزب (يوجد مستقبل) الذي يتزعمه الصحفي (يائير لبيد) شكل مفاجأة كبرى في

انتخابات (2013م) والتي خاضها لأول مرة، وظهر كثاني أكبر حزب في إسرائيل. كما يظهر الجدول تصاعد معسكر اليمين القومي خلال انتخابات (2009م) و(2013م).[1]

كما يظهر الجدول أعلاه مساهمة النظام الانتخابي الإسرائيلي في خلق نظام حكم وبيئة غير مواتية لعملية السلام، وهذا ما تؤكده انتخابات (2009م) و(2013م) من خلال وصول أحزاب دينية متطرفة وتنامي قوتها، مما سيؤثر سلباً على عملية السلام مع الفلسطينيين، كما أن قرارات وسياسات الحكومة الإسرائيلية التي تشكلت في أعقاب انتخابات (2009) ساهمت وبشكلٍ كبير في خلق بيئة غير مواتية لعملية السلام.

كما تؤكد نتائج الانتخابات الثامنة عشرة وكذلك التاسعة عشرة بشكلٍ أو بآخر، على سياسة العداء ضد الأقلية العربية في إسرائيل، ففوز حزب إسرائيل بيتنا في الانتخابات الثامنة عشرة بحصوله على (15) مقعد والمركز الثالث، يُعد مؤشراً خطيراً على توجه المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين سيما وأن برنامج الحزب، وخطاب زعيمه "افيغدور ليبرمان" قد استندت إلى ثلاثة أسس رئيسية هي:

تعميق هوية الدولة، والتشديد على طابعها الاثني، وربط المواطنة بالولاء والحقوق والواجبات والفصل بين المجموعتين العرب واليهود في إطار تعميق التمييز ضد المواطنين العرب وإبعادهم عن مركز صناعة القرار في إسرائيل. كما يلاحظ شيوع ثقافة معادية للعرب داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث تشير الأبحاث التي فحصت الثقافة السياسية في المجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، أن الثقافة المهيمنة هي ثقافة أكثر ما تكون بعداً عن أسس الديمقراطية، ومن هذه الأبحاث البحث الذي أجراه مركز يافا للدراسات الاستراتيجية والذي بين الآتي: [2]

- في العام (2002م) تبين أن حوالي (30%) من اليهود يؤيدون طرد العرب من إسرائيل.

[1] ليفي، جدعون، **انتخابات (2013م) للكنيست الـ(19)**، صحيفة هآرتس (2013/1/23).

[2] الكيلاني، عبد الحميد، **الحراك السياسي في إسرائيل**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص 32–33.

- في العام (2003م) تبين أن (53%) من اليهود يعارضون منح مساواة كاملة للعرب.
- (57%) من اليهود يؤيدون تبني سياسات تشجع العرب على الهجرة.
- في العام (2006م) تبين أن (80%) من اليهود يرون وجوب أن تكون غالبية يهودية في تحديد القرارات المصيرية في الدولة.
- في العام (2007م) أيد حوالي (37%) من اليهود نزع حق العرب في التصويت في الانتخابات.
- في العام (2009م) أيد حوالي (45%) من اليهود نزع حق العرب في التصويت في الانتخابات.

يرى الباحث إن مثل هذه النسب إنما تدل وبشكلٍ قاطع، على عمق التحولات التي طرأت على ثقافة المجتمع الإسرائيلي خلال العقدين الأخيرين، وقد تُرجمت هذه التحولات بصعود أحزاب متطرفة ومعادية للعرب للكنيست في الانتخابات الأخيرة، وخصوصاً انتخابات (2009م) مما مهد لإصدار العديد من القوانين والتشريعات المعادية للعرب، والإعداد لمشاريع قوانين أكثر عنصرية، وقضماً لحقوق الأقلية العربية.

4-3-3 مواقف وسياسات الحكومة الثانية والثلاثين التي تشكلت بعد انتخابات (2009) تجاه عملية السلام مع الفلسطينيين.

شكل نتنياهو حكومته بتاريخ (2009/3/31م)، وضمت هذه الحكومة ثلاثين وزيراً وسبعة نواب وزراء، وتألف ائتلافها من أحزاب الليكود (27) مقعداً، إسرائيل بيتنا (15) مقعداً، حزب العمل (13) مقعداً، حزب شاس (11) مقعداً، يهودت هتوراة (5) مقاعد، والبيت اليهودي (3) مقاعد، ولها مجتمعة (74) مقعداً في الكنيست الثامن عشر. ولدراسة مواقف وسياسة الحكومة الإسرائيلية التي شكلها بنيامين نتنياهو عام (2009م)، لا بد من فهم التشكيلة الوزارية للحكومة وبرامجها وتحليل

المتغيرات التي أحاطت بتلك الحكومة، وتأثيرها على سياستها ومواقفها بما يتعلق بقضايا التسوية مع الجانب الفلسطيني. (1)

أولاً: طبيعة التشكيلة الوزارية وبرامجها.

عرض بنيامين نتنياهو الحكومة التي شكلها على الكنيست الثامن عشر والتي نالت الثقة بأغلبية (69) عضواً ومعارضة (45) عضواً، وهي أوسع حكومة في تاريخ إسرائيل وتشكل ائتلافها من خمسة أحزاب من معسكر اليمين واليمين المتطرف، بالإضافة إلى حزب العمل. (2)

تأثرت عملية اتخاذ القرار السياسي في إسرائيل بهذه التشكيلة الوزارية وخاصة تلك القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فعملية اتخاذ القرار السياسي تتأثر بعوامل إسرائيلية وأخرى دولية وخاصة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى عوامل إقليمية والقضية الفلسطينية وعلاقات إسرائيل بدول المنطقة، ويمكن الاطلاع على سياسة الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين تجاه الفلسطينيين من خلال برنامجها الوزاري، فالحكومة الإسرائيلية بزعامة بنيامين نتنياهو وتشكيلتها اليمينية المتطرفة تنظر إلى مختلف القضايا من منطلق القوة والحرب وموازين القوى وفرض الأمر الواقع، وهي تسعى إلى تحقيق أهدافها وفرض الحل الذي تراه مناسباً على الشعب الفلسطيني، وهذا بدا واضحاً من خلال برامجها الانتخابية التي اتخذت اتجاهاً متطرفاً ومتشدداً.

انطلقت الإستراتيجية السياسية للحكومة الإسرائيلية التي شكلها بنيامين نتنياهو من سياسة فرض الأمر الواقع فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد حسمت هذه الحكومة قضايا الحل النهائي (3)

---

[1] ملتقى الأدباء والمبدعين العرب، **الحكومة الجديدة أفاق التسوية السياسية والاستقرار الإقليمي**، متاح عبر الموقع http://www.almolltaqa.com. (استرجع بتاريخ 2013/3/11)

[2] عبد العزيز، خالد، **النشاط الحزبي وانعكاسه على النشاط السياسي (2006 – 2010)**، موسوعة مقاتل من الصحراء، متاح عبر الموقع http://www.moqatel.com. (استرجع بتاريخ 2013/3/17).

[3] شلحت، أنطوان، **المشهد السياسي الحزبي**، تقرير مدار الاستراتيجي 2010 المشهد الإسرائيلي 2009، تحرير هنيدة غانم، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، آذار/2010، ص 69-70.

فأحزاب الائتلاف التي تشكلت منها الحكومة تتفق جميعها على ضرورة الإبقاء على القدس عاصمة أبدية وموحدة للشعب اليهودي، وإن اختلف حزب العمل أحد أقطاب الائتلاف في إمكانية قبول إدارة ذاتية للأحياء العربية في القدس، بالإضافة إلى الدعم الكامل والمتواصل للاستيطان في الضفة الغربية والقدس، ورفض حق العودة للاجئين، بالإضافة إلى الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة ورفض الانسحاب من طرف واحد، وهي بذلك ترفض الاعتراف بقيام دولة فلسطينية (1)، ووضع الشروط التي تحول دون قيام الدولة وفي مقدمتها تجريدها من السلاح ومظاهر السيادة الأساسية (2)، فخلال خطاب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أمام الكنيست لنيل الثقة، ادعى أن حكومته ستخوض مفاوضات سلام مع الجانب الفلسطيني بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي يتمتع به الفلسطينيون بكل الحقوق ليحكموا أنفسهم، باستثناء تلك الحقوق التي تشكل خطراً على أمن دولة إسرائيل، وامتنع بنيامين نتنياهو عن الإشارة إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، وكان خطابه أمام الكنيست غامض، فهو لم يتحدث بوضوح عن حل الدولتين ولا عن وقف النشاط الاستيطاني ولا عن الالتزام بما جاء في مؤتمر أنابوليس أو خارطة الطريق.(3)

يرى الباحث أن التشكيلة الوزارية للحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين، جاءت في تركيبتها وبرامجها السياسية استجابة للحراك السياسي والاجتماعي الإسرائيلي والتي أفرزتها الانتخابات العامة للكنيست الثامن عشر عام (2009م)، فالتركيبة الوزارية لهذه الحكومة ضمت ثلاثون وزيراً وهي اكبر حكومة إسرائيلية تم تشكيلها منذ تأسيس الدولة الإسرائيلية، وتم استحداث مناصب جديدة في هذه

---

[1] غانم، هنيدة، **المشهد الإسرائيلي 2009 ملخص تنفيذي، تقرير مدار الاستراتيجي 2010 المشهد الإسرائيلي 2009**، ص 16.

[2] شلحت، أنطوان، **فلسطين في برنامج نتنياهو**، رؤئ إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد (34)، السنة التاسعة، 2009، ص 109.

[3] البحراوي، إبراهيم، **السلام في برنامج نتنياهو**، 2013/3/21، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، متاح عبر الموقع http://www.alzaytouna.net. (استرجع بتاريخ 2013/4/15).

الحكومة، وتأتي كأنها حكومة وحدة وطنية. أما من ناحية البرنامج الوزاري فقد تم بناء برنامج سياسي على أساس سياسة اللاحل، فتم طرح فكرة برنامج سلام اقتصادي الذي يتناول الأوضاع السياسية من وجهة نظر اقتصادية أكثر منها سياسياً، فالحكومة بدت أنها لا ترفض عملية السلام نظريا ولكن ترفضها واقعياً، وتم ذكر حل الدولتين في خطاب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في جامعة بار ايلان ولكنه وضع الشروط التي تقف عائق أمام تحقيق هذا الهدف، كما أن الحكومة حاولت تدوير الزوايا بالنسبة لقضية الاستيطان. فنجد أن موقف هذه الحكومة يحمل في طياته مؤشرات استراتيجية ومن أبرزها إضفاء الشرعية على الاستيطان، وهذا ما يدل عليه إعلان الحكومة استبدال مصطلح إنهاء الاستيطان بمصطلح تجميد الاستيطان، والمؤشر الثاني شرعنة الاستيطان في القدس الشرقية وإخراجها من المسرح السياسي.

ثانياً: عملية السلام في ظل الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين.

إن حصول اليمين الإسرائيلي على غالبية مقاعد الكنيست الثامن عشر في الانتخابات العامة عام (2009م)، ألقى بظلاله البائسة على مستقبل المفاوضات وعملية السلام مع الجانب الفلسطيني ووفق هذه النتيجة فان المجتمع الإسرائيلي قطع خطوة أخرى نحو اليمين، حيث تم تشكيل الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين في تاريخ إسرائيل من ائتلاف يجمع اليمين واليمين المتطرف، وهذه الحكومة لم تسر على طريق التسوية السلمية مع الجانب الفلسطيني، إدراكاً من رئيس الحكومة نتنياهو، أن مجرد طرح بدء مسيرة التسوية السياسية مع الفلسطينيين، سوف يكون كفيلاً بتفكك الائتلاف الحكومي. (1)

[1] ملتقى المفكرين والسياسيين العرب، مرجع سابق، متاح عبر الموقع www.almolltaqa.com. (استرجع بتاريخ 2013/7/6).

بعد تولي بنيامين نتنياهو الحكم عام (2009م)، على اثر الانتخابات العامة للكنيست الثامن عشر دخلت مسيرة السلام في مأزق اشد عمقاً من سابقاته، حيث صرح انه مستعد للتفاوض مع الجانب الفلسطيني دون شروط مسبقة أو جدول زمني محدد، معتبراً الضفة الغربية منطقة مختلف عليها وليست أرضاً محتلة، ورغم التصريحات التي أعلن فيها نتنياهو رغبته في العودة للمفاوضات، إلا انه لم يترجم أقواله إلى أفعال تشير إلى هذه الرغبة أو إلى التقدم في مسار العملية السلمية خصوصاً كون الحديث يدور حول مفاوضات الحل الدائم، فكان خيار الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين ورئيسها نتنياهو، هو الإبقاء على الوضع الراهن والاستمرار في تغير الواقع على الأرض. (1)

ولم تكن حكومة نتنياهو في عجلة من أمرها لإبرام أي اتفاق تسوية مع الفلسطينيين، وفق المتطلبات الفلسطينية، بل كانت معنية أكثر بإدامة وضع المفاوضات في صورتها المجمدة وغير المباشرة، مما يتيح لها استمرار سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض، والتخفيف من الانتقادات الدولية الموجهة لها، كما أن الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين بتشكيلتها الوزارية وبرنامجها السياسي، لم يكن لديها أي مرونة في قضايا الحل الدائم، القدس والحدود واللاجئين، وأصرت على عدم وقف الاستيطان بما فيه النمو الطبيعي، ورفض استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في شهر (1/ 2008م) (2)، وأصرت هذه الحكومة على الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي كشرط للتقدم في عملية السلام، وقامت هذه الحكومة وقيادتها المختلفة بحملة متنوعة بدأتها بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي حاولت تصويره انه غير شريك في المفاوضات والسلام ولا يقل إرهاباً عن حركة حماس، ولا تختلف مواقفه عن مواقف الرئيس الراحل ياسر عرفات ووصلت هذه

---

[1] الهندي، عليان، **الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة- مواقف إسرائيلية**، (2013/3/4م)، متاح عبر الموقع http://blog.amin.org. (استرجع بتاريخ 2013/7/5).

[2] التقدير الاستراتيجي (21)، **مستقبل المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في ظل استمرار الاستيطان**، 2010/4/1م، متاح عبر الموقع www.alzaytouna.net. (استرجع بتاريخ 2013/7/11).

الحملة حداً طالب فيه ليبرمان الذي شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة، بإسقاط محمود عباس من قيادة السلطة الفلسطينية وإنهائها، وذلك في محاولة لإجهاض التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة للحصول على دولة فلسطينية، وحاولت إسرائيل التحرك على كل المستويات الدولية للحد من عدد الدول التي ستصوت لصالح دولة فلسطين، وبعد التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ (2012/11/29م)، لصالح منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو، لم يتأخر الرد الإسرائيلي، فتم رفض القرار رقم (67/191) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة واعتبرت هذا القرار الدولي لن يكون أساساً لأية مفاوضات مستقبلية، ولا يخدم عملية السلام وسارعت الحكومة الإسرائيلية باتخاذ قرار ببناء وحدات استيطانية جديدة وتوسيع البناء في المستوطنات. (1)

أما بالنسبة لموقف الحكومة الإسرائيلية من قضايا الحل النهائي، فقد تمثل برفض عودة اللاجئين الفلسطينيين وطالبت بحل قضيتهم في الدول المضيفة لهم، وسعت الحكومة الإسرائيلية إلى ربط قضية اللاجئين الفلسطينيين بقضية اللاجئين الإسرائيليين، وأكدت الحكومة على عدم الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقبلية واعتبرت هذا الأمر محسوماً دينياً وقانونياً بعد إعلان الكنيست الإسرائيلي عام (1980م)، أن القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل وللشعب اليهودي، كما شددت هذه الحكومة على المطالبة بان تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، وإبقاء منطقة غور الأردن تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية ورفض العودة لحدود الرابع من حزيران عام (1967م)، وتكون حدود إسرائيل عند النقطة التي تستطيع الدفاع عنها (2)، واستمرت الحكومة الإسرائيلية في التوسع الاستيطاني وبناء وحدات استيطانية جديدة، وتشدد على مطلب الاعتراف

---

[1] الهندي، عليان، **الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة**، مرجع سابق.

[2] حيدر، رندى، **المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: الثابت والمتحول**، (2010/10/21م)، متاح عبر الموقع http://saoudelmawla.blogspot.com (استرجع بتاريخ 2013/7/17).

بإسرائيل كدولة يهودية كشرط أساسي للتقدم في عملية السلام، والاستمرار في تهويد القدس وقطع التواصل الجغرافي للضفة الغربية للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية. (1)

انتقل النقاش داخل النخب السياسية الإسرائيلية من حالة "لا شريك" التي تبناها نتنياهو، إلى حالة "لا حل"، وأصبحت مكونات الأفكار المتداولة تنطلق أن الحل غير ممكن مع الجانب الفلسطيني في ظل الوضع الراهن، فالرئيس الفلسطيني محمود عباس يرفض مشاريع التسوية، وهو لا يختلف عن حماس، فهو بدل التفاوض مع إسرائيل على أساس الأرض مقابل السلام يتفاوض على أساس الأرض مقابل الإرهاب، وهو غير معني بالمفاوضات ويرفض الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، والنتيجة كما يقترح وزير الشؤون الاستراتيجية ونائب رئيس الحكومة موشي يعلون، إن دولة فلسطينية غير ممكنة على الأقل في الوقت الراهن، وانه لا مشكلة من بقاء الوضع الحالي بشان المفاوضات والصراع مدة مائة عام أخرى، ولا يمكن الانسحاب من ميليمتر واحد من أراضي عام (1967م)، لصالح الفلسطينيين. (2)

يرى الباحث أن الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين ورئيسها بنيامين نتنياهو وجميع الأحزاب المشكلة لها، تؤكد على تصفية قضايا الحل الدائم، فهي تؤكد أن القدس عاصمة أبدية وموحدة للشعب اليهودي وتؤكد السيطرة على الحدود وتعتبر حدود إسرائيل هي عند النقطة التي يمكن الدفاع عنها ضد أي خطر محتمل على امن إسرائيل وان تبقى منطقة غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية، كما تؤكد على شرعية الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، وترفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين وترفض القرار (194) المتعلق بذلك الحق الصادر عن الأمم المتحدة وترى أن يتم حل مشكلتهم في الدول

---

[1] فلسطينيو 48، **الحل النهائي**، (2012/7/1م)، متاح عبر الموقع .http://www.pls48.net (استرجع بتاريخ 2013/7/10).

[2] أبو سيف، عاطف، وشحادة، مطانس، **مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية: الجمود وتغيير الواقع**، تقرير مدار الاستراتيجي، 2013، تحرير هندية غانم، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2013، ص 35.

المستضيفة لهم، وتتمسك أيضا بالاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي كشرط للتقدم في عملية سلام.

ثالثاً: شرط الاعتراف بيهودية الدولة.

الاعتراف بيهودية الدولة هو تغييب الأخر، ويقصد بالأخر هو العربي الفلسطيني، أي تغيب العرب عن وجودهم في الدولة الإسرائيلية، فالمجتمع الإسرائيلي والشخصية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة تتميز بصفتين وهما: جنون العظمة وعدم الثقة بالنفس، وعندما تختلط هاتين الصفتين يتم الوصول إلى نوع من العنصرية، فالصفتين المذكورتين تؤدي في المجتمع الإسرائيلي إلى التخوف من الأخر، فالمجتمع الإسرائيلي يتميز بتخوفه وقلقه الدائم من المحيط الذي يعيش فيه، من عدم احتمال وجود الدولة اليهودية، والسياسة الإسرائيلية تلعب دوراً مهماً من اجل استمرار قلق وتخوف المجتمع الإسرائيلي، والقوانين المطروحة، كالقانون الذي تقدم به عضو الكنيست أفي ديختر من حزب كديما وزئيف الكين من حزب الليكود، والذي تضمن تعريف إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، هو موجه ليس لتأكيد الهوية الإسرائيلية بقدر ما هو موجه لتغيب الأخر العربي. (1)

يهودية الدولة من وجهة النظر الإسرائيلية، تعني أن هذه الدولة هي دولة الشعب اليهودي ويحق لكل يهودي أن يهاجر إليها وهي دولة يتشابك تاريخها ويندمج فيها تاريخ الشعب اليهودي ولغتها العبرية وأعيادها تعكس انبعاثها القومي، وهي دولة تعتبر الاستيطان اليهودي في حقولها ومدنها على رأس سلم أولوياتها، وهي دولة تكرس ذكرى اليهود الذين ذبحوا في المحرقة وتشكل حلاً لمشكلة الشعب اليهودي الفاقد للوطن والاستقلال، وذلك بتجديد الدولة اليهودية في ارض إسرائيل كما أنها دولة تنمي الثقافة اليهودية والتربية اليهودية وحب الشعب اليهودي، وهي دولة لتحقيق تطلع الأجيال لخلاص إسرائيل وتتبنى قيم الحرية والعدالة والسلام من ارث إسرائيل، وهي دولة تنهل من التقاليد

[1] حيدر، عزيز، **تأكيد يهودية الدولة هو تغييب للأخر**، راديو الشمس، 2013/6/27م.

الدينية والتوراة، وأنبياء إسرائيل هم أساس أخلاقياتها، وتعتبر قيم التوراة والتراث اليهودي وقيم الشريعة اليهودية من بين قيمها. (1)

فيما يتعلق بالاعتراف بيهودية الدولة كشرط إسرائيلي للتقدم في عملية السلام، فهذا الشرط طرح لأول مرة في إطار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في مؤتمر أنابوليس في (2007/11/27م) من قبل حكومة إسرائيل الحادية والثلاثين برئاسة أيهود أولمرت، وبمباركة من الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وتابعت تسيفي لفني التي كانت تشغل منصب وزارة الخارجية في تلك الحكومة بلورة شعارات الاعترافات بإسرائيل كدولة يهودية والقبول بدولة فلسطينية اقل من حدود عام (1967)، معدومة السيادة ومرفقة بالتخلي عن القدس وحق العودة كشرط للحل الدائم، وعبر أولمرت رئيس الحكومة آنذاك عن هذا الشعار في خطابه أمام الوفود العربية في مؤتمر أنابوليس عام (2007م)، وكان ذلك في إطار مشروع أرئيل شارون المشروط بالموافقة على إقامة دولة فلسطينية مقابل التخلي عن حق العودة والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. (2)

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ضرورة الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية كشرط لاستئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، أثناء وجوده في صفوف المعارضة، وقد أعطى صعود بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين دفعة جديدة في تأكيد تحول شرط الاعتراف بيهودية الدولة كشرط أساسي لأي اتفاق سلام مستقبلي مع الجانب الفلسطيني، وقد أعلن نتنياهو هذا المطلب في خطاب بار ايلان عام (2009م)، وأيضاً في خطابه أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في (8/تموز/2010م)، وفي الأمم المتحدة في أيلول (2001م)، وفي

---

[1] بشارة، عزمي، **دولة يهودية وديمقراطية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/1/12م، متاح عبر الموقع www.dohainstitute.org. (استرجع بتاريخ 2013/3/27).

[2] بشارة، عزمي، **أخيراً وليس أخراً: الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية**، مجلة فلسطين، العدد 7، السنة الأولى، 2010/7/19م، متاح عبر الموقع http://palestine.assafir.com (استرجع بتاريخ 2013/4/11).

خطابه الشهير في الكونغرس الأمريكي عام (2011م)، وصرح في أماكن عديدة عن هذا المطلب، حتى تحول الحديث عن يهودية الدولة قضية تنافسية بين الأحزاب الإسرائيلية. ومنذ أكثر من عقد أصبح موضوع الاعتراف بيهودية الدولة قضية مركزية يتشكل في صداها الخطاب القومي والحزبي الإسرائيلي من جهة، والخطاب السياسي الدبلوماسي الموجة للخارج من جهة أخرى. (1)

تراجعت الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين عن الأساس التي سارت عليه الحكومات الإسرائيلية السابقة في المفاوضات، والتي انطلقت من انه يجب التوصل إلى اتفاق حول الحدود أولا، وأراد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وضع أسس جديدة لبدء المفاوضات لا تنطلق من ترسيم الحدود وإنما البدء بالتفاوض على الترتيبات الأمنية والاعتراف بدولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، أي الاعتراف بيهودية الدولة، ويشكل هذا الاعتراف ترتيباً جديداً لأولويات التفاوض الإسرائيلية وإضافة قضية جديدة إلى القضايا الجوهرية التي تعتبرها إسرائيل شرطاً لحل الصراع وهذا التجديد يربط بين قضية الاعتراف بيهودية الدولة وبين نجاح المفاوضات، ويعتقد أن حل القضايا الجوهرية للصراع يتعلق باعتراف الفلسطينيين بالدولة اليهودية، وقد أعلن عن هذا في شرم الشيح قبل اجتماعه مع رئيس السلطة الفلسطينية، حيث قال أن العائق الأساسي أمام السلام هو الاعتراف بيهودية الدولة. (2)

يدرك نتنياهو جيداً معنى الاعتراف بيهودية الدولة وانعكاساته على مجمل القضايا الجوهرية فاعتراف فلسطيني بيهودية الدولة معناه تنازل فلسطيني عن حق العودة، ولن يكون هناك أي معنى للتفاوض حول موضوع اللاجئين، وتحصل إسرائيل بهذا الاعتراف على اعتراف فلسطيني بالرواية التاريخية الإسرائيلية والحقوق اليهودية في القدس وفي الضفة الغربية وانعكاسات ذلك على موضوع

[1] غانم، هنيدة، **في معنى الدولة اليهودية**، تحرير هنيدة غانم وأنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، (كانون أول 2011)، ص 11–13.

[2] أبو سيف، عاطف، ومصطفى، مهند، **مشهد المفاوضات الإسرائيلية من قضية احتلال إلى قضية اعتراف**، تقرير مدار الاستراتيجي 2011 المشهد الإسرائيلي 2010، ص، 35–36.

السيادة والمستوطنات في الضفة الغربية. لهذا فهو يدرك أن شرط الاعتراف بيهودية الدولة معناه إفشال المفاوضات قبل بدئها، ولهذا السبب يرفض الجانب الفلسطيني بشكل دائم هذا الاعتراف (1). من الطبيعي أن هذا الشرط وهذا الطرح مستمد من موقف نتنياهو وموقف حزب الليكود الذي يمثله وأيضا مواقف الأحزاب التي تشترك في الائتلاف الحكومي وهي أحزاب يمينية متطرفة، جميعها ترفض قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ولذلك من الطبيعي وضع شرط تعجيزي يعرف نتنياهو وحكومته مسبقا أن الفلسطينيين لن يوافقوا عليه بأي شكل من الأشكال، ففي هذه الحالة يربح وقتاً ويماطل أمام الأمريكان، إذا حدث أي ضغط أمريكي أو دولي فهو يستطيع أن يماطل وان يرمي الكرة في ملعب الفلسطينيين ويقول هم الذين يرفضون شروط المفاوضات. (2)

إن الهدف الأساسي للحكومة الإسرائيلية ورئيسها بنيامين نتنياهو من وضع شرط الاعتراف بيهودية الدولة، هو تعطيل المفاوضات وإفشالها، فهي تفضل أن تنفجر المفاوضات حول موضوع الدولة اليهودية، على أن تنفجر على موضوع إخلاء المستوطنات، فالموضوع الأول هو موضوع يحظى بإجماع داخل المجتمع الإسرائيلي، أما الموضوع الثاني، فيوجد حوله خلاف وتهدف الحكومة ورئيسها نتنياهو إلى تفجير المفاوضات مع الجانب الفلسطيني حول موضوع يتشكل حوله إجماع داخل المجتمع الإسرائيلي، وهو موضوع الدولة اليهودية ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وكان لسان حاله يقول: إما السلام مع الفلسطينيين وإما الإصرار على الدولة اليهودية. وتحاول إسرائيل استدراج المفاوض الفلسطيني لموقف يعترف بإسرائيل كدولة يهودية ومن اجل حسم صراع النقاش السياسي داخل إسرائيل نفسها، وبالأساس مع فلسطيني الـ (48) وتريد إسرائيل الاستعانة بطرف خارجي ممثلا في المفاوض الفلسطيني لحسم هذا الصراع الداخلي على أن يحظى أي اتفاق مستقبلي

[1] مصطفى، مهند، **الاستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية 2009–2012 نصف تسوية ونصف مصالحة**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (37)، 2013، ص، 159–160.

[2] حيدر، عزيز، **الشروط الإسرائيلية ومستقبل التسوية مع الفلسطينيين**، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج ما وراء الخبر، 2009/4/20م.

بمباركة دولية، وبالتالي يجري سحب البساط من تحت أقدام أولئك المعارضين داخل المجتمع الإسرائيلي لموضوع يهودية الدولة، وخاصة فلسطيني الـ(48)[1] الاعتراف بيهودية الدولة يفتح الباب لتهجير فلسطيني الـ(48)، والتنكر لحقوقهم الفردية والجماعية كمواطنين وكأقلية قومية، كأن إسرائيل لا يكفيها أن تمارس مختلف أنواع التمييز العنصري ضد حوالي (20%) من سكانها العرب، بل تريد لهم الاعتراف بحق إسرائيل في ممارسة التمييز. [2]

تحاول إسرائيل تحميل فشل المفاوضات للجانب الفلسطيني، حيث يتكرر على لسان المسئولين الإسرائيليين أن مطلب الاعتراف بيهودية الدولة شرط ضروري للوصول إلى تسوية نهائية، بل إن وزارة الخارجية الإسرائيلية اعتبرت أن الرفض المتواصل من الجانب الفلسطيني والعالم العربي للاعتراف بحق الشعب اليهودي، هو سبب استمرار النزاع، وان القبول بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي هو مفتاح السلام الحقيقي، وهدف الفلسطينيين الأكبر هو القضاء على إسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة، ولذا فهم يصرون على عدم الاعتراف بها بصفتها دولة للشعب اليهودي. [3]

يرى الباحث أن موضوع الاعتراف بيهودية الدولة يحظى بإجماع حزبي في إسرائيل وعلى مستوى معظم الأحزاب السياسية التي تشكل الخريطة السياسية في إسرائيل، كما انه يحظى على إجماع قوى وجماعات مؤيدة لإسرائيل والسياسة الإسرائيلية مثل اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، لذا قامت السياسة الإسرائيلية منذ أكثر من عقد من الزمن بتحويل قضية يهودية الدولة إلى حقيقة سواء على صعيد الأقلية العربية أو على صعيد العلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية فعلى المستوى

---

[1] زريق، رائف، **مطلب الدولة اليهودية من الجانبين التكتيكي–السياسي والفكري–الأيديولوجي، في معنى الدولة اليهودية**، مجلة فلسطين، العدد (7)، 2010، www.palestine.assafir.com ص: 71–73.

[2] الرنتاوي، عريب، **الخطوة التالية: يهودية الدولة**، صحيفة الدستور، 2013/5/3م. متاح عبر الموقع http://www.addustour.com. (استرجع بتاريخ 2013/7/7).

[3] شلحت، أنطوان، **تكريس إسرائيل كدولة يهودية: عن انعكاس مطلب الدولة اليهودية ودلالاته في مرآة القراءات الإسرائيلية، في معنى الدولة اليهودية**، المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية (مدار)، 2009 ، ص 138–139.

الداخلي قامت الكنيست الإسرائيلية بسن تشريعات من شأنها أن تجعل من الدولة اليهودية حقيقة، فقد أدرجت العديد من القوانين على جدول أعمال الكنيست منها قانون المواطنة الذي ينص على عقوبة السجن لمدة عام لكل من يروج أفكار ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، وقانون النكبة الذي ينص على السجن لمدة عام لكل شخص يحيي ذكرى النكبة، وهذا القانون موجه ضد فلسطيني الـ(48)، أما القانون الأخطر فهو قانون الولاء والذي تعود جذوره إلى عام (2006م)، والذي يلزم أعضاء الكنيست بالحفاظ على الولاء لدولة إسرائيل فتم إضافة كلمات أخرى لهذا القانون وأصبح " الولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية، صهيونية ديمقراطية، ولقيمها ورموزها". أما على صعيد العلاقة مع الجانب الفلسطيني فقامت إسرائيل بتحويل يهودية الدولة إلى أمر واقع عبر خطوتين وهما:

الخطوة الأولى: هي بناء جدار الفصل بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وبناء جدار على الحدود المصرية الإسرائيلية بذريعة أن جدار الفصل سيحقق أمن الدولة اليهودية.

الخطوة الثانية: شرط إسرائيل الاعتراف بيهودية الدولة، قتل البدء بأي مفاوضات، وهذا الطلب يرفضه الجانب الفلسطيني، مما سيؤدي إلى استمرار الحكومة الإسرائيلية بممارسة سياسة المماطلة والتهرب من مفاوضات الوضع الدائم، بالإضافة إلى ممارسة سياسة الأمر الواقع التي ما زال بنيامين نتنياهو وحكومته يمارسونها.

الفصل الخامس

5-نتائج الدراسة

5-1 رؤية الباحث: اليسار واليمين في إسرائيل والعقدة الفلسطينية.

5-2 نتائج الدراسة.

الفصل الخامس

5-نتائج الدراسة

5-1 رؤية الباحث: اليسار واليمين في إسرائيل والقضية الفلسطينية.

يرى الباحث أن المتتبع لبرامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية خلال الانتخابات الإسرائيلية وخاصة انتخابات الكنيست السابعة عشرة (2006) والثامنة عشرة (2009) والتاسعة عشرة (2013) يلمح وبشكلٍ واضح تمركز برامج الأحزاب السياسية حول وسط الساحة الحزبية السياسية وكثيرة هي المقالات والتحليلات السياسية التي وصفت الأحزاب اليسارية في إسرائيل بأنها حمامة سلام، وبناءً على ذلك انحاز عدد كبير من المحللين العرب، إلى فكرة ضرورة وصول اليسار إلى سدة الحكم في إسرائيل – وبخاصة بعد فوز حزب "الليكود" في انتخابات الكنيست في صيف عام (1977) – وذلك على الرغم من مرور أكثر من خمسة وستين عاماً على قيام إسرائيل، وعدم حصول الفلسطينيين على أي حق من حقوقهم الوطنية، بل على العكس من ذلك تفاقمت ظاهرة العنصرية ضد الفلسطينيين سواء في داخل إسرائيل أو في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتؤكد القوانين العنصرية الإسرائيلية التي استصدرت خلال السنوات الأخيرة ذلك.

قد يكون تحذير الكاتب الإسرائيلي "سامي ميخائيل" في ندوة عقدت في جامعة حيفا في العام (2013)، من أن تنامي العنصرية الإسرائيلية قد يجعل إسرائيل ظاهرة عابرة، وانتقد مسلسل التشريعات العنصرية في الكنيست، وقال "إن اليسار الإسرائيلي (يسار صالونات)"، قد يكون ذلك مدخلاً لتوصيف اليسار الإسرائيلي، في إطار الأطياف السياسية المختلفة. ويلاحظ المتابع لتحولات المشهد الإسرائيلي، أنه بعد انعقاد مؤتمر مدريد في شهر تشرين الأول/أكتوبر (1991)، بات من الصعوبة بمكان

توصيف الأحزاب الإسرائيلية. فإذا كان المعيار الرئيسي لهذا التحديد هو البرامج السياسية لهذه الأحزاب وبنودها الخاصة بالسلام مع الفلسطينيين، فإن تحولات كثيرة طرأت على هذه البرامج مما أضاف صعوبة أخرى على التوصيف، حيث حدث خلال المعركتين الانتخابيتين اللتين تلتا اتفاقات أوسلو في أيلول/ سبتمبر (1993)، وبالتحديد في انتخابات الكنيست التي أجريت في شهر أيار/مايو (1996)، وكذلك انتخابات الكنيست التي أجريت في شهر أيار (1999) نزوح كبير لهذه البرامج نحو وسط الساحة الحزبية السياسية، سواءً من قِبل أحزاب اليمين بزعامة "الليكود"، الرافعة للواء عدم التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل الكبرى، أو من أحزاب اليسار بزعامة العمل التي تتبنى بدرجات متفاوتة خيار دولتين لشعبين في حدود متعارف عليها، ولكن خلال الجولات الانتخابية الثلاثة الأخيرة تجلى انزياح المجتمع الإسرائيلي والناخب الإسرائيلي نحو اليمين بشكلٍ واضح، ورافق ذلك تزايد قوة وتأثير المستوطنين في المؤسسات الإسرائيلية، وخاصة في الكنيست الإسرائيلي والحكومات الإسرائيلية.

اعتبر متابعون عودة حزب العمل ومعسكر اليسار عام (1992) إلى الحكم في إسرائيل بمثابة انقلاب في المشهد السياسي، بعد خمسة عشر عاماً من حكم اليمين. ما لبث اليمين أن انتزع الحكم في انتخابات (1996)، ثم عاد الوسط ثانيةً في انتخابات (1999) بزعامة أيهود باراك، فيما اعتبرته بعض أوساط إسرائيلية في حينه فرصة تاريخية للتوصل إلى حل تاريخي مع الفلسطينيين.

وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في (28 أيلول من عام 2000) وحتى الآن مع نهاية عام (2013) يلحظ المتابع غياباً شبه تام لمعسكر اليسار الإسرائيلي، الأمر الذي دفع كثيراً من المحللين السياسيين إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا الغياب، والمدة المرشحة لاستمراره، فيما ذهب آخرون إلى أبعد من ذلك، حين تنبأوا بتلاشي اليسار الإسرائيلي، أو ما يسمى معسكر السلام من المشهد السياسي الإسرائيلي، وهذا ما أثبته الواقع خاصة بعد انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009) والكنيست التاسعة عشرة (2013)، حيث سيطر اليمين والأحزاب الدينية على أغلبية مقاعد الكنيست

وبالتالي على تشكيلة الحكومة الإسرائيلية في أعقاب الانتخابات، ومن ثم التأثير على سياساتها وقراراتها وخاصة فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني.

ومن الأهمية الإشارة إلى وجود لبس أحياناً بين مفهوم اليسار الإسرائيلي وقوى السلام فمفهوم اليسار أوسع، حيث تعتبر قوى السلام إحدى مكونات معسكر اليسار، وتصنف بيسار اليسار وفق المعيار الرئيسي للتصنيف، وهو الموقف من مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ (5 حزيران /يونيو 1967). فمن ينادي بإعادة هذه المناطق كاملة إلى السيادة الفلسطينية وعدم الاحتفاظ بها، أو ضمها إلى إسرائيل مقابل السلام ينطبق عليه تحديد قوى السلام وهي يسار اليسار. وما يزيد من صعوبة تحديد قوى السلام في إسرائيل وفق هذا المفهوم هو مفهوم السلام لدى القوى والأحزاب الإسرائيلية، فمن المعروف أن قادة إسرائيل منذ احتلال الضفة والقطاع، ينادون بتحقيق السلام مع العرب، في الوقت الذي يمارسون فيه أعمالاً عدوانية ضد سكان الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والنشاط الاستيطاني المحموم خلال فترة حكمي العمل والليكود في عمق الضفة الغربية وفي قلب مدينة القدس، دالة كبرى على ذلك. وما زاد من صعوبة هذا التحديد، أن حزب الليكود اليميني بزعامة مناحيم بيغن، كان أول من وقع اتفاق سلام مع دولة عربية هي مصر، وانسحب من شبه جزيرة سيناء، كما أن شارون هو الذي نفذ الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، وهو ما لم يفعله حزب العمل زعيم معسكر السلام.

أما بالنسبة إلى مفهوم السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين، حيث جوهر الصراع، فاعتماد معيار هنا يستبعد من دون جدال من معسكر السلام أو يسار اليسار، مجموعة كبيرة من القوى السياسية، تبدأ من أقصى يمين الساحة الحزبية وتنتهي بصقور حزب العمل، وهي القوى التي عبرت في شكل أو آخر عن الرغبة في الاحتفاظ بالأراضي الفلسطينية المحتلة، مهما اختلفت المشاريع والأطروحات التي تطرح لهذه الأراضي، مثل الحكم الذاتي أو الإدارة المدنية أو الضم الفوري، أما إذا

اعتمدنا معياراً آخر أكثر اقتراباً من جوهر المسألة، باعتبار أن تحقيق السلام لا يتم إلا بتجسيد طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها الجزء الشرقي من القدس المحتلة، لرأينا أن قوى السلام هذه تتراجع مرةً تلو أخرى ومن جولة انتخابية لأخرى، وظهر ذلك خلال الانتخابات الأخيرة (2009) و(2013) لتنحصر في بعض الأحزاب الصغيرة، إضافة إلى شخصيات هامشية، من دون أن يكون لها وزن أو تأثير يذكر في أحزابها، وفي السياسة الإسرائيلية ومراكز صناعة القرار في إسرائيل.

إن مرور أكثر من عشرين عاماً على اتفاقات أوسلو، من دون حصول الفلسطينيين على أي من حقوقهم الوطنية، يثبت من دون شك أنه لا توجد فجوات كبيرة في الرؤى بين الأطياف السياسية الإسرائيلية المختلفة، ناهيك عن مواقف الأحزاب الإسرائيلية المتقاربة إلى حدٍ كبير إزاء مستقبل القضايا الجوهرية في إطار القضية الأم، وفي المقدمة منها قضية القدس، واللاجئين والحدود والمستوطنات، التي تعتبر المظهر الأساسي من مظاهر احتلال الأراضي الفلسطينية.

ويبقى القول إن ثمة تحولات سريعة وتشظيات شهدتها وتشهدها الأحزاب الإسرائيلية، فثمة كتل وشخصيات شكلت أحزاباً أو انضمت إلى أحزاب، وبغض النظر عن تصنيفات الأحزاب يسارية يمينية، أو مسميات أخرى، هناك شبه إجماع على استمرار الاحتلال للأراضي الفلسطينية وشبه إجماع حول قضايا الحل النهائي (مشروع الدولتين، الحدود، الاستيطان، حق العودة، قضية القدس) فضلاً عن تفاقم ظاهرة العنصرية ضد الأقلية العربية في أرضها المحتلة (1948).

5-2 نتائج الدراسة.

أثبتت نتائج الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة (2006، 2009، 2013) استمرار انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين والتطرف، وأن أهم العوامل المؤدية إلى هذا الانزياح هي عوامل داخلية وعوامل إقليمية وعوامل خارجية ومن أهمها:

- الهاجس الأمني لدى المواطن الإسرائيلي، خاصة بعد حرب لبنان (2006) وحرب غزة (2008).
- توظيف الثقل السياسي للمستوطنين، والنخب التي تتبني مطالبهم داخل دوائر صنع القرار الإسرائيلي.
- تولي الأحزاب اليمينية والدينية للمراكز المهمة في الحكومة الإسرائيلية، وتأثيرهم على الجمهور الإسرائيلي.
- إجماع الأحزاب الإسرائيلية نسبياً على الاستيطان (إجماع وطني).
- توظيف الأحزاب الدينية والمستوطنين لورقة الجيش لضمان تعاظم ثقلهم السياسي.
- تهديد استقرار النظام السياسي ودعوة المستوطنين لاستخدام القوة من أجل إثناء الحكومة عن اتخاذ قرارات تهدد مشاريع اليمين والأحزاب الدينية، كما حصل مع اغتيال اسحق رابين (1995).
- الموقف الأمريكي المؤيد للمواقف الإسرائيلية بالدعم السياسي والمالي وفي المحافل الدولية.
- الواقع على الأرض وتكريس العديد من الحقائق كالاستيطان، واستهداف مصالح الفلسطينيين حول المستوطنات.
- يمكن القول أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين معسكرات اليمين والوسط واليسار الصهيوني والأحزاب الدينية حول القضايا الجوهرية في عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي فلا يوجد اختلاف كبير بين الأحزاب السياسية من مختلف المعسكرات الحزبية نحو حل الدولتين

والقدس والحدود وحق العودة والاستيطان، وإنما الاختلاف في طريقة التعبير وأسلوب التعبير المباشر عن الرفض، أو التعبير بأسلوب غير مباشر عن هذا الرفض، فجميع الأحزاب والمعسكرات الحزبية ترفض قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كما ترفض إخلاء المستوطنات وخاصة التجمعات الاستيطانية الكبيرة، كما تجمع الأحزاب الإسرائيلية على كون القدس عاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، وجميع الأحزاب الإسرائيلية ترفض حق عودة اللاجئين المهجرين إلى أرضهم وديارهم التي هجروا منها.

فيما يتعلق بالبعد السياسي والاستراتيجي لمفهوم يهودية الدولة، وأثره على فلسطيني الخط الأخضر من جهة، وعلى عملية السلام مع الفلسطينيين من جهة أخرى، فقد أظهرت الدراسة أن إسرائيل سنت العديد من القوانين خاصة في السنوات الأخيرة ذات علاقة بيهودية الدولة، كما أن يهودية الدولة أصبحت وبصورة غير مسبوقة قاسماً مشتركاً بين مختلف التيارات والكتل والأحزاب السياسية في إسرائيل، وتهدف إسرائيل من خلال التشديد على هذا المفهوم واشتراط اعتراف السلطة الفلسطينية بيهودية الدولة، كشرط للمفاوضات والحل، لإنهاء حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وتصفية الأساس القانوني لهذا الحق، وخاصة شطب القرار (194) الصادر عن الأمم المتحدة (1948/12/11)، والداعي إلى عودة اللاجئين والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، كما أن يهودية الدولة تهدف إلى تهيئة الظروف لجذب المزيد من يهود العالم إلى إسرائيل وجعل حياة الأقلية العربية داخل الخط الأخضر حياة صعبة، وطردها إن أمكن ذلك.

تتبع توجهات الأحزاب الإسرائيلية على اختلافها من الإيديولوجية الصهيونية الأم، وتتغذى من فكر ومبادئ الصهيونية، فالصهيونية أكبر من مجرد برنامج سياسي، بل هي منظومة فكرية في شتى المجالات، وتجمع الأحزاب الإسرائيلية على مفهوم يهودية الدولة مع اختلافات بسيطة في بعض

التفاصيل، كما تُجمع الأحزاب الإسرائيلية على كون القدس موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل وعلى إبقاء الكتل الاستيطانية الكبيرة خاصة (معاليه ادوميم وغوش عتصيون وآرئيل).

كما تُجمع الأحزاب الإسرائيلية حول الخطر الإيراني، وحول عدم السماح بعودة اللاجئين إلى داخل إسرائيل، بل هناك من الأحزاب الإسرائيلية من يطالب بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن أو العراق أو في الدول التي يعيشون فيها، وبعض الأحزاب تعارض حتى عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية المزعومة، لذلك فإن الأحزاب الإسرائيلية (اليسارية واليمينية والدينية) تُجمع إلى حدٍ ما على الخطوط العريضة لأي تسوية سلمية مع الفلسطينيين، مع اختلافات بسيطة هي اختلافات كلامية أكثر منها جوهرية، كما تُجمع الأحزاب السياسية الإسرائيلية على ضرورة الحفاظ على حدود آمنة لدولة إسرائيل في نطاق أية تسوية سلمية، وأن تكون الدولة الفلسطينية دولة منزوعة السلاح.

فيما يتعلق بالنظام السياسي والانتخابي في إسرائيل، أظهرت الدراسة أن النظام السياسي والنظام الانتخابي يُسهم في تعدد الأحزاب الإسرائيلية، ويسمح بدخول تيارات مختلفة إلى الكنيست الإسرائيلي، من خلال نسبة الحسم المعمول بها (2%) حالياً، وهذا ما أفسح المجال للتيارات القومية والدينية المتطرفة لدخول الكنيست، والتأثير على صانعي القرارات في إسرائيل.

فيما يتعلق بالتسوية السلمية مع الفلسطينيين، تشير نتائج الدراسة إلى صعوبة تحقيق هذه التسوية أن لم يكن مستحيلاً بفعل السياسات الإسرائيلية وسياسة فرض الأمر الواقع، وما المفاوضات التي تُجريها إسرائيل مع السلطة إلا مرحلة تكتيكية لها أهدافها البعيدة المدى، وشيئاً فشيئاً تضيق هوامش المناورة بالنسبة للفلسطينيين بفعل الشروط الإسرائيلية والتي آخرها شرط "يهودية الدولة".

فيما يتعلق بمحاور الصراع العربي الإسرائيلي بشكلٍ عام، والإسرائيلي الفلسطيني بشكلٍ خاص فقد أشارت نتائج الدراسة إلى الآتي:

- تُجمع الأحزاب والكتل والتيارات السياسية في إسرائيل على إبقاء مدينة القدس موحدة كعاصمة أبدية وموحدة لدولة إسرائيل، مع بعض الاختلافات حول وضع الحوض المقدس (المسجد الأقصى وما حوله)، فأحزاب اليمين والأحزاب الدينية تطالب بإبقاء الحوض المقدس تحت السيادة الإسرائيلية، فيما أحزاب اليسار مستعدة لقبول ترتيبات دولية في الحوض المقدس، كما تُجمع الأحزاب الإسرائيلية على ضرورة تكثيف الاستيطان حول القدس وتطويقها بالمستوطنات بما يسهم في استحالة تقسيمها، وليس ذلك فحسب بل أن إسرائيل تعمل على الاستيلاء على منازل وأملاك الفلسطينيين سكان القدس الشرقية، وتُضيق عليهم حياتهم بهدف إخراجهم من مدينة القدس.
- وفيما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، فهناك إجماع إسرائيلي على عدم السماح بعودتهم إلى ديارهم تحت أي ظرف وأية تسوية، خاصة في ظل مفهوم "يهودية الدولة"، وترى بعض الأحزاب وخاصة الدينية ضرورة توطين هؤلاء اللاجئين في الدول العربية، في حين ترى بعض أحزاب اليسار إمكانية عودتهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية تحت ترتيبات الحل النهائي. وليس ذلك فحسب، بل هناك أحزاب وتيارات إسرائيلية تدعو إلى طرد العرب من داخل الخط الأخضر حفاظاً على يهودية الدولة، في حين تؤيد بعض الأحزاب تبادل الأراضي مع السلطة ضمن ترتيبات الحل النهائي، بحيث تصبح التجمعات العربية خاصة في وادي عارة ضمن أراضي السلطة الفلسطينية، وبذلك فإن حق العودة في ضوء نتائج انتخابات (2009، 2013) يتضاءل ويصبح مستحيلاً من وجهة النظر الإسرائيلية.
- فيما يتعلق بالاستيطان، هناك إجماع متزايد على ضرورة الاستمرار في الاستيطان خاصة في الضفة الغربية وحول القدس، والخلاف بين الأحزاب الإسرائيلية هو في وتيرة هذه الاستيطان وفي الاستعداد للتخلي عن بعض المستوطنات الصغيرة والنائية، ضمن ترتيبات التسوية السلمية ويوماً

بعد يوم تزاد قوة المستوطنين والنخب والأحزاب المؤيدة لهم، مما يشير إلى استحالة وقف الاستيطان، واستحالة إخلاء المستوطنات من وجهة نظر غالبية الأحزاب والتيارات السياسية.

- الموقف الإسرائيلي بشكلٍ عام من الدولة الفلسطينية يقوم على أساس اعتبارات عديدة سياسية وأمنية ودينية واقتصادية واستراتيجية وديمغرافية، فغالبية الأحزاب السياسية ترى أن فلسطين هي جزء من أرض إسرائيل، وعلى هذه الخلفية تبلور في إسرائيل ما يشبه الإجماع من حيث:
  - عدم السماح بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة وقادرة على البقاء والاستمرار.
  - القدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل بقرار الكنيست (1990/10/9)، والشواهد على الواقع تشير إلى أنها لن تكون موضوعاً للمفاوضات مع الفلسطينيين.
  - عدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران (1967)، لأنها من وجهة النظر الإسرائيلية حدوداً غير آمنة ويصعب الدفاع عنها على حد زعمهم.
  - الإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبيرة والتي تضمن كثافة سكانية عالية مثل معاليه ادوميم وغوش عتصون وآرئيل جنوب نابلس.
  - عدم السماح بأي حالٍ من الأحوال بعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم التي هاجروا منها، وفي أحسن الأحوال يُمكن عودتهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية فقط.
  - في السنوات الأخيرة بدأ ظهور تيار يدعو إلى ضم غزة إلى مصر، والأجزاء المتبقية من الضفة الغربية بعد المستوطنات والكتل الاستيطانية الكبيرة إلى الأردن.
  - عدم السماح بإنهاء الانقسام الفلسطيني بين غزة والضفة من جهة، وعدم السماح بوجود معبر آمن يربط غزة بالضفة الغربية.
- عززت نتائج انتخابات (2009) بشكلٍ واضح موقع النخب الإسرائيلية السياسية اليمينية المتطرفة، وخاصة النخب التي تمثل المستوطنين، سواءٌ التي تتبنى مطالبهم بشكل كلي أو بشكل جزئي داخل

دوائر صنع القرار في إسرائيل، وبالتالي أسهمت نتائج انتخابات (2009) في تضاؤل فرص تحقيق تسوية سياسية عادلة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأن فرص تحقيق هذه التسوية تتضاءل يوماً بعد يوم، في ظل الظروف السائدة، والمتغيرات المحلية والدولية المؤثرة على حل الصراع.

قائمة المصادر والمراجع

المؤلفات

1. أبو رمضان، موسى وآخرون، **إسرائيل: دليل عام 2004**، تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004.
2. أبو سيف، عاطف، وشحادة، مطانس، **مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية: الجمود وتغيير الواقع**، تقرير مدار الاستراتيجي، 2013، تحرير هندية غانم، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2013.
3. أبو سيف، عاطف، ومصطفى، مهند، **مشهد المفاوضات الإسرائيلية من قضية احتلال إلى قضية اعتراف**، تقرير مدار الاستراتيجي 2011 المشهد الإسرائيلي 2010.
4. بوير، جوليان، **النظام السياسي الإسرائيلي ودور العسكر**، منشورات الجامعة الفرنسية، ترجمة جواد بشارة، 2000.
5. تميم، فوزي، **تطور الحياة البرلمانية في إسرائيل: انتخابات مجالس الكنيست (1949–1996م)**، ط1، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997م.
6. خليفة، أحمد، **الأحزاب السياسية الإسرائيلية**، دليل إسرائيل لعام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011.
7. ريخيس، ايلي، **انتخابات الكنيست الـ(18) بداية عهد جديد**، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس.
8. سلامة، جمال، **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية: دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.
9. شلحت، أنطوان، **المشهد السياسي – الحزبي**، تقرير مدار الاستراتيجي 2010 المشهد الإسرائيلي 2009، تحرير هنيدة غانم، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، آذار/2010.
10. شوفاني، الياس، **نظام الحكم في إسرائيل**، دليل عام 2004، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004.
11. عبد العزيز، خالد، **الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، تطور الحركة الحزبية**، موسوعة مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com
12. عبد العزيز، خالد، **النشاط الحزبي وانعكاسه على النشاط السياسي (2006 – 2010)**، موسوعة مقاتل من الصحراء، http://www.moqatel.com.

13. غانم، هنيدة، **المشهد الإسرائيلي 2009 ملخص تنفيذي**، تقرير مدار الاستراتيجي 2010 المشهد الإسرائيلي 2009.
14. الكيالي، عبد الحميد، **قراءة في المشهد الفلسطيني الإسرائيلي في ضوء انتخابات الكنيست الثامنة عشرة (2009م)**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، لبنان، 2010م.
15. المسيري، عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد (7)، بيروت، دار الشروق، 1999.
16. نتنياهو، بنيامين، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، ترجمة محمد الدويري، المكتبة الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1993.

المجلات والدوريات

17. أبو المجد، ليلي، قراءة في نتائج حرب غزة ونتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلية (2009م)، مجلة مختارات إسرائيلية، عدد مايو (2009م).
18. بشارة، عزمي، أخيرا وليس أخرا: الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، مجلة فلسطين، العدد 7، السنة الأولى، 2010/7/19م، http://palestine.assafir.com.
19. الجادر، عادل، ظاهرة تعدد الأحزاب الإسرائيلية وتعدد الانشقاقات فيها، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (60)، 2008.
20. حجاج، طارق، مواقف الأحزاب الإسرائيلية من القضية الفلسطينية، مجلة الحوار المتمدن، العدد (3768).
21. زريق، رائف، مطلب الدولة اليهودية من الجانبين التكتيكي–السياسي والفكري–الأيديولوجي، في معنى الدولة اليهودية، مجلة فلسطين، العدد (7)، 2010، www.palestine.assafir.com.
22. شحادة، امطانس، الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009، تحرير باسم مكحول وآخرون، مجلة قضايا إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد (33)، 2009م.
23. شعبان، خالد، أزمة النظام الانتخابي في إسرائيل، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (6)، 2006م، www.oppc.pna.net.
24. شلحت، أنطوان، فلسطين في برنامج نتنياهو، روئ إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد (34)، السنة التاسعة، 2009.
25. الضاهر، بلال، النتيجة الأسوأ للانتخابات الإسرائيلية وفوز اليمين، مجلة قضايا إسرائيلية، السنة التاسعة، العدد (33)، 2009.

26. العلوي، محمد، الأحزاب وأثرها في رسم السياسية الإسرائيلية، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد (9)، 2008م.
27. العوادي، رزاق، تأثير فوز الأحزاب اليمينية في الانتخابات الإسرائيلية على عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة الحوار المتمدن، العدد (2558)، 2009/12/15، www.ahewar.org.
28. مصطفى، مهند، الاستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية 2009–2012 نصف تسوية ونصف مصالحة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (37)، 2013.

معاهد ومراكز أبحاث

29. اريان، آشر، وميخال، شمير، **مرشحون: أحزاب وكتل**، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، القدس، 2009.
30. بشارة، عزمي، **الموقف من مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر. www.dohainstitute.org.
31. بشارة، عزمي، **دولة يهودية وديمقراطية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/1/12م، .www.dohainstitute.org
32. بشير، نبيه، نظرة **سريعة على الأحزاب الإسرائيلية**، المركز الفلسطيني لحقوق المواطنة (بديل)، 2006، http://www.badil.org.
33. بيلهام، نيكولاس، **يمين إسرائيل الديني وعملية السلام**، تقرير الشرق الأوسط، مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات The Middle Eest Resarch and information project، (12 أكتوبر)، 2009.
34. التقدير الاستراتيجي (21)، **مستقبل المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في ظل استمرار الاستيطان**، 2010/4/1م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، www.alzaytouna.net
35. أبو جابر، إبراهيم، **الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2009.
36. جاد، عماد وآخرون، **أزمة مجتمع ونخبة سياسية في إسرائيل**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2010.
37. خطاب، نبيل ونصر الله، رامي، البرلمان الإسرائيلي: النظام الانتخابي وقراءة في نتائج الكنيست الـ 13، (القدس: مركز القدس للأبحاث، أيلول/1992).
38. روحانا، نديم وآخرون، **الانتخابات الإسرائيلية (2009): تحولات في الاتجاهات السياسية للفلسطينيين في إسرائيل**، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني/وفا، 2009. www.wafainfo.ps.

39. شحادة، امطانس، **محور الفلسطينيين في إسرائيل من الاحتواء إلى العداء**، الجزيرة نت، 2009، www.aljazeera.net.
40. شلحت، أنطوان، **تكريس إسرائيل كدولة يهودية: عن انعكاس مطلب الدولة اليهودية ودلالاته في مرآة القراءات الإسرائيلية، في معنى الدولة اليهودية**، المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية (مدار)، 2009، www.madarcenter.org.
41. العلي، وليد، **الديمقراطية السياسية في إسرائيل**، مركز الدراسات، 1985م.
42. غانم، اسعد، ومصطفى، مهند، **الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الاثنية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/مدار، رام الله، 2009.
43. غانم، هنيدة، **في معنى الدولة اليهودية**، تحرير هنيدة غانم وأنطوان شلحت، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، (كانون أول 2011).
44. الكيلاني، عبد الحميد، **الحراك السياسي في إسرائيل**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010.
45. كيلاني، ماجد، **ماذا عن خيارات التسوية بعد الانتخابات الإسرائيلية**، المركز الفلسطيني للإعلام، (2009/2/16م). http://www.palinfo.com.
46. مركز الخدمات والمعلومات الحكومي في إسرائيل، **نسبة الحسم والبرنامج الحزبي**، 2006، www.gov.il/first.gov.
47. المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، **استطلاع للرأي، 2006**، www.tau.ac.il/peace.
48. مركز اللغات والترجمة، **انتخابات الكنيست الإسرائيلي الثامنة عشرة: الواقع والآفاق**، 2009.
49. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، 2013، http://www.wafainfo.ps.
50. مؤسسة شهيد فلسطين، الجامعة العربية، **جمعيات أمريكية معفاة من الضرائب تمول الاستيطان في القدس**، (2009/10/17)، www.shahidpalestine.org.
51. النعامي، صالح، **تآكل حل الدولتين**، مركز الجزيرة للدراسات، 2006 htpp://studies.aljazeera.net.
52. يوسف، أيمن وآخرون، **تقرير مدار الاستراتيجي (2009) والمشهد الإسرائيلي**، 2008، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2009.
53. البحراوي، إبراهيم، **السلام في برنامج نتنياهو**، 2013/3/21، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، http://www.alzaytouna.ne.
54. السهلي، نبيل، **يهودية دولة إسرائيل**، موقع الجزيرة نت، (2013/5/31م)، www.aljazeera.net.

الصحف والإذاعات والقنوات الفضائية

55. ارئيلي، شاؤول، **بعكس قوانين الرياضيات**، صحيفة هارتس، (2013/7/23م)، www.haaretz.com.

56. بركائي، تسفي، **تأثير الخدمة العسكرية في تصويت الجنود في انتخابات الكنيست**، صحيفة معاريف (2009/9/3م).

57. بيرغ، جدعون، **حدود الوسط الديني في إسرائيل**، صحيفة هارتس، (2013/1/27م). www.haaretz.com.

58. حيدر، عزيز، **الشروط الإسرائيلية ومستقبل التسوية مع الفلسطينيين**، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج ما وراء الخبر، 2009/4/20م.

59. حيدر، عزيز، **تأكيد يهودية الدولة هو تغييب للأخر**، راديو الشمس، 2013/6/27م.

60. خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو إلى مؤتمر لجنة العمل السياسية الأمريكية الإسرائيلية واشنطن (7 إبريل 1997م).

61. ديبيترو، دانا، **الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل**، جريدة حق العودة، العدد (25)، 2013م، www.badil.org.

62. الرنتاوي، عريب، **الخطوة التالية: يهودية الدولة**، صحيفة الدستور، 2013/5/3م. http://www.addustour.com.

63. روزنتال، روبيك، **عمير وأبروشمي يضحكان**، صحيفة معاريف، (2013/2/10م)، www.nrg.co.il.

64. روزنفيلد، شاؤول، **سلام على السلام في صندوق الاقتراع**، صحيفة يديعوت احرونوت (2013/1/28م)، www.ynet,com.

65. زون، جابي، **موقف بنت من قضية رفض الخدمة العسكرية منطقي**، صحيفة يديعوت احرنوت، (2013/1/17م)،.www.ynet.com.il .

66. شلحت، أنطوان، **تركة شارون**، صحيفة هارتس 13 كانون الثاني 2006.

67. فيرتر، يوسي، وعوز، عاموس، **يحموفيتش أكثر سوءاً من باراك**، صحيفة هارتس، (2013/2/11)، .www.haaretz.com.

68. فيشباين، ياعيل، **حمائمية وحريدية**، صحيفة يديعوت أحرنوت، (2008/8/21).

69. ليفي،جدعون، **انتخابات (2013م) للكنيست الـ(19)**، صحيفة هآرتس (2013/1/23).

70. مركز داحف، استطلاع للرأي: صحيفة القدس (2008/5/5). www.alquds.com.

71. مقابلة مع رئيس الوزراء نتنياهو في صحيفة هارتس، (22 نوفمبر 1996م).

72. يفراح، يهودا، **وجع رأس لنتنياهو**، صحيفة معاريف، (2012/11/27)، .www.nrg.com.il/online.

مواقع إنترنت

73. بدوان، علي، **إسرائيل: من اصطناع فكرة قومية إلى دولة يهودية**، (20 تشرين الأول 2010)، www.almawqef.com.

74. بدوان، علي، **فكرة الدولة اليهودية**، 2010، .www.almawqef.com.

75. الحسيني، مأمون، **الانتخابات الإسرائيلية: خيارات قلقة وتحديات وجودية**، 2009م، www.group194.net.

76. حيدر، رندى، **المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: الثابت والمتحول**، (2010/10/21م،) http://saoudelmawla.blogspot.com

77. شلحت، انطوان، **المشهد الإسرائيلي**، 28 كانون الثاني 2006، .www.idi.org.il

78. فلسطينيو 48، **الحل النهائي**، (2012/7/1م) .http://www.pls48.net.

79. القانون الأساسي للكنيست (1958)، المادة الرابعة، موقع الكنيست. www.Knesset.gov.

80. المشاقبة، تيسير، **الخارطة الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة حسب الصحافة الإسرائيلية**، 2009، www.dpp.gov.

81. ملتقى الأدباء والمبدعين العرب، **الحكومة الجديدة أفاق التسوية السياسية والاستقرار الإقليمي**، http://www.almolltaqa.com.

82. ملتقى المفكرين والسياسيين العرب، **دراسة في الانتخابات الإسرائيلية عام 2009م**، (2010/5/2م،) www.almolltaqa.com.

83. موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، التعديل التاسع لقانون الكنيست (1958م) الذي أُقر في (1985/7/31م). www.altawasul.com.

84. ميعاري، محمود، **تطور هوية الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر**، تجمع العودة الفلسطيني/واجب، 2010، WWW.wajeb.org.

85. النعامي، صالح، **النظام الحزبي في إسرائيل**، 2009، www.naamy.net

86. الهندي، عليان، **الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة– مواقف إسرائيلية**، (2013/3/4م)، http://blog.amin.org.

87. يونس، غالب، **التركيبة الحزبية في إسرائيل في أعقاب انتخابات (2009)**، www.alwatanvoice.com.